





قیمت کتاب  
التوب  
عدد

یا ایک یا حافظ

مَرْحُومٌ وَمَغْفُورٌ لَهُ يَوْسُفُ افندی  
زاده حضرت تلمیذ اَدَبِ میری اوزرینه  
مُصَحَّحٌ وَمُعْتَبَرٌ بِنَظَرِ حَاشِیَہ سید





بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

القادى والجليل . وكان في ترويض اجازة كالشعب . اوردت اذ انما  
 على كتاب سلفنا الا عظم . والامانة له شرف . فلما في بسيطة  
 الازمن . القادى بارياء الفلح والفرح . غرض الزمان بيني والدة  
 والاشحات . عذبة المسينة مطعم آماله العالي . وعقبة الزمنية  
 حراية امتعة تجارة الفضل . وهو اسلاف ابن السنان . اوردت  
 السلطان السلطان الغاوي احمد قان بن السنان الغاوي في غل خان  
 بن السنان ابراهيم خان . اللطيف اضرطو الى جيشه . ودفن  
 راحة عيشه . وعذبها طملكة الزاهرة . ووطد خيام  
 وولمة القاهرة . وادفنا حوزة مسلمين بين حمايته .  
 وادفع الرتبة الذين بالوت على رايحه وادرسا اهل الاسلحة  
 خلف فمانية . ما حاط بالقرى وانزوة حانته . فان نظر ~~الجب~~  
 بعين التبيان . فذلك هو الفصل المبني **قوله** الحمد لله اعلم ان  
 الكلام المشتمل على الحمد والشكر مثل الحمد والشكر  
 وحمدك ونشورك انما اجزاء اى جملة خبرية يقصد بها معنى الخبر كما  
 ذهب اليه الاكثر من منى شيخ عبد القاهر واما انشاء مستلش  
 انشاء الحمد والشكر انما بطريق النقص العرفى استغنى واما بطريق  
 الجواز كما في تراكو جواز المستملة في انشاء الحمد غوزيد جواز  
 عند قصد انشاء المديح كما قصدوا جواز الخلف كما ذهب اليه الاقارب  
 قالوا لوقى خبرتها لدان على كقصاف بالصفات الجميلة وكما يعمل

فلا تنقلوا من غير اذن  
كلما غم



قولنا ما هو التحقيق في الخبر  
قد انتهى وقد كفا فائدة في  
التحقق

لا يشاء انشاء محقق من انما  
باشتقاق كالا من اللفظ ولفظ  
كسرى ونحوه وبعث واشتريت  
او زيادة اداة كالا استفهام  
والتمني زما استفهام  
حق في مجله

اعلم ان لفظ الخبر في كلام  
على معنيين احدهما الكلام  
المنع والثناء في الامور  
التي هي خير ولا تفعل

منها الوصف بالجميل ولا يكون المستعمل بها حاد اذا اريد هو الوصف  
لا الوصف والوصف انما يجعل باننا المستعمل به حقيقة النسبة  
الذي فيه لا بطريق اشارته بوجهه شيئا اخرى في الواقع من غير انما  
باللفظ من بقية في طامش في تلك اللفظ بقية ايضا على ما هو التحقيق في  
الجزء كما اناد الحق انما في شدة التلخيص في ان كونهما كونهما  
انشاء ودرج كونهما اجزاء لانه انما في الكلام ولا في الكلام  
كلمات العلم مشعر كونهما اجزاء كما انك من الحسن دمه الله تعالى الله  
تعالى عن نفسه حيث اجبر بالجميع الحامد له تعالى بقوله الحمد لله رب  
العالمين وقال الامام في تفسيره ان قوله تعالى الحمد لله اجزاء عن  
كون الحمد حقيا ومكالمه في مثال ذلك فاني شعركون لا قوائم  
الحمدية اخبارية كثيرة في كلام القوم ولا في حقهم ولا في  
اعتبارها في حقهم ايضا اذ انما الحمد لله مثله يدل على انما في  
بالجملات يشوبها العظم والنجيب فيه ومن بالجميل اجماعه وانما  
بالعظيم والنجيب فيكون هذا بل يصدق ما نفس كونهما بهذا الجمل  
انما هو كقولنا انما اخبار من الله في غاية ذلك الله بالضرورة فيكون  
يكون اخبار عن الحمد لله لا نأفوله المعلوم بالضرورة في هو ان  
الاخبار فيما ير مفهوم الخبر عنده وانما ان لا يصدق عليه ذلك كيف  
وذلك في كونهما منها قولك كل خبر عنك للصدق والكذب فان  
فقد الخبر عندهم كونهما عليه حسب المفهوم مع انما في خبرنا ما في الخبر

والسرفيات الاخبار من الله انما اخبار من الله اعتبارا من اعتبار من حيث  
خبره فيستحق هذه الاخبار من غير اعتبار من اعتبار من حيث خبرنا  
بل هو في مفهوم من كونهما اجزاء في هذه الحقيقة يمكن ان يكون ذلك كونهما  
من خبرنا من كونهما كافي ما عن غير فانه على تقدير كونهما اجزاء في خبرنا  
بر الاخبار من جميع مدحا مدب على وجهه كما يشد عن خبرنا من افراد  
لحمه من جملة لحم الذي هو نفس هذا الاخبار وهذا قال غير الفضل  
والحق عند الله انما مستعمل في انشاء الحمد بما في ذلك ظاهره وانما  
مستعمل في معناه الخبر في كونهما في خبرنا من اعداء موقوف على نسبة  
الحقانية وانما في خبرنا من خبرنا من كونهما في خبرنا من خبرنا  
لا على من ليس مرجع الخبرية بل مرجع كونهما مفيد كما مر من خبرنا  
وشرح الخبر في الاشارة في صفة في آخرة على حقيقة الخبر في خبرنا  
انما في خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا  
آخر من نسبة الخبر في خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا  
يكون انما يستعمل خبرنا من انشاء انما في خبرنا من خبرنا من خبرنا  
و كونهما في خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا  
مع اخر من نسبة خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا  
من خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا  
على انما في خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا  
لحمه هو في الخبر في خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا

اللفظ

ضع بقية اللفظ في خبرنا  
ما كونهما من خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا من خبرنا



الذی یکون نقدی کلاد شدت  
جلد ۲۰ مبنی علی ذلک لا فها

٢  
قوله فتدبر انشاؤك على صحة تعلقه  
بجملته كما ايضا بناء على لانه  
تعلقه على بلقط موضوع للذات  
استجمعي لصفات الكمال الاستحقاق  
وهو لا التعلق بالصفات الكمال  
لانه انما على جميع صفات الكمال  
تعلقه بالذات كصفات الكمال  
فان على انشائه جميع صفات الكمال  
استحقاقه بالذات فلهذا انشائه  
قوله على انشائه فلهذا انشائه  
تخصيصه بعد تعيينه

فما شئت الا كشف  
كل باب في خبر ليس مع  
التمهاتنا بغيرها  
وما ينبغي ان نكتب اليك مثل هذا  
اقربيه وبعيد

وفاصل الجواب التسليم في آخره  
من التقدير في نظر الكلام  
مطلقا بل التقدير في الكلام  
يكون أصل الكلام في الأصل  
أما وكفوف عنها الواو لا بعد حذف  
فلا بد من الواو لا يتنا  
وبالجموع أدنى لا يتنا مع العوض  
الدقة أشد بالنا مثل  
مخرج به بعض شراغ الشاطبية







لا تتركها فقرة في الظلمة وخلق  
القدرة للآلة على الظلمة يحصل  
بقيتها كما فقرة

والتزويد يعني الحلق لا النوع لعمري  
فتفط ~~تفط~~

[illegible][illegible]

فانما لا يعقل هذا تأييداً لغيره  
من العالم فانهم



[illegible][illegible]

وجهاً لغيره انما شانه انما شانه  
هو لشانه ولا من الشانه يد لكانه  
اختلاف الشانه يد تقسيمها ليدان  
المطالعة



وجعلنا تلك على تقدير ان  
 في الاحتمالات على تقدير ان  
 يعتبر احتمال ان يطلق عليه  
 بعد قسم واحد ثانيا ملائمة  
 للحد على تقدير الحجة كذا  
 الستة على تقدير الحجة كذا  
 الثلثة او اللانثبات الستة  
 والما اذا التفت انما الستة  
 على التقدير الثاني وقسم  
 التقدير الثاني وقسم  
 الثالث او ما يطلق عليه  
 الثالث او ما يطلق عليه  
 باعتبار تحقيقه في ضمن  
 المحتملة غير تلك المعاني  
 الاحتمالات على كل من  
 الى اثنين وسبعين في  
 تركيب الاثنين والثلثة  
 والخمسة في الاحتمالات

و هو من غير الخطأ القدر المستند  
او انما لا تتغير في سما واحد  
الاشياء الا فتريد الاحتياط  
تلك الامتيازات

فقد اراد ان يكتبه بنو الصفا بنو نيسابور  
من تلامذته في اواخر  
صدر الدين بن الحسين بن الصفا

يطلق بملء لفظ الحمد الى الحامل من اقرب قول و ضرب اثنين يعني  
احتمال كم الثالث في واحد ومثرون الحاملة من ضرب الثلثة في كسب من  
قول فلما ملك شارة الى انك ما ذكرته و تاجها باستعاط بعض الابدان  
ولا تقصا و يا ما حوط منها و اذ قرئ لا تنهاها بكونها و الى انك ذكر  
منك تمامات اثنين و اذ راجع بعضها كوني من هذا المقام كوني بها  
نقضا في ذات تلك الموضع فانك ستعلم ان السور و القوس و غيرها  
و ثبت و قد عرفت بربنا الحمد كما ستعرف في عملك لثمة فانتجا  
غنية قال شارة جعل امرتني خالجا بينها او يريد ان يطبق الغيبة  
املت منها عند اذ في مشهور في و فتناسب في علمك كوني لك  
تقول عند حضورك لثمة اقول كما ان كان باو و بعتان في علمك  
و قد عرفت ان ايضا في فاعلم انك بلسانك في علمك و قد عرفت  
عندك في الغيبة بطريق الغيبة فاذ من نكتة الموضع و له من هذا الحامل  
و هي التبيين في القرب و كون اللان في من يلك خالجا مد الجود حاطا يلك  
جعل الوجه و قول التبيين في القرب كونه نفس القرب و جعل الوجه في القرب  
كون اللان في تلك الموضع كونه التبيين في القرب كونه في القرب كونه في القرب  
بصفة الحجاب اذ القرب يجوز ان يكون خلف توجبه لكلمة مرغوة و على  
تقدير كونه خلف توجبه لكلمة مرغوة يجوز ان يكون بطريق الغيبة في علمك  
فما نكسنتي و قيل لعل و جرد الالام هو ان القرب و انك لم يعمل  
لان يكون علمه و جهة لطريقه في باب بل المنع هو التبيين في علمك كونه في القرب



جلی زادہ  
حسین غنیری

[illegible]

فوقه بحاشي نفع مسامحة  
البحر

وهذا ما لا يقل عن ما وجدنا  
والله اعلم بما في سائر  
الامم من ما في سائر الامم

لا شأنا من غير معرفة الاستماع  
 بالقبيل لا فلك هو فوق هذا  
 الجسد الكائن يتوقف على معرفة  
 هذا الكائن ومعرفة الجسد الكائن  
 على الكائن فوق هذا الجسد  
 فلهذا الجسم الكائن في هذا الجسد  
 دفقة واحدة فالجسد الكائن  
 الكائن فلا محمد في فيه فافهم

اینکه در این کتاب  
مجموعه از نفع بسیار  
است



٦  
محمد بن عبد الله

ملفوظات

٢- وجب التأمل في انفسنا  
الحاجة اليها صحتنا ونفسنا  
فانفسنا

[illegible]

70

هذا القريب ما مألوف لما ثبت وما استعمل الصلي عند علماء البيهقي  
هو بشارة الى واحد منها وما بشارة الى توبة او الحديث من  
غير ذكره فهو شبه اليلج واليلج الصلي ويؤيد جعل الحق الفناء في  
اليلج ستة اقسام فاما قوله بشارة الى مغفرة قوله تعالى وحسن  
اقرب اليه من جبل الوريد اعطيت قوله تعالى وحسن اقرب اليه جنان  
والمراد قرب علمه وان يتعلق بمعلوم من كماله وما هو الود معلقا  
كما في قوله من خفايا كنهات ذات غريبة منها كما يقال الله في كل مكان  
وقد جعل في كنهه وجبل الوريد مثل فوهة من قرب كقولهم هو في  
مفرد مقابلته ومقود الاذا والجلل الحق شبه هو واحد الجلال  
والوريد من عرفان بعض الحق متصل بالوتين يروا ان من الراس  
اليه واصله للجلل الوريد اما لبيان كقولهم بعينه ما بها وما  
لا راد لا جعل العائق فاضف الى الوريد كما يضاف الى المعاني كقوله  
في بعضه واحد هذا ذنب ما في الكشاف قوله وما ذكره في غاشية  
ههنا لا يمكن ان يكون مرادها من غاشية المذكورة بل هو قوله كما نطق  
به قوله تعالى وحسن اقرب اليه من جبل الوريد وقوله والمراد من قرب  
المعرب المعنى ان كان في مكان يمكن ان يكون بل هو ما ذكره بشارة الى  
الحوال كونه ثلثة بان يكون مجرد ايراد توبة بشارة الى الحال  
قوله وقوله والمراد من قرب او الى هو حماله شيء وقوله كما نطق  
الى هو حماله ثلث كما قيل ويحتمل ان يكون المراد هو قوله كما نطق به

کتابخانه ملی افغانستان  
کتابخانه ملی افغانستان  
کتابخانه ملی افغانستان

فقدنا اليك يا معالي القضاة  
بفضلكم وكم فيكم في

حرفہ اشرفی بکوارٹری



وہو احد تہنیکہین لکھ کرین  
فینا بن

ان يكون اشارة الى انه عمل بلا حطة الطور و حاطا و مشاهد افانق  
جليلة و مرتبة الاخران كما يملك قوله و حاصلا انك تكتفي في احسن  
خطاب ايا قال استاذ الخوفا لفظ استيقول و ح اختيار الخطاب لما فيه  
من كبتين يا كقوب فيسرع الى كاية و لما فيه من كبتين لما فيه من كبتين  
فيسرع الى الحديث يعلم و جدا الطهور من خطه ذبق قولنا الاول  
انتهى و قد عات ما فيه فامل قوله او كلفات بنا هذا كما قاله  
استاذ الخوفا بنا ما تغذير كمن عجلة جزاء الكتاب كما ان ذكر  
طرو البرية و التي في غياك بالظفر قوله او بر اعني منتهى لاه  
قال استاذ الخوفا هذا ما تغذير تعريف مما طرة جدا و فاعلم من  
الجابين انظر و الله و انا ما تغذير تعريفها بالظفر بالبرية من  
الجابين في كسبة بين كسبين فلا كان كونه من امر الما طرة  
الحاطية يا تعريف قوله و من شفي انتهى و لعائل يقول الشفي  
شفي و ان سيبه في الحاطية بالجملة كمن يد و مر يا الحاطية في الجملة  
فقط قوله في هذا الدوق بالعامد ان يله خط ايا من انش  
كله و مشا و ح و ان الدوق بالعامد ان يله خط الطور قبل التفرع  
في عهد منوع فيه حيث قال او ك و قال من عهد من ان الدوق بالعامد  
في عصر او مر ان يله خطه في عهد لا قبل التفرع فيه اذ يفصل عنه  
في عهد منوع فيكون من عن قلب ساء كمن قلب حاطر فان قلت  
كما ان الدوق بالعامد ان يله خط الطور في ان عهد كذا ذلك الدوق

۱۱  
فانق  
نیتاد  
بملایف  
میتاد  
۱۱  
عنه افندی

و جب تنفک انشا تالی مار کم  
شاہ مسیح فیضیہ ماراب  
مسعودی شاہ فیضیہ  
الاف فالقون فیضیہ  
علی نقذیر احد ہمارا فیضیہ  
عکام قدیر



وكن ذلك حال النظر للمرأة فقط

وَجَمْعُ الْفَعْلِ شَارِقٌ إِلَى زَيْدٍ وَقَوْلُهُ  
زَيْدٌ يَحْمِلُ نَفْسَهُ بِأَبِيهِ عَنْ هَذَا التَّقْرِيرِ  
لَا أَنْتَ يَكُنْ بِهَذَا التَّقْرِيرِ  
بِاسْتِظْهَارِ إِسْقَالِ زَيْدٍ فِي مَعْنَى  
يَحْمِلُ عَنْ زَيْدٍ هَذَا التَّقْرِيرَ كَقَوْلِهِ  
مَلِكٌ لَمَنْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ الشَّيْخِ وَبِ  
التَّصْنِيفِ عَلَى بَيْتِ قَبْلِ الشَّيْخِ وَبِ  
هَذَا وَخَطْمُهُ **مُسْتَحَقٌّ**  
فَتَأْتِي تَابَ

[illegible]

وَجِبَّ الْفَقْدُ هَاجَتْ بَيْنَ  
يَقَالَ يَا بَيْتَقِي يَا كَرَمُ قَشِي  
فِي هَذَا الْقَادِمِ كَمْ مَسْتَقْفٍ  
عَلَيْهِ قَبْ

وكن ذلك حال النظر للمرأة فقط

10

المطلوب منه توجيه اختياره بالمخاطب في اختياره الحمد بناء على ما في الخطاب  
وقد في اختياره الحمد هذا وقد بينت لك فما ذكرنا انفاء الترتيب تام  
على تقديره ان يكون اللزوم ملو حلقته ايا وبقا حاضرا قبل شيوع فيه  
بل فصل ايضا فقد ذكر قول **رسول** في اختياره الحمد اية اختياره: وقت كونه حامدا  
حامدا بتلفظ الجلالة الحمدية **قوله** ويمكن دفعه انه حاصله من دور  
هذا الاثر من انما لم يقدر على قوله او كونه في حارة وانما هو  
على انما لم يرد به قبل اللزوم عن الحمد بل ان يكون بينه كما اخبرنا فينا  
فانك لا ترون مقابل للآخر وبنفي فلو هذا لكن يكمل في قوله في عين  
الذكية في الترتيب انما انما يقال انما وبنفي من كما قاله استاذي  
الفرق وبنفي انما انما على الترتيب انما وبنفي انما استفاد من كل من  
على انما انما انما كما فيك فنانك ثم قال استاذ القول وبنفي جواب  
كما يجوز انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
فيما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
كله انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
قبل انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
ثم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
قبل انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
الحمد ملو حلقته الحمد انما انما انما انما انما انما انما انما انما

فصل کا مرتبہ

۲۰ چاپ ۵

وَصِيَابُنَا مَلَاحِظًا هَذَا التَّجَدُّدَ  
يَرْجِعُ إِلَى مَا فِي الْخَاشِعَةِ وَبِجَوِّ  
بُخَارِهَا إِلَى السَّمَاءِ

الحقیقت است  
 و آن جلالت و جلاله  
 غایت سعادت و غایت  
 بهشت علیقندگی

هذا هو ماء افنا اليك بالترقية  
له في الحاضر

مهر افندی که فرمودی  
مهر و دود



وإنما قلنا ظاهر هذا القول القليلة في الجملة  
 في محلات لا تليح بميل الكثرة لا في  
 من غير ممة في القليلة بل في هذه  
 لا تستاد بالثابت في غير قوله  
 فنفسه

ان ترجيح الحق كولايم قول كشاف واستبانة وجه تقديم قوله  
 لك على الحد كانه من اعتبار تقديمك وناجرا الحد وكما يذهب  
 عليك انما كولايم فاعلم ان هذه حجة الجود قبل الفروع في الحد فاذا  
 لم يلد يمس فله يمس وجه قول كشاف. هنا بثلث ما يمس وجه قول كشاف  
 منناه بان يقول ويمكن بعد بان مفهوم الحد لما كان صادقا على  
 افراده ومن جملة افراد كشاف في الحد او لما كان بمنزلة هذا النوع  
 قصد عليه فلا حجة الجود قبل مفهوم الحد كمال حجة قبل هذا الجود  
 انما هو هذا النوع ولذا قال او كما او لم يمس وجه بان قول كشاف  
 من غير على من غير بان مفهوم الحد فما ملك انتهى بعبارة مع تعيين  
 بغير فيها وقد تفققت بان قولنا قبل من قولنا انما من التكميلات  
 فاذ كولايم وكما في الحديث انه ثابيد كقولنا بعبارة وكما  
 ما ذكره ووجهات الحديث في انما من هذه حجة العينية في الاحكام  
 هي هذه الحجة في انما العباد والحد في منها قوله كولايم في نظم  
 في اي حين لم يكن قوله او كولايم من غير من كولايم كولايم  
 قوله واستبانة انما لانك قد عرفت انما من اعتبار تقديم  
 لك وناجرا الحد فاذا اراد كولايم في سبب انما كولايم موقوفة على  
 ذكرها كما كولايم وانما ما قبل من انما من كولايم كولايم او كولايم  
 وقوله من غير من غير على ظاهرها انما من ان يكونا مذكورين  
 اصلا ويكونا مذكورين لكن مؤولين بما ذكر سابقا والحق في قوله

في قوله

بانه قول غير جديد في ما في عبارته من انما من غير جديد او هو من العبارة  
 من انما من غير جديد انما في انما من غير جديد وكما كانا مؤولين  
 الا انما في الجملة انما من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد  
 في تقرير كولايم انما من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد  
 انما من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد  
 وانما من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد  
 يمكن تقريره بوجهين احدهما هو ما اختاره استاذ القول من انما من غير جديد  
 المذكور انما يستدعي انما من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد  
 هذه الوجه كولايم من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد  
 وانما من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد  
 ترى شيئا من جديد ومن غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد  
 يستاد المرور وانما من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد  
 كولايم من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد  
 بالصور عدم جعل اليه المذكور وقد انخفضا بل بانما بالصور  
 بما يلزمه والا يمكن جعلها قيدا انخفضا اذ بالصور قايما بالشرع  
 والضعف انتهى وانما من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد  
 انما من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد  
 انما من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد  
 انما من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد انما من غير جديد



من العلة و قد كانا شاذين الى ما اوردوه مستاذ المذكور في  
 بالنسبة اليه حتى بين الله خطيئتي اذ ملا حظته حتى كانه حركته  
 و مشاهدته ملا حظته حافرا حيث يستحق الماني فلا يصح ما ذكره  
 و جاعلا لغيره القول بالذلة في مذبحه و ثانيا ما قيل من ان المذكور  
 انما يدل على ملا حظته في رايه و حافرا ما هذا في سبيل تشبيه  
 و ما عن غير انما هو ملا حظته حافرا حيث يستحق الخطيئة في سبيل  
 الحقيقة فليس بينهما توافق بحسب الظاهر يقال يدله على كون  
 الحضور الحقيقي و هو الحضور الكما في كاستيقيته في هذا المقام قوله  
 و كانا قرب و حامله القويين ان يبين بعينه فقا فلا يلزم  
 من ذلك حديث على احد ما ذكره على انه اخر كنهه بل يسم ككون  
 احد ما قريبات و ادنى اقربوه و كان بينهما نوع غائبة هذا و اما  
 ما قيل من توحيد قول الشايع ان الحديث انما يدل على ان الله في  
 مجال من عباد الله حتى ان ملا حظته حافرا و مشاهدا لكونه من  
 عبادة و اما ما اشارت اليه في مجاله كل ما مدد ان يراه خطا محمودة  
 كذلك كما هو مقتضى ظاهر عبارة الشايع فلا يدله على بل يسم بل يسم  
 بعيد جدا كما لا يخفى في غير **قوله** ان يورد و حامله من العلة و  
 انما استدلنا ان لا فرق بين الله خطيئتي و انشد كانه حديث على  
 احد ما ذكره على انه اخر كنهه لا ينافي مع الحديث بيان احسانا  
 كل عبادة و تكميلها حتى يدخل احسانا عبادة الحمد فيد فليد

وجعل الله من عباد  
 متقاهم كثر من  
 الحضور الكما في  
 الخطيئة فلا يصح  
 المذكور في  
 للواقع في  
 من

يعني نعم ان  
 القيد المذكور  
 بالنسبة  
 قطع النظر  
 من

و هذا التفسير  
 انما هو في  
 في هذا المقام  
 و اما ما  
 في هذا المقام  
 الحقيق في  
 حاضرا الى

فليد من عدم احساننا في تقدير عدم كونها مع هذا الوجه كما يجوز  
 ان يكون الحق في الحديث بيان احسان في عرف الشرع  
 و انما يكون احسانا في الحد في عرف الشرع فلا يدل الحديث  
 على عدم كون احسانا في عرف الشرع كنهه بل يسم ككونه شيئا  
 به فوجب ان يكون بالذبح موصوفا شاذة الى ان لا يكون احسانا  
 الحمد في احسانا في عرف الشرع بل يسم ككونه شيئا  
 عطف قوله و تكميلها عليه عطفها تفسيره بان عدم مدد هذا الحمد  
 في احسانا في الشرع كونه يلقى بقا من تكميل احسانا في عبادة  
 هو حصولها في وجه اكمل و هو انما يكون باحسانا في الشرع فلا  
 يدل الحديث عليه فلا يصح ما ذكره و جاعلا لغيره القول بالذلة و كنهه  
 ان يكون اشارته الى ما اشترنا اليه فيها فليست قد ذكر و كما يبعد ان يكون  
 وجه القول بالملامة و من ذلك اننا لما كانت تلك في تقديره ان  
 يلا خطا في حافرا في آية عبادة كونه قبل الشروع فيها و هذا الحمد  
 المقصود على ما قررنا من قبل فيكون كونه حافرا في **قوله** الشايع  
 و استبانته و ذلك كما اننا لما كانت تلك في تقديره ان  
 الله حافرا و المقصود ليجد احسانا على وجه احسانا كانت تلك في  
 تقديره في الذكر ايضا **قوله** فيه ان كون تلك في حافرا  
 انقضا، التكملة الثانية في تقديره قوله ان تلك على الحمد من سواء حركته  
 او كما على قبل الشروع في الحمد او على من قبل الشروع عند كنهه







خبره فندی که از روی  
ملازمی.

[illegible]

ما يعاينها من الكثرة  
كأنها مستبانة بل المستطاع

مفتی

۲  
رجب الفجر شامی استغفری  
التظنیر کوثرنا سب القامد  
مستطیر



وما أخذ هذه التسمية من الجليل  
بالأعني القوي من جليل  
مشتد ما بين جيلين من الجليل  
والمكانة حيث يقع غنم الجليل  
مع الحسنة في موضع الجليل  
من الجليل حيث يقع غنم الجليل  
فلا أدركه من الجليل  
هذا هو الجليل من الجليل  
الجليل من الجليل  
لما كان من الجليل  
يقدر من الجليل  
مع ما كان من الجليل

في الجليل

تجربا على قلوبها وتلازمها من كمالها كمنه واحق قال استاذ  
القول ثم لا وجبات على الكلام على ان حبات هذا المثل في حبات  
منه من الصانع البدعيه فليس من جليلها او جليلها من اهل الجليل  
فلا علينا من تفصيله تفصيله فاعلم ان الجليل والجليل في الجليل  
اشد والجليل وعين انما الصفة في الجليل وفي من الجليل على ما  
قاله في الجليل في الجليل من الجليل من الجليل ما انبت في الجليل  
اشد وفي الجليل ما انبت في الجليل من الجليل من الجليل من الجليل  
كذلك الذي يوق الاية التقدير في الجليل من الجليل من الجليل  
يقول في الجليل من الجليل من الجليل من الجليل من الجليل من الجليل  
يليه من الجليل من الجليل من الجليل من الجليل من الجليل من الجليل  
وادخل يدك في جيبك فخرج بيضا من الجليل من الجليل من الجليل  
عجبة بيضا من الجليل من الجليل من الجليل من الجليل من الجليل من الجليل  
وقال انك وكفى في الرحمان رحمان في الجليل من الجليل من الجليل  
كل واحد منها مقابل له انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك  
قال انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك  
فقال انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك  
وقال انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك  
المنافقين انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك  
المنافقين انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك

في الجليل

في الجليل

وجدنا مثل شاة الى الجليل  
الجليل من الجليل  
الجليل من الجليل

اذ عرفت ذلك فقدر الكلام في هذا المقام على ما علم على ان حباته ويحتمل  
يكون التقدير للتقدير والعلمية والشرف او الشريف فذوق من ذلك  
العلمية لذلك لم يثبت عليه وفيه شرف الشريف لذلك لم يثبت عليه  
من ذلك على هذا التقدير اشار الى ما بعد وجوبه للتقدير فقامت  
مثل المشتري او قال الطبق الله ما اذا في شرح النجاشي المقدم عند قوله  
الطيب او المشتري الى ذكره عند اليه بان يكون في مسند التقدير  
طويل يشوق النفس الى ذكره عند اليه انتهى وهذا كما ترى في قوله  
اذ لم يفتق طويل في مسند التقدير كما جعل اعتبار المشتري في جملة  
للتقدير يمكن استفاد من كلامه الكافي انه يعطى لذلك وان لم يكن  
في مسند طول كمنه كما يجوز ذلك الحسن حيث قاله وحق هذا انما  
تقول الكلام في مسند والجليل من الجليل من الجليل من الجليل من الجليل  
بيان الصلة حيث المشتري الى مسند اليه فلا يتبادر في تقدير مسند  
وما علم ان مسند اليه من الجليل من الجليل من الجليل من الجليل من الجليل  
اذا انتم اليه ما يوجب زيادة او تمامه بشاة فاحرى بان يكون  
له وقوف في النفس وذلك من قوله وذلك في مسند بلش يتشوق  
النفس الى ذكره او كما في مسند اليه فانت الحاصل بعد الطلب اعرف من  
المناق في بلش فقف قوله الى في ذلك من الكلمات التي يمكن ان يكون  
اقتباسها باعنا على تقدير هذا المسند ومن جعلها هنا الاشارة  
من اول الامر الى ما هو الحق من حق الرسالة التي بيان طرف



المناظرة الى هذا وما على الخاطئة كما عرفت وقد ذكرنا استاذ القول  
 من حيث النكت ما ذكرناه ان اردت ان تطلع على ما يرجع اليه وما ينبغي  
 ان يتبين على ان تطلع على النكات غير قاصح كما هنا مبينة على تقدير  
 الخلافة وخرق بين مصاحبة الشئ وبلد حقة **قوله** وما صلب  
 ان الجود مقدم على الخلق ان المراد بالقديم بالحق منها تقدمه في  
 الجود كما يعرف الجود بانه ذات الجود بين ان الجود يكون كالنسبة  
 بين الخادم والجود يتوقف فحقه في نفس الامر على حقيقة ما يتبادر  
 ذلك قدم اللفظ الدال على الجود على اللفظ الدال على مفهوم الجود  
 الصادق على افراده ومن جملة هذا الجود ليعتد الموافقة بين الوفاء  
 والطبع ولا يذهب بملك ان هذا لا يتبادر غير الا اعتبار الذي  
 ما في اليرشاد في قوله واستبان منه انه فلا دور ودلائل  
 ان كون الجود متقدما على الجود عيب ملا حقة لا ملامة ليس كما كونه  
 كالنسبة بينهما فلا وجه لميل وجهها اخرى لما شبيهة هذا بل  
 وجه هذا القول اصدقا فانه لا مدخل لكون الجود كالنسبة  
 بينهما في التقدير الذي لزم من النكتة الثانية كما لا يخفى **قوله**  
 كان الجود ان كانت باطنان الى كما يخفى عليك ان هذا القول يجهل  
 انما على ان يراد بالملك الخلق العرفي وهو اللفظ وانما على ان يمتد اليه  
 وان كان لا يفسد كما بالنسبة لكون كون الوصف انما هذا  
 مشروط بغير بقية الجوان والادوات فكانت يصلح بهما ايضا

15  
 في حاشية  
 في حاشية  
 في حاشية

ايضا قال في قوله من حيث النكتة ان يكون لا يكون ان كانا بوقوع  
 النسبة يكون مقديقا وهو قسم من القسم وهو من مقولة النكتة  
 على ان وقع من الجود حب النكتة فيدعى ما ذهب اليه السيد في  
 حاشية المصنف حيث قال ان الجود انما هو انما هو انما هو انما هو  
 في حاشية المصنف كالتدبير **قوله** من حيث مقولة النكتة ان يكون انما هو  
 فيما يفسد ما ذكرنا **قوله** فكذلك انما هو من مقولة القول لو كان لا  
 فانه لا يمكن ما يدعى على حقيقة انما هو في **قوله** وانما لو كان عبارة  
 الى كونه ان يكون من كونهات الحسوس من حيث كونهات  
 النفسانية كما ان كونه باطنان في هذا الكلام مشبهة على ان  
 نفس الكلام لا يصدق على الجود كونه الجود كونه الجود كونه الجود  
 فكيف يكون الجود عبارة عن نفس الكلام فيمكن ان يقال انما  
 تحول على تفرقة بين لو كان الجود عبارة عن الجود وهو نفس الكلام  
 الدال على التمييز بينه وبين مقولة **قوله** انما بين ان يكون على  
 انما القول يتوقف فحقه على نوع تفصيل فاعلم ان المقولات  
 وهي الاجناس كما انما لا يكون فحقها اجناس من جهة ما لا يتفرق  
 في عشرة اقسامها جوهر والشحن بما فيه اعراض فحقها هذا  
 بحيث يتفرق جوهره من كونه كيف اضافت بعد ان انما هو  
 ملك هو من جهة من جهة انما هو انما هو انما هو • انما هو  
 على ما هيته الى ان اذا وجدت في الوصف انما هو انما هو انما هو

سميت بها لانه يقال على ما عرفت  
 من افراد في جواب ما هو











بالحج والعمرة والصدقة والصدقة  
والصدقة والصدقة والصدقة  
والصدقة والصدقة والصدقة

والصدقة والصدقة والصدقة  
والصدقة والصدقة والصدقة  
والصدقة والصدقة والصدقة

المقابلة بالذات او بالاعتبار وتجب بالحق بطريق او دعاء بمعرفة  
المقام فلو خالف احد واحد بذاته حتى يستفيض به هذا الكلام  
يكون فرد ولو زاد المقابلة بالاعتبار مرتين غير تنافي  
فقد ثبت على هذا التقدير استفادة الخصم من كلامه كما هو في  
وما قيل في هذا الكلام انما يتبين بالنظر ان الاستدلال في  
الجنس فبما ان كل واحد على ما ذهب اليه الحق ففقد كماله ففقد كماله  
وقال استاذ القول وعندنا ان لا يتبع في الجواب المعتبر المقايير  
للمقايير بالاعتبار كانت غفيرة ذات المد مشروط بامودع علمها بالمد  
فما برز ذات المد ويستدعي مقايير ذات المد فافترس من المد هو المد  
تنافي وبغيره في الحقيقة جهات متعارفات كالبال اعتبار فاذا اردت طبع  
تنافي كل فرد في الزاد المقابلة بالذات يلزم الخصم من ان لا  
والاعتبار وجه تنافي هو ان هذا الكلام بقا مرة انما يتبين بالشمسية  
الاستدلال في فرد فرد فرد فرد فرد فرد فرد فرد فرد فرد  
كوفي عليك انت وروود هذا الاشكال على الشيخ باعتبار نفسه  
وعلى تنافيه باعتبار اشكاله على الشيخ وانت جيب برود الاشكال  
في قول عليه حسب الظاهر ايضا باعتبار اشكاله على اول فليست له  
نمات الظاهر من كلامه في شمس الكشاف حيث  
قال عند قول ما جيب الكشاف المدعي ان هذا الكلام ما مؤلفا  
منظورا بل بل في جنس الملك على اختصاص واحد به حتى انشأ الكلام

والصدقة والصدقة والصدقة  
والصدقة والصدقة والصدقة  
والصدقة والصدقة والصدقة

في الجواب في تحقيق  
الاعتبار بالجنس قد يفيد تنافي  
على تنافي

والصدقة والصدقة والصدقة  
والصدقة والصدقة والصدقة  
والصدقة والصدقة والصدقة

والصدقة والصدقة والصدقة  
والصدقة والصدقة والصدقة  
والصدقة والصدقة والصدقة

المدعي مع كونها موضوعا للملك فبذلك هو اختصاص الخصم في  
اشارة فادري انما بقية المقام او بشهادة الذوق كما في قوله الكريم  
في جوابه بطريق اوضح فاذا كانت كذلك فليكن من عدم وضوحها  
لا اختصاصا بل بغيره عدم كذا على حسب المقام فان قلت يعارض  
قوله قد سرى في حاشيته شره ففقد قد دل على التوفيق  
والخصم على اختصاصه بالجنس استدلالا بخصيصه بالامد كليهما  
فان استفاد منه هو كون المدعي موضوعا لاختصاصه بكونه فادري  
له بطريق الوضوح جيب عن تنافي كونه استفاد منه ذلك كونه ذات  
يكون التفسير غيا تارة بل هو الملك واخرى بلام التخصيص للاشارة  
الى انها ليست بموضوع لاختصاص المدعي لكن قد استفاد منه ذلك  
بمعونة المقام او بشهادة الذوق على ما يمكن ان يكون التخصيص  
في عبارة قد سرى بغيره في تفسيره الاثبات كونه في الحقيقة بالشمسية  
كما هو في ذلك قد سرى في هو مشرط لفتاح في مال التبيين  
واحد وانما ذلك لانه على اختصاصه في كل من التخصيص بانضمام  
احد الاخرين المذكورين على ما افاده استاذنا في قول ما ملخصه  
من تقديم الجنب لظرف الا ان قوله لظرف يرد وابقى كوا حقا زعم  
كوشا فاده تقديم الجنب لاختصاصه ليس مشروفا بكونه طرفا كيف قد  
مثال له في الفتاوى وشرح التلخيص بقوله ما يزيد ويقل انما قوله  
وللاعتناء وعنه هذا الى غير ذلك مما رددنا استفادة اولا اختصاص

حيث قال في الشرح وكذا كلام  
الاستدلال في الاختصاص هو  
على الجواب انما جيب في ذلك  
مدلول واحد والى في الكلام  
يعني ان الاختصاص هو استفاد  
من الاستدلال في الاختصاص  
ولكن سلكنا فامسألة في التلخيص







۶  
وجوه الفهرست اشارة في اربعة اقسام  
عند قدسيه و فيها بيان  
فصل الحشود و فيها بيان  
ولا مستغنى و فيها بيان  
في التوفيق و فيها بيان  
فيما بين و ترقيدها و فيها بيان

و هو آية الله في  
الارض ختمها  
بما ختمها  
من التقدير

بحيث انتم تفترون ولا تفعلوا كما يقولون البتة ذلك بل تمترن بكوننا الامم  
 للاستغراق ايضا بنا على ما ذكرنا كتبنا على عبرية من افادة كور  
 الاستغراق الى خصاص من غير ما فرمنا فقلوا وانتم خيس بانتم وورد  
 هذا النظر بانه على كون المذكور في العاشية للاعتداد عن النظر كواحد  
 على استفادة الاستغراق من كور ملك واما على تقدير كونه للاعتداد  
 عن النظرين فلو ورد لراى كذا يذهب عليك انما ما خرج به فليسند  
 كينى افادة الاستغراق اياك بل شيئا ايضا وان كانت  
 ظاهر انى افادة كور الجنس والحقيقة كذا كثيرا ما يقال للاعتداد  
 كور الجنس ايضا كما سبق فقلوا عن تحقق استغراق فى غير ما حاجة فى تقدير  
 عن الى بناء على كلام قدس سره بل على ما سبق من غفلت من غير ايجاز  
 من ثمة عبرية الا انتم تفعلون عند قدس سره كونه منى فى قوله لا افادة  
 الى انتم يمكن ان استفادة الاستغراق من كور ملك و الجنس ايضا  
 على ما خرج به قدس سره فاعلموا ما قاله استاذ الحق قدس سره  
 على ما ذكرنا فى القول الاول كذا يجب هذا فقد عرفت ما فيه قوله واما  
 ثانيا فلو شاء حاصله انما كاحاجة الى زيادة كور الجنس فى غفلت  
 على هذا التقدير اذ يتبين ان لا هو كون التقديم لتأكيد الاستغراق  
 مستفاد من ذلك و اذا صحت استغراق على قول كسيد كسيد عيبك  
 بدلالة كور ملك فقط وكينى عليك ما مضى بقض هذا وقد ذكر  
 استاذ الحق لهنما ما مضى عن ذكره وعلق الكلام فاشيئت

[illegible]

23  
قوله ملك على صحابته في  
الاعداء كفاية لا ملك في  
الامم على اخصاص  
منه

السلام عليكم  
 ورحمة الله وبركاته  
 بني فلان قد تبين لي  
 انك قد استغفر الله  
 ورجع اليه  
 فاعف عنك  
 ما مضى  
 وكن من الصالحين

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

وَجِبَتْهَا مِنْ هَذَا فِي هَذَا الْكَلَامِ  
دَهْلًا غَرَفًا كَالشَّامِ فِي وَجْهِهِ  
حَاشِيَةِ الْكُتُبِ دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ  
هَذَا الْحَقُّ صَحِيحٌ أَمَّا تَحْقِيقُ فِي فَاتِحَةِ  
هَذَا الْحَقِّ فِي وَجْهِهِ هَذَا تَحْقِيقُ  
فَلَا تَقُولُ

[illegible]



كثر ما  
 قف فافهمنا في  
 وهذا  
 ملك  
 الشكسية  
 الشكسية  
 الشكسية

[illegible]

للتقديس كذا فرع عبققة كماله

للتقدي كرواع عققه كماله



لما كان اختصاص حامله من الذم غرضه اختصاصا متعلقا اليها  
 وان كان خبره متبعا بغيره كالمسند اليه غير متقدما وجعل الاختصاص  
 المستفاد من تقديمه كاشفا لغيره **قوله** واما من عليه او حامله من  
 مذهبته المتقديم كاشفا لغيره ايضا وقريبه ان يكون عقديما كاشفا  
 الا اختصاص المستفاد من كل الذم انما يثبت اذا كانت له اختصاصا مستفاد  
 من تقديمه بين اختصاص المستفاد من كل الذم وليس كذلك اذا  
 اختصاص المستفاد من الذم يثبت فخره على الخائب واذا اختصاص  
 مستفاد من التقديم هو بين فخره على الكينونة على بل ما تقر وفي  
 قوله ان تقديمه مسند لفخره مسند اليها على المسند الا ترى ان  
 قولنا قائم زيد انما مقصور على ايقامه كبقائه الى المقود لمسند  
 هنا هو الطرف كجزوه للوجود وفوق بين فخره على الخائب وقوله  
 على الكينونة **قوله** وحامله اختصاصا بالاختصاص من حيث  
 وذلك لا يمسند كاشفا له على الذم متقدم على اختصاص  
 فاذا قدم بغيره هذا التقديم اختصاصا مسندا اليه وهو كاشف  
 وهو الطرف يكون حامله اختصاصا بالاختصاص من حيث وكاشف  
 على ان هذا من غير من جهة على ان هذا من كل الذم كما  
 انما لا يبعد ان يكون تقييده بالذم كاشفا لغيره **قوله**  
 ويمكن دفعه او حامله اثبات مذهبته كالتقديم لان كاشف  
 عند كونه باثبات مذهبته بين مستفادين كاشف **قوله** فمرونا

بعد القدر هو انما على هذا  
 التقدير يكون كاشفا في تفصيل  
 فلا يثبت ان كاشفا لغيره  
 بعد كاشف من حيث كاشف

من ورواها لولم يثبت انما لولم يثبت بالاختصاص من حيث  
 كاشف على انما مذهبته كاشفا لغيره من غير اختصاص بغيره من لولم  
 على تقديمه من حيث كاشف هذا الاختصاص من حيث كاشف  
 وانما هو هذا الاختصاص من حيث كاشف على تقديمه من حيث كاشف  
 وبقائه كاشف على حاله **قوله** واما كل الذم من اشارة الى ان  
 انما على كل شئ بطلان من يلو من انما يكونه هذا اختصاصا من حيث كاشف  
 انما على من حيث كاشف على انما يستلزم بطلان من مقدمه فاذا بطلان  
 اختصاصا بالاختصاص من حيث كاشف بطلان من مقدمه اختصاصا بالاختصاص  
 من حيث كاشف استلزم اختصاصا من حيث كاشف اختصاصا بالاختصاص من حيث كاشف  
 وما يثبت انما اختصاصا من حيث كاشف اختصاصا من حيث كاشف  
 الصفة وكاشف من عدم كاشف مقصورا على من الصفة وكاشف  
 بغيره انما كاشف مقصورا على من الصفة وكاشف اختصاصا بالاختصاص  
 لولم انما كاشف بغيره كاشف من الصفة وكاشف اخرى من كاشف  
 صادرة من كاشف اختصاصا من حيث كاشف اختصاصا من حيث كاشف  
 الاضافي كاشف بالنسبة الى كاشف وكاشف اختصاصا من حيث كاشف  
 تقديمه **قوله** وكذا اختصاصا بالاختصاص من حيث كاشف انما هذا  
 استلزم دفعه او كاشف من كاشف بغيره وكاشف استلزم  
 اختصاصا من كاشف كاشف في اثبات مذهبته كالتقديم كاشف  
 لما كاشف فاعلم **قوله** وهو لا وذلك كاشف اختصاصا بالاختصاص

بعد كاشف







يا وجراد شارة ان ثبت كنه الله تعالى بعد ثبوت الحمد والعبد  
 يقف في الجوارح والاهل والجماع والاولاد والابناء والبنات  
 المنفعة الا ترى ان لو ادعى شخص ما يجب عليه ثلث سبب انما  
 حلت بغيره لم تكن قوله بسبب فطر وانما قال ذلك لانه يمكن  
 للعقل ان يفرض حامدا يخلع ممدوازي ما انما الله تعالى كونه  
 وجود حامدا كذلك يفرق بين باب من حرمه من طوفان  
 وانظر كيف في المقامات على بينة **قوله** كما بينت السيرة السند  
 في ما شئت على له حيث قاله وهو في غيبك انما اذا كانت نفس  
 الحمد والشكر من غير ايضا يمكن لاحد الوسايل بها على انما والحمد  
 لا يستلزم تسلسل في انما انما يتناهي انتهى وتبين انما انما  
 الحمد على وجه الكمال انما يتصور بان يكون في ذلك الحمد فرد من افراد  
 الحمد او اجتهد عليه وهو على ما ذكر في انما نفس الحمد في انما  
 تعالى وكل فقرة من انما يستلزم الحمد فالحمد يستوجب الحمد **قوله**  
 فينقل الحمد الى هذا الحمد فيلزم التسلسل في الحمد ثم انما  
 يتم على ما كان من القول ثمانية انما على اصلا الحمد السند فلا  
 كما مؤثر في وجود انما الله عند كل من وجود فقرة من غير انما  
 الحمد والشكر فصار انما الحمد من جملة الموجودات الى انما  
 الحمد في انما على مقابلة فافهم وان قالوا بانما فقال  
 الحمد خلقه له كنه يقولون انما القدرة والتمكين من انما

تستوجب

تعالى والمواد في القدرة والتمكين هو لا قدرة الذي لا يخلو منه  
 الفعل ولا شك انما لا يتم الا باعلى الله تعالى لتوفيقه وتيسير  
 اسبابه وهو يسمو بالخلق انما كانت في خلقه من انما  
 واحد واحد من انما قدرة غفيرة لا تيسير اسباب هذا انما  
 لتيسير اسباب ذلك لا القدرة الى انما مؤثر في انما الفعل  
 وكونها متعلقة باكثر من واحد من انما فعل في كل من قدرة  
 او جدها الله تعالى في انما يخلق ذلك الحمد في كل من جدها  
 اخرى في انما القدرة والتمكين في انما انما انما انما  
 ايضا وانما على انما انما فلا في انما جميع من جدها انما  
 الغاية الى انما المنفعة عند انما بالعلم بالانما والحمد  
 على انما في انما يتوارى على انما انما من انما حقا من  
 بسبب قوله مستعدا في انما يقدّر انما منها الله حق  
 وهو يقولون ايضا مؤثر في وجود انما الله كونه انما  
 مشروطا بالانما استعداد في انما على انما فافهم انما  
 الاستعداد في انما انما ما يقف قوله انما انما  
 انما من انما مع انما انما انما انما القدرة موجبة  
 جدها الله تعالى في انما عند حصول انما انما انما  
 وانما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 من انما انما انما انما انما انما انما انما انما

والحمدات عبارة عما يتوقف  
 عليه وجود انما انما انما  
 الوجود كالتطبيقات كوصلة في  
 المقصود فانه يتوقف عليها فلا  
 يحل معها في الوجود **محمدي**







وحيث كان من غير ضرورة  
عليه السلام

باب في اللفاظ التي هي من ذلك  
الحال

باب في اللفاظ التي هي من ذلك  
الحال

لما لم يرد قول من استثنى منه هو لفظ من فقط كقول من ليس  
بغير مستثنى قوله من من عليه انما هو لفظ من قوله اي من من  
الذي يستلزم به واما قوله في ان في غير مساحته مشتملة على فائدة  
هذا وقد استبعد استناد القول من لورادة بانها مبنية على  
مذهب المرجوح ومما جرت الى الاستخدام كانت من اشتقاق من احوال  
اللفظ من احوال لفظ ولعل استبعاد الاستخدام مع انما لم يكن  
مسلوك من طرف الكلام بنسبة اعتباره في تفسيره فقد راجع  
الى فائدة فافهم قوله واما بتعريفه على حذف النحافة انما اعتبر  
ذلك لانه لفظ ثلثة ليس مضاف لفظ من عليه بل هو بعض من  
تقرينات بابا وقد استبعد ايضا استناد القول بان غير  
متبادر ووجه الى حذف النحافة ولا استخدام ايضا وحذف  
مضاف آخر بدل الاستخدام اي بعض من مضاف باب من عليه  
قال ما حاصله لفظ ان يكون كذا من ثلثة لفظ في ذلك والمفعول في  
المنتهى ثابت له حتى ما خذ من من عليه انما يقال كذا على  
الاشارة الى وجه الاستكمال لكنها غير ملزمة كانت شريطة في  
من لاشارة اليه مع ان تلك الاشارة في غاية عطف هذا  
وعطفه انما تصوير لفظ اي بيان معناها واستعمالها كبيان  
اشتقاقها وكذا يذهب عليك ان يمكن ان يراجع الخبر في شيء لغير  
اليد في تفسير قوله فذلك المذهبين اي على التفرع في شيء كما هو لفظ

اللفظ وهو احتمال المذكور مكشوف لا مستثنى فيه قوله وللفظ من  
مشتمل الى شروع في بيان منشاء الاستكمال او ووجه الشارح بقوله  
وما يقال في واما ما قاله استناد القول من انما شروع في بيان  
البعيدة على ما تقرر في تفسير قوله من باب من عليه فاشمال  
تفسير ذلك انما من المنصوب من الذين عينا من باب من عليه  
كما لا يخفى على من نظر في كلامه فلو غلب عليك ما بينه من عطف فذكر قوله  
من الكتابين المشهورين في مجال الموعود وتاج المصادر وقوله على ما  
اتفق عليه الكتابان حيث قال في النحاة من عليه منتهى اي امكن عليه  
وقال في تاج المصادر والمن والمنة منتهى هذا فانفكا على ان  
المنة بمعنى لا منتهى لم يبق في اللفظ قوله وانما كان بينهما  
نوع غالبة في منتهى حيث جعلت في النحاة منتهى في نعام وفي  
تجارب في اللفظ منتهى كانه من غالبة في كونه في نعام كانت  
الكلام منتهى في منتهى من المن فلفظ قوله ومن هذا الحقيق  
بين وجه الاستكمال اي وذلك لانه ثابت كونه ثلثة في  
المنتهى على اتفاق الكتابين والوجه في هذا المقام هو ثلثة  
كأن ظهر وجه الاستكمال في المن بدل ثلثة لم يظهر  
وجه الاستكمال بل وان يكون في اللفظ منتهى في كونه في نعام  
وانت تبيّن بان اللفظ في يريده من من شارح ما نقله في  
عامية من الكتابين هو بيان منشاء الاستكمال او ووجه بقوله

وحيث كان من غير ضرورة  
عليه السلام

باب في اللفاظ التي هي من ذلك  
الحال

باب في اللفاظ التي هي من ذلك  
الحال







[illegible]

وحياتقصر هو انفرادك لا متاد  
مع ما فيه من كلام مكررا على السند  
واما ما قررت فافضل ايات المقدرة  
التي هي ايات الله لا تخلو عن ايات الخلق  
فلا ياتيها من غير ايات الخلق  
فلا ياتيها من غير ايات الخلق  
فلا ياتيها من غير ايات الخلق

هذا من علمه الصانع جلته  
بما يشاء وعلته الحكيمية كذا  
طعنا فقيها ~~سبحا عليها قبا~~  
فما من ~~سبحا عليها قبا~~  
من علمه

طفا  
لقا ساق  
الفرس هيات مسد  
جاء قوله في هذا الظن فحالة  
عشيرة من هذا الظن قطعاً  
صلة انه الانشائية قطعاً  
لمة الصلة لا يماسها عليها في  
قلت لحد لا يماسها حتى لم يذرك  
في انشائية فقطظ  
من القائل فقطظ

مسألة

[illegible]

31

ایک ہی وقت میں

جی .  
ایک عجیب ذرا تہ مستطیل

۳۰  
لا یزنی فی کل ما یزنی  
فی نفسها من ذی حنہ فی مصافحہ  
بطا و با بقا و تنافا فہو

فلا يتحقق طلب الحق على المنة في البينة جوازا بما سياتي  
حيث قال وقد اوجب عند قرائن بوجهة ثراه وجها في ان هذا  
خلاف ما ايجبه عليه انفسه ونحو حيث جعلوا كل واحد من الحق والافوى  
مبطل للصدقات باذوا الى تسليم فقال ولو سلم الى اى وكل  
كون بمطلب كل واحد من الحق والافوى لكن انما ان كانت الحق  
مبطل للصدقات يستلزم انهى عنه مصادره كما يجوز ان يكون ان  
بما حاق نفسه لكن يطلب على بمقارنته وهو الصدقة ثم ان  
لا يحكم وقد قربت على المقارنة وان لم يكن كل واحد من القارين  
مؤثرا في الحكم هكذا قرره استاذ الافوى وبعد فلا كانت لقائل  
ان يقول ايضا ان ابطال الصدقة بالحق فحق عنه وهو يستلزم انهى  
عنه اذ يستلزم ثبوت منى عنه ايجاب منه بقوله نعم الى اى وامل  
منه استلزام من انتهى عن الحق ومستلزم ان كانت ابطال الصدقة  
بالحق منبها منه فاما نشأ من مقارنته المين بها فمركوكات ناشئا  
من كون من سببا له استلزام من انتهى عن الحق منه لكن ليس كذلك  
ثم ان كان اقلانك ان يقول ايضا ان يستلزم منى عنه منى عنه  
فمروءة وان كانت كل هذا كله ما على السند لكنه يصلح مداه لتليم  
بازد الى تسليم ايضا فقال ولو سلم الى اى ولو سلم يستلزم  
من ان كان الصدقة بالحق منبها عنه انتهى عن الحق لكن كما  
استلزام من انتهى منه مطلقا بل لا ريب هو انتهى عنه بعد الصدقة



تو در اینجا می بینیم که

باینکه بعد از این عین که

در معنی قبل از عین که

لا مطلقا ای که بعد مطلق از تمام الله منه ما لا یطلق علیه  
 تصدیق کائنات الله تعالى و ليس هو و بقوله لا مطلقا سواء  
 كان بعدا او معها او قبلها حتى يرد ان كان لا يكون الا بعد  
 تصدیق و يحتاج الى ان يجاب بان هو لا يقولنا في تعريف  
 ما افهم حقيقة او حكما فاما قوله قد يدعى لا غرضه و قد افهم  
 بهذا التدفع هو المولى ميرمدر و قد اشار الى المولى عصا و قد بين  
 فلما كان قال هذا التدفع فيكون هو الله بالهنة المذكورة و هنا  
 ثلثه بالفعل بخلاف ان يكون هو الله هو استحقاق الهنة فصلر عما  
 و لم يورد في قول سابق قوله و ما ذكره في غاشية في  
 جواب سوال او رد و خارج في غاشية حامل استنوال ابطال  
 سند هذا اليمين بان اثبات استحقاق الهنة له تعالى اثبات استحقاق  
 صفة مذمومة منقبة عنها له تعالى و اثبات استحقاق صفة كذلك  
 باطل بالنسبة الى المقام و حامل الجواب يصحح فاسد باننا  
 يكون اثبات استحقاق الهنة له تعالى اثبات استحقاق صفة  
 مذمومة منقبة عنها و ان كانت مراد باستحقاق الهنة اكمال الهنة  
 وليس كذلك و الا كانت بالذات فظلا ففاد عن كون غير ملائم  
 المقام الحمد بل المراد هو الا تعارف بما يقفها مع منحه اكمال  
 الذائق و الفناء لظن من نفسها بطريق الجواز الا و ان في ادائها  
 و لا شأن في اثبات استحقاق الهنة باليمين المذكور له تعالى بل يوم

بل يوم مقام الحمد بما ذكره الله و ما يقال من ان تصان  
 بما يقف الهنة مذمومة و انما لا تصان باليمين بل يوم بل يوم  
 و المستلزم لخال خاله فيكون كلوا بما عتد مد فوه بان هو لا  
 بالذات ففنا و ففنا بحسب الظاهر بحسب حقيقة كما في كلام الله  
 اشادة البرجست قال مع منحه اكمال الذائق و الفناء المطلق منها  
 فافهم قوله لا يتصور من تعاقب قوله بالفعل اي من تعاقب قوله  
 هذا في مع هذا التدفع حيث قال لو شئ هو موصوف في الهنة بالظن لا استحقاقا  
 مع ان مراد من هذا ما قبل اي من تعاقب قوله لا شئ في غاشية  
 فساد و من غير شعور قوله مرادة ان امكان اكمال حال ايضا  
 قبلا انه في حال الذائق و انما في الحال بالغير كما في غاشية ففنا  
 و اوجب بان اكمال الهنة استحقاقا بثبوت الهنة في تقدير مذمومة  
 لله تعالى و هو حاله ذاتا لا في استحقاقه ففسر ففنا كيف و في واقع  
 في نفسها فكيف يكون حال هذا و فيه تأمل و جهل في هر من له  
 اد في نظر هذا ثم لا يذهب عليك ان ما ذكره الله في غاشية  
 عوي في نفس الهنة ايضا بل هو و في هذا تدعيم كما في غاشية  
 مراد و بر د في ما ذكره ففنا في غاشية في دفع الحق جيب  
 بتقدير عفا و قد بر قوله لا ففنا و ففنا و ففنا و ففنا  
 يريد به دفع ما كاد ان يتصور ان عدم كون ففنا ففنا  
 عليه منها عند ليس بمثل كيف و هو مراد في الهنة ففنا ففنا الهنة

ففي غاشية

ففي غاشية

ففي غاشية







وكون الشارح ودا على قوتها  
وكن الله من غير انشا  
وانه يدل على هذا القدر  
فلا اقل من غير انشا  
بسم الله

من هذا الخطاب بينه قوله تعالى لا يظلموه شيئا ما حكم بالحق والاكاذيب وهو  
كأنه شئ صفة مذمومة منها عنها ومسبب لا يقال لقد قامت  
مخصوص بغير الله تعالى كما في خلق نبات فأكلمها ما شئت على الجواز  
في المدح والوعيد الجواز لا رسالي من قبل فكذا في الوعد والوعيد كقول  
وانا لا سنا ولا عاري فافهم وانما حمل على هذا المعنى لأنه لا شبهة  
في كون نفس الخطاب بمخصوص ما بغير الله تعالى وانما الشبهة في ان الحكم  
خاص او عام على ان مال هذا الكلام هو من المكبر وهو انما يحصل  
بان يكون حكم الخطاب بمخصوصا لا نفس الخطاب بل هو ان يكون الخطاب  
خاصا والحكم عاما كما في قوله تعالى وما تالوا مستاذ القول من انما  
عنت ان يكون في اي الحكم انه هو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال  
المكلفين بمخصوص بغير الله تعالى كما ان نفس الخطاب في قوله في الآيات  
كذلك وان يكون في قوله خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين  
مخصوص بغير الله تعالى فيكون نظيره بل ما نل كما يظهر الفرق بين  
التوحيد لا يدل من التوجيهين الذين ذكرهما وبين ما نل قول الله تعالى  
ولك ان تقول انما هو الحكم الشرعي بمخصوص بغير الله تعالى على ما ذكر  
من على عدم ابطال القديرات بالحق ايضا بمخصوص بغير الله تعالى  
كما في قوله من جنس الخطاب الله هو الحكم الشرعي فلما كانت حكمته  
المستبقة عن الحق كذا هو بمخصوص بغير الله تعالى فلا يجوز ان يكون

مذہب و ملت

مذمومة التي ايضا غفيرة بغيره تعالى فلا يلزم ان يكون كل ما يتفق  
اثبات المنة له تعالى فاسد هذا والفرق بين هذا الترتيب والترجيح  
الاول هو انه على الترتيب الاول يكون لفظ يكون على اللفظ  
ويكون الكل مشتملا على يجوز كما عرفت وانما على هذا الترتيب يكون  
يجوز على اللفظ الاصطلاقي فيكون حقيقة عربية وانما تدرج الترتيب الاول  
كأنه المتبادر لفظا في هذا المقام بقرينة سياق والبيان  
هو في قوله وما قبل من ان جعل لفظ في كلامه خارج باللفظ  
الاصطلاقي وهو هو من شموله له تعالى عند مقربين وذلك يعني هذا  
فخفيف جدا **قوله** كما هو معطوف في صيغة فاعلم فيمكن الحكم  
النسبي خلف بالانكشاف لما لم يرد له في الجواب  
وطرقة بناء على مسطرة ما على ما ذكر في اصول ابن الجواب في  
الوجوب بخلافه انما لذات ومختلفات بالاعتبار فان الحكم النسبي  
انما ينسب اليه تعالى بسبب ايجابا وانما ينسب اليه وهو لفظي  
وجوبا وكذلك الترتيب وطريقة وموضعا هو لفظ **قوله** وقد  
اجيب بوجهين واحدا منه فليكن ان يقال ان كانا في كل ما  
يتفق اثبات المنة له تعالى يكون فاسدا الحكم به وانما يكون فاسدا  
هو ما يتفق اثبات المنة التوجيهية له تعالى كالمنة التيسيرية وما  
كان هذا الجواب مبني على ان يكون لفظ في قوله توجيهية ولو جوبته  
بأنه في ما تسليما ودرج ما لم يذكر في الاول فاما **قوله**

زیب و دلربا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فی الخطاب

فی رتبه

مؤلفہ

المعروف اليه اليه ميان الله تعالى عليه وعلى ربه هو لا يتصور بدونه تقديم  
اليه ولا شاك انهاء ليست من الكلمات لنا بقية فاعلم وقال استاذ  
القول هو الذي يقول لا انه لو رجع اليه اقبلت بعضا من الكلمات  
لنا بقية وقد مر على قوله وانفاذ لا خفاص ولا يتوقف على لفظ  
لنا فكونت تلك انفاذ ايضا والكلمات لنا بقية هذا ودفع  
بعضها باحاطة ان لفظ البعض مفعول عن انفاذ الثاني ولو سلم عدم  
اعتناء فالحواد ذلك بقرينة ذكر بعضها هذا وانما خير بانها مع كونها  
كدينية الا ولويتا فيها ان انفاذ البعض منه ليس بمسلم فان لفظ ان  
ذكر البعض لا يخرجنا عن الكلمة او خيرة والكلمات المنة ذكرها فالتالي  
وهي ان يكون التقديم لتأكيد ان خفاص المستفاد من الازمنة  
تقديم كونها لا ملكا فاما **قوله** وانما ترك اليا يعني الميراث  
والشرع كالتالي فما من للتقديم والشرع وقوله اتحاد تعليق للترك  
وقوله لما ينهاه اشارة الى وجوهه فقاسية **قوله** اوله جعله  
قال استاذ القول ما حاصله انه عيّن ان يكون عدم ذكر الشرع  
هنا بناء على ذكر الثاني استيفاد منه في عرف الشرع لا سيما وقد  
اضيف الى بعينه المشرق وعيّن ان يكون بناء على ان الشرع يتم سبق  
ذاتي ليس لغيره هذه مدخل فيه وانما هنا فليس كذلك ان شرعا  
ملى الله عليه وعلى بقرينه الله تعالى اياه على ما ذهب اليه اهل السنة  
من ان لا حصار لكونها مركبة من الجواهر الفريدة متماثلة للحقيقة

بیک شکر و محبت الالهیه مقام  
 است مقام کنونی مقام الصلوة مقام  
 تعظیم الهی و جبار و تبارک  
 و ما قبل فی الهی و تعظیم  
 من تعظیم الهی و تعظیم  
 علیه صلوات تعظیم  
 فانت خیر فی تعظیم  
 الضیاع و تعظیم  
 فانت ملک  
 و لا اله الا انت یکتب ان تعظیم  
 بالکرم و اندیشه فی بعض النکات  
 بیک شکر و تعظیم  
 بیک شکر و تعظیم  
 هذه النکات

و جملہ کتابت ملکہ شامیہ و علی بن ابی طالب  
ما ذکرہ فی الشارح علی ہذا التقدير  
بہذا فارغینہ شکر منہ و تعالیٰ  
علیٰ غلامتہ ان شکرہ تقدر شاکر  
الکاتب **فیہما**



فمن كان مع مقارنها لا ينكرها  
بين لا التمسق فاد من هذا الكلام  
أيضا فافهم

درجہ فی جلیۃ العبد

۱۰۰

والتيقن الحاد في تمام الحاد  
نظرياً من خصائصه حقيق  
على قدر قدرته

فمن كان مع مقارنها لا ينكرها  
بين لا التمسق فاد من هذا الكلام  
أيضا فافهم

فمن كان مع مقارنها لا ينكرها  
بين لا التمسق فاد من هذا الكلام  
أيضا فافهم

و اعلم ان الاضواء في القلوب  
الكلية هي من نور الحق تعالى  
من جملة الصفات التي هي  
بإلهامه تعالى



محمد بن محمد

بسم الله

جنس الرتبة والجهة بالجهة المعهودة في مناسبات استلزامه طلب  
 حرمانه من جهة من انبياء والمؤمنين وكذا طلب اختصاصه بغير الانبياء  
 عليهم السلام ولا استلزامه طلب حرمانه من غير المؤمنين وما قبل  
 انما يلزم ذلك لو لم يتبين طلب الرتبة له عليه السلام وطلبها لجميع  
 المسلمين وليس كذلك كما سيظهر في ما مشيئة الامام في هذا  
 من غير الفرق بين طلب الرتبة على الله عليه السلام وبين طلب  
 اختصاصه بالجهة فانما يطلب ان يكون من انبياء هذا المذهب اذ كانت  
 هذا الاختصاص من قبل فلو صرف على الصفات او الصلوة مقصورة  
 على الكون على بنيت واما اذا كانت من قبل فصرف الصفات على نحو  
 اي الكون على بنيت مقصور على الصلوة فيجوز ان يكون حقيقيا وان  
 كانت الله من الجنس والمستغرق في نفسه انما قد تروى في علمه انما  
 السند على السند اليه لغير السند اليه على السند فاما طلبه وما  
 يقال في بيان ان هذا هو اختصاص حقيق ام اضافي قوله فاما  
 اضافي اي بالقبول من ان انبياء عليهم السلام وما قد يرد  
 كونه الله من الجنس على مذهب اهل السنة من ان الصلوة هو تمييز النبوة  
 واما لو اريد الفرق كما ملك وهو لفظ الله خفي بنبينا صلى الله  
 تعالى عليه وسلم يا عبدا والعهد او الجسمة الله على ما قررنا  
 فيما قبل يكون ان اختصاص حقيقا كما لا يخفى قوله ولو كانت  
 مستغرق في حال استناد القول لكان هذا المذهب

34  
 ان جنس الصلوة انما يختص بكن واحد من الانبياء فاما اختصاص  
 بواحد من انبياء اختصاصا بواحد من انبياء فاختص بواحد من انبياء  
 فيلزم انما يطلب الصلوة على واحد واحد ويلزم وقوعها بالجمع على  
 ليس كذلك فيلزم في صورة كونها لا خاصة ولا مستغرق اعتبارا كون  
 الاختصاص من انبياء انما يلزم في وقوع الصلوة على واحد واحد  
 فيلزم انما يطلب الصلوة على واحد واحد ليس با عذر عن الشبهة بانما  
 اليه المذهب في الخلافة في بيان وجه النظر حيث قال كون ما يجوز  
 انما لا يبيد انما هو لفظ الصلوة والماء وحرمانها على ما كانت  
 الاختصاص الحقيقي على قد يرد في مستغرق بنيت وانما غير انما  
 في كون المراد منها الصلوة عند ذلك ما لا يشك انما يريد  
 بكونها على تمييز النبوة عن خصوص الانبياء عليهم السلام فيكون  
 هو اختصاص حقيقا وانما يريد مطلق الدعاء لغيره بما سب  
 المقام تمييز المذهب من انبياء واختصاص جنس الصلوة بغير  
 الانبياء واوله هذا امر لو استاذ بالمال وما يمكن انما يجب  
 وجه للنظر المذكور انما عدم جواز الصلوة لغير الانبياء عند  
 ليس على ان يكون بل يجوز الصلوة لغيره ايضا لكن بالجهة حيث  
 فانه فيها بانه لا يجوز الصلوة على غير المذهب الا بقا واما قوله على السلام  
 الله من انما لا يخفى من اختصاصه بالجهة على انما عليه وسلم  
 فلا يصح مثله لغير هذا لكن المناسب للمقام انما هي الصلوة

34  
 انما هي الصلوة

فكيف يمكن اختصاصه على هذا  
 من انبياء حقيقا

حيث  
 على ان يرد في انما  
 لا يتحقق دعاء  
 بعضا من انبياء  
 في الزمر



اشارة الى الفرد الكامل وهو  
المتفكر الذي يخلص به بيتنا  
صلى الله عليه وسلم

مطابق

خف افندی



بأن يقول مع بعض النكاح  
 بغيره من غير أن يكون  
 في صورة واحدة في بعض  
 النكاحات

بجملته في بعض النكاحات

حيث خلق بالذم مع أنه راجع في بعض النكاحات السابقة فافهم  
 وبما يندرج ما قبله أيضا من بعض النكاحات وشرحه أول ما ينبغي  
 منه وجا في بعض النكاحات السابقة من غير أن يكون قوله وان  
 تعلم أنه إشارة إلى جريبات الوجه فافهم وأشار إليها الشارح في الماشية  
 في مقام المله حيث قال ويمكن أن يقال إن المله كالنسبة بين الملامد  
 والحمود فيناظرهما انتهى فافهم أيضا وما قبله من تأخر الصلوة على المله  
 عليه السلام فافهم تأخر المله المله أي أن يقال إن صفات المله مذكورة عليها  
 فيجوز هذا على أن يكون المله بملك النكاحات السابقة باعتبار  
 ذلك صفة كمالها جارية في هذا المقام سوى تأكيد أو عقاب أو غيره فافهم  
 أنه يقول في أكثر النكاحات السابقة فافهم قوله فزول الرعدة من  
 عليها وهذا يظهر ما قبله من قوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فافهم  
 خلق النكاح وخلق المله بكونه ملامدا من فداؤه كذا في قوله  
 على ما عرفت من أنه دعمه للعالمين فزول الرعدة عليه تنفيع نزول  
 عليه قوله فافهم المله وجهه موانع فوق بين طلب الرعدة على المله  
 وبين طلب العقاب بها كما سبق منا وكنت نركب بمنزلة هذا القول  
 أنما يلزم القول في ذلك فافهم فافهم أن يكون نركب بمنزلة هذا القول  
 يستدعي أن يكون الصلوة عليه مقبلة الصلوة على الكافرين أيضا  
 وكذا في قوله ولا استأذنه في هذا المقام فافهم في هذا المقام فافهم  
 ليس فافهم المله قوله تعينا تلك المناظرة أي ما يتعلق بين الملامد والمهملات

أدلة في بعض النكاحات  
 في كونها من غير الصلوة  
 من حيث كونها من غير الصلوة  
 وكونها من غير الصلوة  
 وأنها من غير الصلوة

في بعض النكاحات  
 في بعض النكاحات  
 في بعض النكاحات

في بعض النكاحات  
 في بعض النكاحات  
 في بعض النكاحات

والدافعة وتبينها ما أنها أفادت توجه إلى الكلام التام المجرى سواء كان  
 المقام جازيا أو مطلقا أو مدينا وكذا في النكاحات المذكورة يستلزم  
 البينة على ذلك فالظاهر أن كالعطف القبيح لما قبله وبقاؤه من  
 قوله فيما بعد بل فيه تعين على تلك المناظرة أنه يقال إن  
 القبيح لا يستلزم البينة بناء على أن النكاحات مبنية على العقد  
 فيجوز أن يقصد القبيح وهو يقصد القبيح وأن لا يقصد القبيح  
 على المناظرة تعين على ما لم يكن القبيح لا يستلزم البينة ولكن  
 أن يقصد القبيح يستلزم البينة مطلقا لكن كذا يستلزم ما في قوله  
 سواء كان المقام جازيا أو مدينا ما قاله استاذنا في قوله  
 فافهم قوله في قوله وأما ما قبله في عمل القبيح مالم يقصد القبيح  
 قوله إن كنت ناكلا أو مدينا أو مدينا فافهم قوله في قوله فافهم  
 القبيح أو لا فافهم ما في قوله من الملامد من القبيح ما أشار إليه الحق فافهم  
 قوله إن كنت ناكلا أو مدينا فافهم قوله في قوله فافهم قوله  
 إلا بالنسبة الجزئية وعلى كذا فافهم قوله في قوله فافهم قوله  
 قوله وماذا الأول فافهم قوله في قوله فافهم قوله في قوله  
 شينيات من قوله ونقلوا والمواخذة أفادت توجه إلى نفس الفعل  
 وفي جملة خبرية وأن كان المفعول من الجملة الجزئية وغيره فافهم  
 إلا لفظة مطلقا من حيث كذا ذلك لا يتركه بل هو من الفعل  
 التام من جهة المفعول حتى يتوجه عليها المواخذة بكونه نفس الفعل فافهم

فإنما قلنا كالعطف القبيح  
 لأنه ليس من التعيين بل من التام

منه في بعض النكاحات

فإنما قلنا كالعطف القبيح  
 لأنه ليس من التعيين بل من التام

فإنما قلنا كالعطف القبيح  
 لأنه ليس من التعيين بل من التام



قد مثل بعض من جعل  
مثلا قد قلنا قال الشاعر  
ومثل الثاني قولنا قال الشاعر  
بدع السعداء ومثل الثالث  
قولنا قال الشاعر  
فقد مثل بعض من جعل

قوله اختصاصا  
بالقول في غير  
ما قيل من الاستدلال  
من استدلوا على  
محض لفظي  
من استدلوا على  
محض لفظي  
من استدلوا على  
محض لفظي

في غير  
الاستدلال  
في غير  
الاستدلال  
في غير  
الاستدلال

يقيد الكلام بالتمام الجزئي لو بما تفرقت المفول ايضا يكون متعلق  
المواضع وليس كذلك **قوله** وما يقال في القائل هو الموط  
مقام الدين: حامله معارضة عاد عوى ضمنية من ان هذا العقيد  
مناسب كذا تبين فائدة ذلك عقيد كذلك هو مناسب وتقرير  
المعارضة ان هذا العقيد من مناسب كذا يستلزم ان هذا العقيد  
في الكلام الجزئي وهو غير مناسب اذا اخذنا الواقعة فان القول  
كما يتعلق بالكلام الجزئي يتعلق بغيره ايضا المفردات والكرهات  
العقيدية والاشبايات في قوله اختصاصا طلب القيمة باللفظ  
المتعلق بالكلام الجزئي مع انه جازم في مقام المفول وانما قال  
غير مناسب دون انه يقول غير صحيح لما سبق في احتمال كون  
كانت له حال كونه الكلية وما ما يقال استاذ القول من  
قوله فالخصيص بالجزء غير مناسب معناه ان تخصيص الكلام الجزئي  
بالذكر بقيقين به غير مناسب لان حصر الكلام فيه كذلك كانت  
الذرة من العقيد هو الا انه لا ينبغي وقوله غير مناسب دون  
ان يقول غير صحيح اشارة اليه في غير مناسب فالحق قوله في غير  
هذا انما يتم الجواب عنك عن هذا المذكور بطريق المناقضة  
وتقرير انما لا يتم ان عقيد يستلزم ان هذا العقيد في  
الكلام الجزئي وانما يلزم ذلك من كون قول الحق ناقلا  
بغير ناقلا انما لا يكون له كونه ان يكون بغير ناقلا فينبلي هو

هو ظهور من لا ذلك لما سبق وجوبه وتوضيح ذلك اننا اذا قلنا  
قول الحق ناقلا بغير ناقلا له مذهب ما بين مذهبنا يكون الكلام  
المقيد بلفظ المفول والذي يكون المقيد بلفظنا من المفول هو الكلام  
الجزئي فقط في غير العقيد المذكور اخصا به وكذا يلزم  
تخصيص جريانه بطلب القيمة به فانما انما يكون ناقلا فيه ومذمومه  
يكون الكلام المقيد بمسألة فاما وجد فيه الفلف والذى انما من  
انما يكون المفول كذا ما جريانه او غيره فلا يلزم ذلك هذا عما في  
لم يتعرض لما يترافى في كلامنا القائل من المواضع متعلق  
بالمفول بنا. يا ظهور من استدل في العبارة لظهور من استدل  
وقال استاذ القول ما ما مله انما انما من عدم كونه مذهبنا  
بغير مذهبنا مع انه مذهبنا مذهبنا ناقلا بغير ناقلا في غير  
في الجواب لا اشارة الى ان كونه مذهبنا يستلزم كونه مذهبنا  
بذلك الحق وانما يلزم ان يكون مذهبنا مذهبنا واحد فانه قيل  
حمله قوله ناقلا ومذمومه ذلك الحق خلق المبدأ وكيف يمكن  
قبل وجود القرآن اخصا من المبدأ ويقفه المبدأ خلقه  
هذا فالحق **قوله** وكذا يخرج صورة من صور العقائد سواء كان القول  
كلا ما جريانه او غيره من اللفاظ مطلقا وفائدة هذا القول بعد قوله  
فلا يلزم التخصيص هو التخصيص بالجميع صور العقائد **قوله** بل فيها  
اي في العقيد المذكور تبين بغير فلا يلزم من هذا القول بل يكون

والتي هي  
في قوله  
في قوله  
في قوله

والتي هي  
في قوله  
في قوله  
في قوله



مستحق بانما البينة عاقل الخائفة بغيره ٢ قسامه و٣ بعض  
 النسب فيمنه بغيره ولذا قال استاذ القول الثاني يقول مع ان  
 فيه بغيره الا ٢ من يراى بغيره الملقب باللقاب فقط لا الخلق في  
 قول الحق ناقلا هذا فالجواب عاقل ١ اذ عرفت ان ٢ اذ كانت ناقلا  
 بغيره ناقلا فيه لا يرفع من التقييد المذكور الحقيقي وكما عرفت من صريح  
 من صور النقل فكلما في الخلق في قول الحق ناقلا بغيره على المناط  
 تتعلق بجميع صور النقل كحالتك بغيره بغيره بغيره بغيره  
 قد ذكره هنا ما هو قريب من هذا الوجه ٢ اذ روت فادرجع اليها  
 وانظر فيه قوله وانما تبايد كونه ناقلا ومذموم بغيره  
 ناقلا فيه ومذموم فيه وحاصلها ان كونه بغيره ناقلا فيه ومذموم فيه  
 اظهر في المقام كونه كونه بغيره ناقلا ومذموم فيه لفرق  
 يكون الذي والمقول نفس الكلام مع ٢ من الذي كونه بغيره  
 كونه قد عرفت ان الذي عاقل لا يتعلق الا بالنسبة كما مذموم بغيره  
 والمقول قد يكون من الكلام من نفسه بغيره اعتبار الجوز في الكلام  
 فلو ما اذ كانت بغيره ناقلا فيه ومذموم فيه فانه بغيره بغيره  
 الجوز فيه قوله على انظر حجابا غوما يقال وتقرين انا  
 سلما ٢ من هذا التقييد يستلزم ان هذا هو المقام المذكور كونه لا عن  
 كونه بغيره بغيره كيف والظان ان الكلام قد ورد في الكلام بغيره  
 المقول والذي فلو لم يقيد بالبعد المذكور باب حمل على الحق

هذا قد عرفت ان الذي  
 على نقل

الحق من التام الجدي وغيره له بغيره عاقل لا من الكلام بغيره  
 الجدي ما ليس بمقول ولا مذموم والاصل ان هذا التقييد قد يكون  
 الترييد عاقل وكل ما هو كذلك فهو مناسب وهذا هو الحق في لفظ  
 الكلام من اللطف والوجه ٢ قوله كما قال بغيره هذا القائل الحق  
 حيث قال في شرحه على الحق عند قول الحق بغيره ٢ في قوله من ذلك  
 او كونه بغيره تام ٢ هو كونه تاما ٢ مشتبا ٢ او غيرا ٢ لا من التقييد  
 والذي والمقول لا يفرق في الجدي كما يفهم الذي فيه انتهى قول الحق  
 المقولة ولم يتعمد كونه ٢ فهو من المذكورة بغيره عادة لظهور  
 ان الذي عاقل كونه بغيره ٢ فالتقييد به احسن من غيره  
 من جملة تلك الوجوه القبيحة والبيته المذكورة ٢ وكونه الترييد  
 حاقرا على ما ذهب اليه القائل وهو شارح الى ان ناقلا ومذموم  
 بغيره ناقلا فيه ومذموم فيه وغير ذلك ففطن قوله نعم او على  
 وفي بعض النسخ نعم او كونه بغيره خبير او ومعناه لو كونه بغيره  
 بناء على انما ٢ من الكلام على الحق الاصطلاح في عينه كما كان  
 او كونه لو كونه بغيره خبير او كونه بغيره غا ٢ وترييد عليه  
 ما قال استاذ القول من انما هو قول ما عاقل فثبت ان الذي  
 غير مقول فثبت ان ذلك قوله كونه ٢ ان يكون الكلام اخبره كونه  
 عاقل على الحق المتبادر منه وهو الحق الاصطلاح ووجه اختيار  
 الا في عاقل كونه ٢ ان يكون كونه كونه بغيره بغيره

لا يكون ذلك تاما فلا يحتاج الى  
 التقييد بالتام بخلافه فيكون  
 فانه لا يلزم من كونه بالمعنى  
 الا اصطلاحا في كونه بغيره  
 في التقييد به

خلافا لانه فانه قد عرفت



يكون المقام مقام تفصيل على الملاحظة فاعرف **قوله** ثم هذا التقييد  
 ان يقييد الكلام بالتمام الذي يكون التزديد حاصرا انما يحتاج اليها  
 اذا كانت كلمة ذات معنى اكملها كما هو مصطلح أهل العربية وانما جردنا  
 بقولنا ان يكون التزديد حاصرا لان الاحتياج اليه ليقين على الملاحظة  
 والمبتنية المذكورة ثابتة في هذا التقدير ايضا **قوله** ثم هذا التقييد  
 هو ان يثبت ان التقييد الواقع في قوله يطلب منك التهمة بقوله  
 ان لم تكن معلومة للعالق والتقييد الواقع في قوله فالمراد  
 بقوله وذلك ان كان الملاحظ غير معلوم انما يحتاج اليها اذا كان  
 كلمة ليست بأكلمية **قوله** وانما انما هو لا يوجب ما جرت  
 لغات ان يقول بغيره في الاحتياج الى التقييد في شئ من الجوانب  
 كون كلمة اذا لا يوجب من غير حاجة الى كون كلمة بأكلمية  
**قوله** كل المناقشات حاصلة من المناصب لمكان كون مقام  
 بيان مسئلة من المسائل العلمية والمساائل العلمية كليات انما  
 الكلام من على الكلية وانما العلم فيها السور بناء على ان مملات  
 العلوم كليات كما صرح برشيخ في كشفه **قوله** ثم ان  
 مملات العلوم كليات وكون المملات في حق الجزئية انما هو في الال  
 كافي المسائل على ما حققه بعض **قوله** مع ان ما نقله عن شيخ  
 يستدعي انما يستدعي وجوب ذلك الطلب ووجه استدعاء  
 هو ان شيخ قد حكم بان مسائل العلوم وانما العلم فيها السور كليات

كليات ومن المسائل منها يجب ان تكون كلية **قوله** هو العلوم  
 الكلية وذلك لوجوب كونها كلية بخلاف فردا من العلوم  
 وهذا هو المصطلح على الملاحظة من فروع على الاصول على ما قاله المحقق  
 طائفة كبرى في ذلك فقلت السادة **قوله** وانما المراد به ان  
 تفيد بغير علم انما هي بالعلوم الكلية فالمراد بمراد من العلوم  
 اجزاء العلوم وقوله وكذا في شئ من فروع ما قبله **قوله** بل هو شهادة  
 الى عملية بل على عملية انما هي بالعلوم الكلية فطلب منه الصحة  
 والاخرى كل قائم بذاته يطلب منه الدليل فطلب **قوله** لكن  
 المناسب على كل تقدير انما هو تقدير انما بالعلوم في العلوم  
 الكلية وانما تقدير انما المراد به هو العلوم اجزاء العلوم الكلية  
 وقت يجب انما هو **قوله** يكون من انما هو الحقنود  
 اي ما هو المقنود من الشريعة المذكورة هناك في الجملة المشار  
 اليها بما على التقديرين في العلوم الكلية على التقديرين **قوله** في  
 الكلام لك ونشر فليطلب ما لا يشا في وجه كان **قوله**  
 بغير ذلك من ذلك انما هو انما كان ملية انما وكذا في قوله  
 حين فقرة على انما وتوحيده انما انما من انما ملية انما فقرة  
 جهتين جهة من فقرة وجهه من ملية انما بغير جهة فقرة  
 يدخل في الشق الا **قوله** فطلب منه انما انما بغير جهة  
 الثانية يدخل في الشق فطلب منه الدليل وما يقال في انما

فقه في الفقه  
 قوله فليطلب ما لا يشا في وجه كان  
 قوله بغير جهة فقرة وجهه من ملية انما  
 قوله يدخل في الشق الا قوله فطلب منه انما  
 قوله الثانية يدخل في الشق فطلب منه الدليل







عبد الرحمن

ففي قولنا محمد بن عبد قيس بن المقداد  
اشارة الى انه واجب الحذف  
لما في شئ مقدر فان حفظه  
لما في

مکتبہ اسلامیہ  
۴۴

يكون المقدم وعينه المذكور كما تقول في المثال المذكور زيد وأدركنا فينا  
لو غدا. فمنه وإنما يكون من منّا، لو لم يكن بجداً لكنه غداً وأما  
تقدير كل من المحققين فأنشأنا له ثم عطف الجملة على المفرد وأن  
صح بما بدأه كذا كونه منّا وأما في هذا المكي في الحقيقة فاعطف  
لو أنشأنا على أخبار لكنه في الحقيقة منه على ما حقيقة بعض الحقيقتين  
في حاشية شيخ الجويني فتدبر كل من طلبة في هذا المطلب طلب هذا المطلب  
بنفسه ليس من طرق المناظرة بالحق أو لا وأما كانت منها بالحق  
شيخ وفائدة إيراد الكلام على هذا الأسلوب هو إشارة إلى من قد  
استلزام كونه من طرق المناظرة بالحق كونه منّا بالحق أو لا  
فإنما نل وقال استاذ القول وأما لم يقل وأما كان من طرق  
المناظرة بالحق أو لا لكنه ليس منها بالحق شيئاً لأن العبرة بالحقائق  
كما هو مشهور في كل موضع انتهى هكذا في نسخة لكن وقد  
طراف نسخة قيمة وأنت على استاذ المنبر نقله عند هكذا وأما  
لم يقل وأما لم يكن من طرق المناظرة بالحق أو لا لكنه منها  
بالحق شيئاً وهذا الظاهر **قول** لكن يزيد عدم اليقيد قوله  
في هذا الظاهر شيئاً هذا الدليل ما هو المحقق في تعريف المناظرة فتدبر  
لكن في كلام الحق ما يزيد عدم اليقيد وهو قوله فيطلب العلة  
وكذا قوله فالذليل وهذا يقول فيطلب النقص والذليل مثله  
ووجه تسميته بالذليل والنقص والذليل وكذا بيان العلة والذليل

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١







ولا يلتفت اليه  
معا ولا يعتقد  
في عقدها البر هو  
الذي يعتقد صحة الفكر  
بناظر

فوقه فملا شارة في هذا  
بمحت انما يريد لاجل المطلوب  
على السفل واما لاجل المطلوب  
المطلوب للطالب كما قد اثار وورد  
فانظر

[illegible][illegible]

46

كذلك الأولى كما ينبغي في الأولى انتهى فأنزل قوله وهذا كذا  
أي جواب ما يقال من أنه ما ذكره فاسد كما أنه يستلزم تعدد العلّة  
القائية فانه إذا كانت الغالب لا تتوانى المذكور فيكون هو يقنا  
علته غايته وتعدّد ما يفرجها من قواطع ترتيب قول شافعي  
كما يليق ومنه أن يقول كذا في وجه وحاصلها أنه لما كانت المقصود  
منه مميزات أضواء النور لم يكن هو المراد إذا عليه  
المائل وإن كان كذلك بحسب الظاهر فقد تعدّد في العلّة القائية بحسب  
الحقيقة وكذا فيه وإنما انفرد في تعدّد ما يخصه في طلبها  
مع العلم بها ذلك أمّا محاشي كونه لما كان نظيره يستغنى عنه في  
الغاية من ذلك وأضواء النور المقصود منها يحصل به وفاء بل  
ثم إن الظاهر أن المراد بطلب العلّة المعلومة عنها طلب علمها  
الحاصل له قبل أن يقنا وأما بقينا وأما بطلب العلّة كما جعل  
العلّة في حصوله بعد معرفة فنحن جالسه المناظر كما عرفت سابقا  
فذكر وبهذا اندفع ما قيل من أن هذا الغلب يتصور فيما إذا  
كانت العلّة معلومة لما قلنا كمنه بطلب العلّة من أنما قلنا  
ليست علم هو قلنا عن يقين لينتدب فانه يقينا أو قلنا عن  
ظننا أيضا فظهر ما ذكره من كونه نظرياً يستغنى عنه  
ليس لما يليق انتهى وجه اللفظ وأما ما قيل من هذا  
القول من أنه يجوز أن يتصور هذا الغلب فيما إذا كانت العلّة

فانت سادة المتحابين بنفسك  
مطابق الواقع والواقع قد يكون تطويلا  
في الكلام ومع ذلك فالمتحاب بالحق  
يتفقون على ذلك فافهم  
الثنائي اولئك بذلك فافهم  
~~بعض~~  
انها القلوب  
سقطت على قلوبها بغير

هذا مني على ما  
قلت انك ادرت ان  
الكتاب هو ظاهر  
عليما والا طار  
خارج عن ذلك  
عزني فقط

عبد الغفر  
عمره و فند



معلومه بغيره ايضا ، اذا كانت كذا فلها رافضها بكذا في اليقين  
 فغيره من ذلك القائل لم يبق ، انما رافضها بغيره بالعلم  
 في تلك المصنفه من غير دليله ذلك فغيره بغيره كذا في رافضها  
 كذا من قبيل قولهم و ايضا الى ترجيحها خرق قوله بيقين و رافضها  
 و تقريره فافضل و كذا في قوله و هذا ايضا كذا في كذا كذا في كذا  
 و هذا لا يستلزم اليقين و كونه بغيره من اجله مقام المناظره كذا  
 كذا يتوقف عليه المقصود منها بغيره بغيره و هذا ايضا كذا في قوله  
 و فيه نظر نقله عنه في الحاشية وجه النظر اننا لا نعلم انما نعلم  
 انما نعلم المقصود من العلم بها بطرق متعدده بغيره من اجله  
 المناظره و يتبين قول ابراهيم عليه السلام و لكن لم يعلم انما  
 قبله كما لا يخفى على من له قلب و الف السمع و هو شديد انتهى و قال  
 استاذ الفحول في وجهه انما نعلم الحاصل باحد الطريقين بغيره  
 الحاصل بالطريق الاخر شيئا و متفانين العلم باحد الطريقين  
 الجواب بان من جهة ما يستحصل بالطريق الاخر فيجب انما نعلم  
 العلم بالمعروف من جهة التحقيق العلم بها من جهة اخرى فيجب انما  
 تلك العلم من تلك الجهة فلو وجه القول باننا بغيره من اجله  
 المناظره لا تفقد قد يقال في مثله ان ذلك اجله في ثبوتها  
 و يجوز ان يكون قولنا فانظر بعد قوله و فيه نظر انما نعلم  
 و في كل من القول من الخلفه و ما قاله استاذ الفحول الموقوف على

وانما قال في اليقين و لا يقرب  
 عليه لا يثبت عليه شيئا من اليقين  
 في مقام المناظره كذا في قوله  
 من

نظر فانك قد عرفت ان المقصود من المناظره انما نعلم رافضها  
 و هو كذا يتوقف على العلم بالعلم بطرق متعدده بغيره بغيره  
 بان طريق كذا انما يقال البراه من العلم بالمعروف من اجله  
 المقصود بالعلم كذا في والطوبى من العلم كذا في و هو انما نعلم بها  
 بغيره من اجله بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 انما نعلم كذا في بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 قد قبلت في مثله ان ذلك اجله في ثبوتها بغيره بغيره بغيره  
 مسئلة كذا في قوله انما نعلم العلم من اجله بغيره بغيره بغيره  
 مثله و ثبوتها بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 كذا في بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 و من ثم قد عرفت المثالب فيقاله انما نعلم بغيره بغيره بغيره  
 يشترك كل منهما الاخر بما يجب له و يمكن و يمكن و بغيره بغيره  
 ما سدا احد عما سدا الاخر اعمه او حكاهما هو اجبه و الجائزه  
 و المتعدي بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 واحد و ذكره و هذا المطلب اذ له اربعة من جهات انما نعلم  
 اجتماع الثبوت باذا من جهة ثلث نظريات في واحد لا خلا  
 مثله فاذا تمامه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 على نظريه اخرى لكذلك الخلفه و هو حاله اذ يلزم النظر في العلوم  
 اذا عرفت هذا فالعلم من المتعلقات بالعلم كذا في ثبوتها بغيره بغيره

وحيث انما نعلم العلم من اجله بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 نظريه اخرى لكذلك الخلفه و هو حاله اذ يلزم النظر في العلوم  
 اذا عرفت هذا فالعلم من المتعلقات بالعلم كذا في ثبوتها بغيره بغيره

انما نعلم العلم من اجله بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 نظريه اخرى لكذلك الخلفه و هو حاله اذ يلزم النظر في العلوم  
 اذا عرفت هذا فالعلم من المتعلقات بالعلم كذا في ثبوتها بغيره بغيره

فانما نعلم العلم من اجله بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 نظريه اخرى لكذلك الخلفه و هو حاله اذ يلزم النظر في العلوم  
 اذا عرفت هذا فالعلم من المتعلقات بالعلم كذا في ثبوتها بغيره بغيره

فانما نعلم العلم من اجله بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 نظريه اخرى لكذلك الخلفه و هو حاله اذ يلزم النظر في العلوم  
 اذا عرفت هذا فالعلم من المتعلقات بالعلم كذا في ثبوتها بغيره بغيره



واما اذا كانت المياه وطلب الفهم الموافقة للناظره بان يكون غرضنا  
 منها طلبا لثبوتها بكونها غايية الجفم واما بكمالاتها سواء كانت على وجه  
 الكون او كونه فلا يكوننا خضع من الخلق ولذا لمسان يقول يمكن  
 ان يكون وجهه القبيح بيان طلب العلة على الوجه المذكور في  
 باب هذا المطلب اولى من المطلب مع العلم بالعلة وان في ذلك  
 المطلب فلا ينال في نفسه في نفسه بل في كلام الحق ايضا فلما مل  
 قولنا فان كانت كانه لما اشعر انه غرضه المذكور مرة بوجه الملازمة  
 المذكور مرة في الدليل وان يتم على تقدير كون المراد طلب الفهم  
 على الوجه المذكور وان لم يتم على تقدير كون المراد طلب العلة  
 الموافق للناظره اولا وان يبين انه لا يتم ذلك البتة  
 ايضا لما يرد على ذلك من المذكور مرة في المنع وان يبين  
 فقال فان كانت بالبداهة وقرينة ذلك المنع فانها حاصل  
 الجواب فان كانت الملة زمة المراد بان المراد بكونها معلومة ككونها  
 معلومة له في اعتقاده ككونها معلومة له في نفسه او ككونها  
 ان ككونها معلومة له في اعتقاده لا يستلزم العلم بالعلم فلا يليق  
 طلبها فالملة زمة ثابتة واورده عليه استاذ الفلاس ان المراد  
 لو كان ذلك لورده ان ككونها معلومة له في اعتقاده ككونها  
 مقبولة احتمال عدم كونها معلومة له في نفسه او ككونها  
 العلم بالعلم بما مع ذلك ككونها في يليق طلبها بنا على ذلك

فقد في نسجها كفض منسجها  
يدين باليد من عليه سابق كلوما  
أهتدى ولما قول استاذ الفهم  
يعني مثل ان يطلب الصحة طلبا  
موافقا لما ظفر في الطلب  
او طلبا مافقا لها في الطلب  
التقيدك او طلبا مافقا لها  
في الطلب يعني فلا يافقا لها  
كما ينبغي على اول الفهم

وَجِبْرُ الْمَلِكِ هُوَ أَنْ يَأْتِيَ بِعَبْدٍ  
مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا جَاءَ بِهَذَا  
جِدَا فَافْهَمْ



احتمال هذا وانت خير بانك تعرف الحق معلومة له في اعتقاده  
 هو ان يقدّر ان الحق معلومة له في نفس الامر فلا يتصور احتمال عدم  
 كونها معلومة له في نفس الامر في الاعتقاد بل الحق على الحقيقة  
 من المناظرة هو انهما والعواب يجب عليهما وهو فلا يمتحان في نفس  
 الامر خارج عن ذلك على ما ذهب اليه الخنف في معنى بالحق وان كان  
 يقع طلبها في مقام علمه بانها علم هو موافق لما في نفس الامر ولا  
 كنه مستغنى عنه في غماطة لوصول الحق به ومنه فليبق هذا  
 امره في استاذكم قوما ان لو كان المراد ذلك كما في المراد بطلب  
 الحق ان لم يكن معلومة للابن في اعتقاده وطلب الحق على  
 تقدير عدم كونها معلومة للابن في اعتقاده على ان يطلق بين  
 كائن بل لا فرق على هذا التقدير هو الطلب بعد التوجه والالتفات  
 الى الحق وحده واجاب نفسه بان المراد بعدم كون الحق معلومة له  
 اعتقاده عدم كونها معلومة له في اعتقاده بعد التوجه والالتفات  
 هذا فقل **قول** على ان طلب الحق او لما كان المتبادر فيكون  
 الحق معلومة كونها كذلك في نفس الامر بادر الى هذا فعلق  
 وحاصلها اثبات كلاً ذمة المذكورة ايضا لكن بوجه آخر وتقريره  
 انها لو كانت معلومة في نفس الامر ولم يكن له علم بالحق فلا يبق  
 طلبها ايضا اذ لا فوج غماطة ان يكون مطلب بعد التوجه  
 والالتفات الى الحق وحده والعلم بالحق بعد التوجه والالتفات فقل

قطع الموصول في هذا يكون عدم كونها لا وفقا بسبب انه طلب قبل  
 التوجه ولو توجهت إلى الطلب لم يستغنى عنه فالطلب قبل التوجه  
 غير لائق بحال من هو بعد واطلها من العراب فتمت وكن فاعلم  
**الطلب قوله** ما قالوا اشارة الى الاختلاف في مسئلة فاعلم  
 قد اختلفوا في ان العلم بالشيء والشعور به هل يستلزم العلم بالعلم  
 بعد التوجه ولا لتمامات الى الوجود ان لو كانت فيه نرا على التمام  
 حيث قال العلم لا يتعلق بنفسه لا نسبة الى ما يتعلق لا يتحقق من  
 بين شيئين متباينين ولا مغايرتين بين الشيء ونفسه وتحقيق هذا  
 المختلف في المواقف وشرحه ولعل غشا والحق هو ما ذهب اليه  
 لا سيما اننا على تسليمه تعالى العلم بالعلم كونه بعد التوجه ولا لتمامات  
 الى الوجود ان قطع الموصول في حيث الحق عند كذا هو له تمام في المعلوم  
 المنطوق والعلوم الغير ذلية كما قال استاذ الحول فاعلم **قوله**  
 فيما ذكرنا ما في شرح قواعد ابنا حيث قال انما ملك السر وفيه  
 ما حاصله ان كون من اطلعها من العراب غرضا لا ينافي كون الشيء آخر  
 غرضا مع هذا والمالم يظهر كلامه ما يشوبه كذا من فاعلم  
 في اطلعها من العراب حتى يكون فيه سر كما ما في شرح قواعد ابنا  
 اشارة بقوله وبناء له اشارة الى ان شتمال هذا الكلام للسر باقيا  
 ما اشارة الى ان سر بقوله تدبر بقية **قوله** بالحق الحق ههنا يعني كونه  
 الحق كما عرفت على اقدار انما علم على فعله واقا قال ذلك لا علم

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
ويعلم عاقل هذا السؤال







البناء، ألا أنه يشيأ اليه كما في قول **قوله** ويرد عليه في حاصل ذلك كبراد في المقدمة الفاعلة باستلزام تعدد فعلته الغائية بالحق التي هي قوارير لغاتين مستقلتين على معلول واحد شحبه وقريبه أنا كما في ذلك كما في ما لا يكون المراد بالباءت المذكور المستقلة بما عيشة فلهذا **قوله** استقل فرغم ملته غائية بهذا الحق حتى يلف قدوة العلة غائية بالحق المذكور ويستلزم تعدد ما الخال من قوارير لغاتين مستقلتين على معلول واحد شحبه لسما عيشة استقل بعقود غرام ملته غائية بهذا الحق فلا يتم له كذا كبر هذا وأما ما ذكره السيد كسند قد سرته في حاشية شرح المنقذ وحاشيتها من أن الغرض مما كبره أقدم الفاعل على الفعل وعلى ملته غائية له فالغرض والعلة غائية متحدة بالذات مختلفات بالاعتبار فاعاد كون الشيء غرضاً بالقياس إلى الفاعل كونه ملته غائية بالقياس إلى الفعل كالتأويل فانه ملته غائية بالنسبة إلى الغرض وعرض بالنسبة إلى الفاعل فليس مطلق الغرض بلية الغرض يعني الباءت المستقلة وليست فعلته الغائية بهذا الحق بلية العلة الغائية يعني الباءت في الجملة فلا يرد ما قاله استاذ القول من أن الغرض والعلة غائية متحدة بالذات مختلفات بالاعتبار فلا وجه كذا ثباته وحدها

أعني بكونه مستقلاً في الجملة

كما في ما عيشة فانه عيشة استقل  
أظهره بالصواب بالحق مستقلاً  
لأنه ظاهر من حيث كونه مستقلاً هو  
المعانيط مثلاً فانه لا يراه لناظر  
فقط فانه يظهر من الصواب

على أن الباءت استقل  
استقل في نفسه استقل  
استقل في نفسه استقل  
استقل في نفسه استقل  
استقل في نفسه استقل  
استقل في نفسه استقل  
استقل في نفسه استقل  
استقل في نفسه استقل

أولاً استقل في نفسه غائية  
بأنه بهذا المعنى صحيح

أحد مما وثق في حق الفاعل استقله فلا يرد على كل ملته غائية بآت بهذا الحق كما قاله لا يرد ما لا يكون المراد من استقلته ثباته وبغيره فلا يرد استقله فعلته الغائية بهذا الحق يستلزم قوارير لغاتين مستقلتين على معلول واحد شحبه بناء على أن ملته الغائية إذا كانت فاعلة الباءت لا تكون كذا واحد من العليتين ملته ملته بلية يرد أن يكون مستقلاً على الجميع أو واحد منهما فلا يرد في ذلك لا يرد إلى غير ما في العلة لا يتم الرد كذا كبره أيضاً فامك **قوله** لا يرد استقله في جوابه باختار الشق الأول وأثبت است الغرض ملته غائية بهذا الحق بناء على أن الباءت ومن كون الشيء غرضاً أن يكون مستقلاً في الغرض فلا يرد أن يخل قوله أظهره بالصواب فلهذا **قوله** استقله في جوابه الباءت المستقلة إذا كانت الشيء غرضاً أن يكون مستقلاً في الغرض هذا ويثبت أنه است إذا است الجواب ومن كلام شارح الروي ذلك فلا يرد ذلك كيف وكلمة مع تأتي منه وإن أراد الاستاد من الغرض مطلقاً ذلك كلام ذلك شارح يكون محققاً كنهه من موافق الجواب وكلامه مقتضى ما ذكره لا يرد عليه فلا يرد المذكور بأن جماله لم يرد في هذا الحق هذا ألياً ملك **قوله** وأيضاً تعدد العلة الغائية أو مطلق على قوله ويرد عليه أنه إلى وعطفه على اسم است كذا في ويرد عليه أيضاً استعد

استعد



العلم الغائبة انما يستلزم توارده لعلتين المستقلتين على معلوله واحد  
 شئ لو اعتبر كل واحد منهما من حيث انها علمة غائبة فقط واما اذا  
 اعتبر كل واحد منهما من حيث انها علمة معلومة فلا يلزم ذلك اذ في كون  
 علمتين مستقلتين لكن متغايرتين باكثر من احدى الذات وتوارده علمتين  
 مستقلتين كذلك ليس بحال بل الحال انما هو توارده علمتين مستقلتين  
 متغايرتين بالذات وهو ليس بلام فافهم والفرق بينه وبين الاول  
 والا يرد في شئ من ذلك من توارده علمتين مستقلتين على  
 معلول واحد ففهم وفي شئ من ذلك من توارده علمتين على معلول واحد  
 يرد انهما مفهومان منه ما يفهم من الشئ فلهذا حاجتنا اليه ولا حاجتنا  
 الى ان يقال انما هو يرد بان جوابه من فاعلم قولنا وكان شئ معين  
 بمادة غاشية او قلت انما هو يرد بان بعض عبارة قوله ومن  
 يعلم ضعف القول بجواز تعدد ما دون ان يقول ومنه على فساد  
 هذا القول ووجه الاستدلال هو ان اوله يشترط ان لا يتعدى  
 دون شئ ويمكن ان يرد قوله على حق وقوله فقط اذا المقصود  
 منها استقلاله كل منهما في الابعاد بدونه فاذ كان كل منهما  
 علمة غائبة وشراها ايضا لا يكون كل واحد منهما موجودا بحد  
 لا هو فيكون تعدد العلمين المستقلين وتغايرهما باكثر من احدى الذات  
 انما يكون قولنا انما هو يرد بان فاعلم قولنا وكان شئ معين  
 انما يستلزم مقامه الاستدلال انما هو يرد بان فاعلم قولنا وكان شئ معين

وقال من لم يتصور ان العلم الغائبة  
 شخصي او من لم يتصور ان العلم الغائبة  
 من حيث يعتبر احد العلمين والآخر  
 شراها غيره بالذات من العلمين  
 متغايرين باكثر من احدى الذات  
 فافهم

شئ

عليه وانما هو يرد بان فاعلم قولنا وكان شئ معين  
 بالقبول قولنا فليدبر لعلنا شارة انما هو يرد بان فاعلم قولنا وكان شئ معين  
 المتغايرتين باكثر من احدى الذات وتوارده علمتين  
 المستقلتين وجوده ففهم وفي شئ من ذلك من توارده علمتين على  
 معلول واحد ففهم وفي شئ من ذلك من توارده علمتين على معلول واحد  
 يرد انهما مفهومان منه ما يفهم من الشئ فلهذا حاجتنا اليه ولا حاجتنا  
 الى ان يقال انما هو يرد بان جوابه من فاعلم قولنا وكان شئ معين  
 بمادة غاشية او قلت انما هو يرد بان بعض عبارة قوله ومن  
 يعلم ضعف القول بجواز تعدد ما دون ان يقول ومنه على فساد  
 هذا القول ووجه الاستدلال هو ان اوله يشترط ان لا يتعدى  
 دون شئ ويمكن ان يرد قوله على حق وقوله فقط اذا المقصود  
 منها استقلاله كل منهما في الابعاد بدونه فاذ كان كل منهما  
 علمة غائبة وشراها ايضا لا يكون كل واحد منهما موجودا بحد  
 لا هو فيكون تعدد العلمين المستقلين وتغايرهما باكثر من احدى الذات  
 انما يكون قولنا انما هو يرد بان فاعلم قولنا وكان شئ معين  
 انما يستلزم مقامه الاستدلال انما هو يرد بان فاعلم قولنا وكان شئ معين

شئ



ملقون مدح يزنا ملك كمن يجوز ان يفر عنها فيسبح ما فيها قوله  
 بين مقدمي المقدمات احد فيكون ان كانت ناقلة فيطلب القهوه وكونه  
 او مدينا فالله ليل فانه في مقدمه ما كانت مدينا فيطلب كذلك  
 والمراد من مقدمتها قوله ان كانت ناقلة وكونه مدينا فالله  
 كما قال استاذ الفهرست يقول بين مقدمي المقدمات بدو القضاة  
 كما هو في مقدم قوله ليس شيء ان كان خبرا بان في فقال انما يقسم  
 بين الطرفين الشرطية والعقلية عند كونهما من هنا كما يتصور بينهما  
 ولا تفصال اذ مدق المقدمات كما يفتق مدق مقدميها فيكون  
 قفرا معا وان كان بين مقدميها من جهة في كونها كاسية  
 مع ان كلمة او انما دخلت بحسب فط بين عقدتين كما بين عقدتين  
 وان كانت واحدة بينهما بحسب الحقيقة فانه في كونهما بحسب الحقيقة  
 كلمة اوله تفصال الحقيق بين مقدمي المقدمات يقال انما  
 لو جعلت هكذا كوجه كسوال بعد حامية الشرطية اذ الكلام  
 الجري قد غلب في العقل وكونه كلاما ككلامه ككلامه وكونه في فانه  
 كلاما وخبره ما خرج بالحقق التفاضل في شرح العقول ككلامه في  
 ما سبق منه في قوله على ان يخط ان ذلك الكلام من ترديد بني المنقول  
 ولهذا في الاماينة اعتبر هناك حامية الشرطية والشرطية  
 هنا الا ان يقال ان من من يجمع ليس من يجمع فقط بل انما  
 ذكر على سبيل التخييل المراد ان يكون مدوله غلط في الوشاعة

ملاحظة سبق  
 وانما خفي مني  
 متناها فافهم

في شارة ان من يخطي والخط معا بين مقدمي المقدمات و يخط  
 عدم حامية الشرطية باستطاعة كلام الماخر والماخر من كلامه  
 كذا قيل قلت وبوتن من من ان قلت بكلام فانه الخطاب انما  
 يوجد الى من صحت اصل الخطاب ولما في كلامه في كلامه كذا  
 ويمكن ان يخط كلامه فيما سبق من كلامه فانه مسوق لغيره في  
 على كونه معا من الذين يخط اذ في كونه كماله الكلام من ترديد بين  
 المنقول والذوق في يخط قوله فيما سبق كما قال به هذا لظن  
 القائل قوله وهذا من قوله اشارة الى معنى كساعة حيث ذكر  
 من معنى ما وبما من موضع الثبات اما ان قاله فلهذا ما شاع  
 في غير ذوق كقولك بكذا من وعده كذا يكون انما في عقله  
 كذا خبر بان استعماله ما لا وادارة في حصة شاع ايضا و  
 في افعي الكلام من معنى مقدمه من جعلها قوله تعالى والسماء  
 وما بينهما فاعلم وانما في فلهذا ثبات انما يلا يد يد اليك البنية  
 فلهذا يلا قوله كذا في او بالبنية بكذا خبر بان فانه يلا بها على  
 ان الثبات كذا يلا بانها في فلهذا في ثبات في نفس الامر  
 ليس بثبات بانها بالذليل كذا فادوة هي لمرارة في قد شاع انما  
 عرفنا هذا في ثابت بكذا ان يلا في بصره فانه كذا خبر بان فانه  
 تفسير كلامه في ان ساكت عن انما في على بصره كذا  
 او البنية على كذا او كذا في كذا فانه كذا واما ما يقال

ان معنى ما في كلامه  
 ان معنى ما في كلامه

ان كذا في كلامه  
 وانما قيل بانها في نفس  
 الامر فانه في كلامه



لقائل من كانا عصا من الذين و حاصلا ان تفسير كذا و  
 تفسير باء خفي اذ هو كـ يشمل مدعى الحكم البدعي الحق لا يحتاج  
 الى شيء من الدليل و **قوله** كذا كذا و من هذا الى  
 مع ان مقام مقام باني عال فطارة و الحكم الغير الجاه ليس  
 علو لنا طارة كما كذا **قوله** وهذا القدر الى اي كذا كذا و  
 هذا كذا و بالنسبة الى مقام كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 الى الدليل و الاحتياج الى التبيين فما جعله هذا القائل فما عزا  
 قوله الى ان يقيم اي يقيم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 الجاه يستلزم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 اذ كان المقول كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 و انما اذا اضعف بغيره كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 عليه ان من نصب نفسه لبيان الحكم انما بالدليل كذا كذا كذا كذا  
 لكن يمكن ان يقال ان التباد و من لا فائدة في هو فائدة بل  
 توسط المقول فلا يشمل المقال من حيث انه ناقص فذكر **قوله**  
 و من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 وفقا بل يندى و انما قاله كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 اذا تو بلب بالماضي يرا د ب ما عدا الحاضر و قال استاذ القول  
 انما ان يقول بل هذا القول مع ان ليسوا عن بل مقاب  
 او يقول و بل فانه كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

و اما القول بعدم حسن القابل فيشعر بالقول بمعنى كذا كذا  
 فاما انني و لعنا حره بالقابل لا شارة الى القابل  
 بينهما محقق باعتبار خبيثة عدم توسط المقول كذا كذا كذا  
**قوله** على معطى ما ملين اما المعرك كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 و كذا كذا كذا كذا و اما المعرك كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 و انما قال و كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 في قولك في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 فبغيره مطلقا ما قلنا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 الرشد كما كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 الى على القول كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 الخ في عبارة ٢ فاما كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 مدعى فيطلب له كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 اي عطف جملة ان كانت مدعى فيطلب له كذا كذا كذا كذا كذا  
 ناقص فيطلب الحق فموت عطف متصلة كذا كذا كذا كذا كذا  
 من ان عطف جملة مقرونة بالفاء كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 ايضا فليس في هذا و يمكن ان يقال ان من عطف شرط و جزاء  
 على شرط و جزاء عطف واحد بان قيد و كذا كذا كذا كذا  
 و شرط و عطف على شرط و جزاء بغير واحد من قبيل كذا كذا

مجموعها



في معقول واحد ولا كلام في بوجوه قولهم ويؤمن كماله  
 وانما قال ويؤمن ولم يقل ويدل عليه لانه يمكن ان يكون من قبل  
 هو عادة للتاكيد **قولهم** يخرج الى كذا فائدة العطف او نقصا  
 فكل ما كان مذكورا في جانب المعطوف ليس هو مقدرا في المعطوف  
 وانما قيل لم يصرح لما ذكرنا انفا فلهذا حاجة الى ان يقال عدم  
 او يحتاج شاملا لعدم الفهم فانه ما ليس بيمين غير عتاج اليه  
 فاعني **قولهم** كايدي عليه اي على ان مراد حشوة في لياقته فطلب  
 كونه في صحة قوله ولا بد ان يكون خطا ووجه كونه هو ان يقال  
 ان يقال انما لو كانت بدعييا او نظريا معلوما كايدي فطلب  
 كذا ليل حاله من انظر من حيث هو في العلم كانه من عند انظر من حيث  
 قبل وفي بحث اذا دلل عليه ذكره كذا في نياتي فحينئذ بعد  
 الياقته المشعوب بالحق وايضا يارن مستدرك قوله ولا بد ان يكون  
 على هذا التفسير وليس مراد منه الا ذلك هذا ويمكن ان يقال  
 ان المراد من الجهول النظر في كونه في تعريف الدليل هو الجهول  
 النظر في التماس مع بوجه يجب كذا سواء كان مجردا في نفس  
 هو مراد ولا سواء كان نظريا كذا لك ان لا يفتقر هذا اذا كان الخط  
 بدعييا او نظريا معلوما فادى يلق طلب الدليل بحال كماله نظر  
 من حيث هو من انظر وقوله ولا بد ان يكون خطا في انشا من الى ان  
 المراد بنفي طلب الدليل في لياقته طلب كونه في صحة كما هو متبادر

في لياقته

في لياقته

المتبادر ونفسه لما ان يقول الا ان يملك المسلك فبان  
 قضا المسألة فليكن **قولهم** بالنسبة الى الله ان ما عقاده اي  
 سواء كانت نسبة الى الله في غيره بدعييا او لا وسواء كانت  
 بالنسبة الى الله في نفس هو بدعييا او لا ووجه فقيده  
 ان عدم لياقته الطلب في موقوف على كون خط بدعييا بالنسبة  
 الى كل واحد ولا يتوقف ايضا على كون بدعييا بالنسبة الى الطلب  
 في نفس هو بدعييا كونه بدعييا بالنسبة الى اعتقاده وهذا  
 وما قاله استاذنا في قوله من ان يرد عليه ان يلق ان طلب الدليل  
 لو جلت في اوله جلت في نفسه فلهذا في نفس هو من حيث ان اعتقاده  
 بعدم ترتيب على كونه بالنسبة الى الله عليه فلهذا من انما لم يرب  
 على الدليل بالنسبة الى غيره وبالنسبة الى الله يجب نفس هو من قوله  
 يلزم قوت انظر من العراب فيقيد ذلك ما سبق من انما يطلب  
 يستغنى عنه في فائدة بناء على ان المراد من انظر من العراب  
 هو انظر من العراب بينهما يجب علمها والا فلو كان ما في نفس هو من  
 خارج عنه ذلك ولعله لهذا امر الاستاذ بانما طلب فاعني **قولهم**  
 نظريا معلوما يفي بالنسبة الى الله ان ما عقاده كما مر **قولهم**  
 فكذلك اي كايدي ان يطلب الدليل على ما لا يترتب عليه  
 بالنسبة الى الله باعتقاده ويعبر عنه هذا المشق ما في الشرط  
 قال استاذنا في قوله انما ان يقول بدله قوله كذا لانه فلهذا

وجه انما تارة تارة قصد التفتيش  
 في التفتيش



وَجَاءَ السَّيِّدُ بِرُحْمَةٍ مِنْ جِلْدِ الْمَلِكِ  
وَأَمَّا بَنُو إِسْرَءِيلَ فَكَانُوا يَتْلُونَ  
الْكِتَابَ وَكَانُوا فِيهِ يَتَذَكَّرُونَ  
فِي كَثْرَةِ قُرْءَانِهِ

٥١  
 انما قيل عند من منقسم الى الفزد والركب والتعريف المذكور  
 يقتضي ان اختصاص بالركب لما ذكرنا فيمكن تطبيقه على المشهود  
 بان يراد من النظر فيه النظر في احواله بما ذكرنا لا يتعلق وامراده  
 لا يتعلق او قد مر في الغلاف لكنه كما يمكن تطبيقه على اليقين بان يعم  
 بين الفزد والركب كما نستلزم الجمع بين الحقيقة والماز فان شموله  
 للركب يقتضي الملة على الحقيقة وشموله للفزد يقتضي الملة على الماز وهذا  
 وقال استاذ الحول ما حاصله ان شرط التعريف المذكور هو ان يحق  
 بالفزد ان النظر عبارة عن ترتيب لا موز كما ان مجرد الترتيب  
 و ترتيبه كما هو متعلق بالفزد بان يكون تلك الامور او سواله  
 ولا يتعلق بالركب الا باعتبار الترتيب المجزئ عن الامور وان  
 كان مجرد الترتيب يتعلق بالركب هذا وفيه انه انما يتبادر الى  
 النظر عما اذا استعمل في فالظ فيه هو الترتيب وبناء كلام المحقق  
 على هذا انما نل قوله من المعينات المتفرقة الى هنا باعتبار  
 ثلثة اقسام اعتبارها ذاتيات لثلاث حقائق غير ترتيبها كقولنا  
 المتغير حادث العالم متغير مثلا وثانيها اعتبارها مرتبة موقوفة  
 على هيئة الماصلة فتايدف الفزد مع كبرى وتقدمها عليها كقولنا  
 بان يقرر هيئة العارضة لها خارجتها كمن حيث الجوهرية منها  
 وثالثها اعتبارها مرتبة مأخوذة من الهيئة لها رضة لها باعتبار  
 كونها داخلية فيها عند حيث الجوهرية فبالاعتبارين المذكورين



على دليل عند الأصوليين وليست بدليل عند المنطقيين وما كان اعتبار  
 الثالث في دليل عند المنطقيين وليست بدليل عند الأصوليين  
 بل الدليل انما هو مورد من عند الحكماء مجموع المعروضات وما كان  
 فيها دليلها على ذلك لا يتأثر بما بينه وبينها فالحق **قوله** ويمكن  
 التوجه الى اي وجهين التعريف هكذا بحيث ينطبق على التحقيق  
 عند ما يثبت قوله فلفظ فيه على عمومها لا يمتنع فلفظ  
 نفسه في ذلك لا يمتنع كلفظ وشك فلفظ احواله في نفسه لا يقول  
 بان يكون له بان كلفظ القيمة وما صدر من هذا باللفظ في النفس  
 المتعلق بها اما بان يتعلق بنفسه او بان يتعلق باحواله وفيه فلفظ  
 في نفسه ترتيبا للقدرة على نفس الدليل لئلا يمتنع المطاوعة في فلفظ  
 احواله لان وجه حاله هو الدلالة له واخرى موضوعا لمحول آخر  
 مثلا كقولنا العالم حادث وكل حادث فله حادث ليقول **قوله**  
 الى قولنا العالم حادث فلفظ **قوله** والفكر يتعلق به دفع  
 لما يتوهم في ان هذا التقييم يصدق هذا التعريف على الدليل  
 المنطقي ايضا فله يتيقن بفرق بينهما باعتبار الترتيب الثالث وما ملل قد  
 منه صدقه عليه بان فلفظ كونه عبارة عن ترتيب كما يتعلق  
 بالقدرة على ترتيبه لما اخذت في الهيئة التي هي نفس الدليل  
 المنطقي وكما باحواله بل انما يتحقق ترتيبها في نفسه هو المعروض فقط  
 وهو دليل الاصولي فالفرق بينهما **قوله** والله اعلم

انما بان في ترتيب القدر على الترتيب  
 في ما بان في ترتيب القدر على الترتيب  
 من حيث يتقدم كونه في ترتيبه فلفظ

فقولنا اخراجه اعلم ان كان مكانه مكانا خاصا ومكانا عاما  
 والا فله هو سلب مفروق من طرف كوجوده والعدم معا وهو كلف  
 الوجوب وهو متعلق قطعا وانما هو سلب مفروق من احد الطرفين  
 في طرف اخر فان كانا مكانا جدها لفظية في مفروق الجانبين  
 وكما كان الخاص وذلك لان كان مكانا عاما اذا اعتبر بالنسبة الى  
 سلب مفروق من جانب الوجود ويشمل مفروق الطرف الموافق  
 الى مفروق عدمه والا مكانا خاصا فيصدق على كل واحد  
 من مفروق عدمه وهو مكانا الخاص سلب مفروق من جانب  
 الوجود ويشمل لفظ الا متعلق به هو مفروق عدمه واما  
 اعتبر بالنسبة الى سلب مفروق من جانب العدم ويشمل مفروق  
 الوجود ويشمل هو الطرف الموافق وهو مكانا عاما ايضا فيصدق  
 على كل منهما سلب مفروق من جانب العدم فيشمل هذا اللفظ  
 الوجوب عليه هو مفروق الوجود اذا عرفت هذا فانه مكانا الخاص في  
 في التعريف المذكور اما ان يمتنع ان كانا عاما في سلب مفروق  
 من جانب العدم فيشمل هو الجامع للعدم والوجوب واما ان يمتنع  
 لو كانا لخاص فيلزم ان يكون في هذه الامور ثلثة المذكورة  
 في المفرد والمقدّمات هي المرتبة والاولى فيها الترتيب كونه  
 لا تؤخذ معه واما اذا اخذت معه فيستحيل فلفظها كما هو مقتضى  
 التسند في حاشية شرح المفرد فالفرق بين الدليلين على هذا ما مر من

انما يسمى الامكان الخاص  
 الذي يستلزم العدم والعدم  
 اعني في الامكان في العدم  
 العامة لانها لا تكون  
 يستلزم الامكان في الطرف الموافق  
 في الامكان في الخاص



عدم تعلق النظر بنفسه الدليل المطلق وكذا باحواله بخلاف الدليل  
الاصولي وما اشبهه به من هو قانون فقط وهو المرتبة سواء  
لمرتبة في ترتيب او اخذت معها كما صرح به كسند كسند في  
حوادثها شعبة المذكورة في هذا المصنف بين قد يلين بتراد الدليل  
الاصولي هو المفردة او المقدمات الغير المرتبة والدليل المطلق هو  
المقدمات المرتبة لكن لا يلتزم هذا مع التحقيق لما سبق كما في غرض  
وذلك ان تقول ما هذا المقدم ايضا يمكن ان يدعي ان في مرتبة  
في بطلان ان كانت مستلزمة المقدمات المرتبة المعرفه في طبيعة الفهم  
الماخوذة معها المقدمات مطلق خبري لعدم ملاخضة الترتيب  
والهيئة معها وان استلزمة ماخوذة ملاخضة كما هو واقع  
لتطبيقات اذ فرق بين مصاحبة الشيء وملاخضة فملاخضة الفرق  
ينفاج ايضا ولا كمال تقدير هذا القول مسوق لبيان الفرق  
بين الدليلين بوجه اخر لكن التقدير ان الشيء او لا وادق فاما  
قولنا بالنظر الى ما وقع فيه جميع النظر اي بالنسبة الى ذاته الدليل  
قاله استاذ القول هذا يشعر بمراتب هذه مرتبة الترتيب بالنسبة  
الى النظر الصحيح وهو ليس بموافق لمذهب الحجاب هذا التعريف وحسب  
اعماله كسنة كسنة مذهبهم فيضا الترتيب بطريق جري عادته  
لا بطريق الغزوة نعم قد يجوز لطيات ان يراى بالمكان الوكان  
العام المقتد بجانب الوجود والمفرد ان كانت عدم الترتيب بالنظر

٥٨  
بالنظر الصحيح الى مطالب خبري غير موزون وهذا جامع هذا حسب الشافعي  
لذلك جواز كون الترتيب وهو جانب الوجود من رايانا بطريق  
في عدد كما هو مذهب الحكماء او بطريق الترتيب كما هو مذهب المتأخرين  
او غير موزون كما هو مذهب اهل السنة لكن لا مكان في الامر بخلاف  
بمذهب اهل السنة فلا وجه لا شعاعا والله عز وجل لا يفتي في  
من هذا القول الا شعاعا المذكور بل في كمال الفرق بين الدليل  
الاصولي والمطلق باستلزمة المقدمات في الشيء وبعدم استلزمة  
اولا لا يفتي في الامر ملاخضة بالنظر الى الدليل فلا ذلك قاله بالنظر  
لما ما وقع فيه جميع النظر انتهى وعلى ان كانت كيفية افادة النظر  
للعلم بالمفرد فيه فاشتهر مذهب مبنية على اصوله مختلفا ولا مذهب  
الشيء ان المسائل اشهرى وهو ان حصول العلم عقب النظر بطريق  
جري العادة بناء على ان جميع الكمالات مستندة عن الشيء  
ابتداء وفي ان الشيء قادح في غايات ولا ملاخضة بين المراتب المتعاقبة  
الا باجراادها في بطلان بعضها عقب بعض كما هو واقع عقب كسنة  
النار والري بعد شرب الماء في مذهب المتأخرين وهو انه لا يولد  
وذلك ان الشيء اثبتة البقع الحوادث مؤخره في رايانا بطريق  
العمل العباد ورواها بالباشرة او بالتزويد وفي التزويد مندم  
ان يربى فعل لفاعله ففلا آخر حركة اليد وحركة المفتاح فان  
اليدين وجبت لفاعلهما حركة المفتاح ففلا ما صادرتا في غرض اول



بالمباشرة والثانية بالتزويد فالنظر فليس للبعد والحق بمباشرة  
 او حجب فعلا فخر هو العلم بالمتنوسين الثالث مذعوب اكما وهو  
 انما سبيل البعد فاش المبدأ الذي يستند اليه المبدأ في عالمنا  
 هذا مرجح من عدمي عام الفرض لكن يتوقف حصول اليقين منه على  
 استعداد وخامس يستدعي ذلك اليقين والاختلاف في اليقين خاص  
 بحسب استعداد وانت القربايل فالنظر بعد فخر ما عدا واما ثانيا  
 والنتيجة يقين على من ذلك المبدأ وجوبا ولزوما وقليا باذاتكم  
 هذا لما لمصل لما كانا في كونه توليدا او اعدا والرفق  
 او ما دونه من هذا التعريف على المذهب كلها لكن لما كانت مذعوب  
 اصل السنة هو عدم التدرج والفروقة وكانت هذا التعريف  
 لمصلحة استيعاب الامكان على ان كانت الخاص فلهذا هذا المبدأ  
 ذلك شعار المذكور كما قال الاستاذ في نفسه وانما ثبتنا الكلام في هذا  
 المقام في ذلك المبدأ كلاما وقد بقي هنا اجابات اخرى طوية على  
 على غير ما خفي من الكلام **فليس** يستلزم التوصل الى استكمال  
 ذلك بالاكتمال الغير البتة فاحتاج فانها دلت من عدمي مع انما  
 لا تستلزم كونه مطلقة مطلقة وواجب بوجه ثلاثة هو اول  
 ان كل شكل يستلزم العلم بالنتيجة اذ اذ روي شرائطه متتابعة  
 والدليل مباشرة غايته من شئ فلهذا اثبت ان من علم  
 ان الفرض هو ذلك من الشكل اثبتا من شئ هنا لينة الكليته اذ

اذ اذ ثبت فردا من افراد هذا الفرض **فليس** انكالم تحقق العلم بالنتيجة  
 عن العلم بهذا الفرض فيكون ذلك بالنسبة اليه ويعقد القوم في علم  
 وان لم يكن ذلك بالنسبة الى غيره وكما في عدم صدق  
**فليس** فليس بالنسبة اليه وهذا كذا لانه لا لقاط على تلك التي كانت  
 باذاتنا بالنسبة الى العالم بالوضع ومن غيره فالثالث استلزام  
 بالاكتمال من عدمي من ان يكون بدو من انما من شئ اخر او مع انما  
 وبوجه ثانيا في الحقيقة المطلقة بقوله او في قريب قال الشاذلي  
 هو المركب من قيتين قال بعض فلا يندشايح وبق في بعض الشئ  
 من مقدمتين والثاني قد بد ل الفقيتين بالقدمتين على  
 القراة عليه ولعل وجه المبدأ هو ما تقدمت من تفسيرها بمات  
 جزء قياسا ووجه ٢ وما يتوقف عليه صحة الدليل فلهذا يقع اخذها  
 في تعريف الدليل **فليس** فليس القياس الى البسيط والمركب وقالوا  
 القياس البسيط هو المركب من القيتين والقياس المركب هو  
 المركب مما فرق الاثنين مثال ذلك قولك كل انسان حيوان  
 وكل حيوان جسم فكل انسان جسم ومثال آخر قولك كل  
 انسان حيوان وكل حيوان جسم وكل جسم متحرك فكل انسان  
 متحرك **فليس** ان القياس المركب في الحقيقة اقيسة يعني ان قولنا  
 مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وكل جسم متحرك وان  
 كانت حجب القياس واحد الكثرة في الحقيقة قياسا ان اذ اصل

٢ تعريف حلي

١ انصاف



[illegible]

الحسين بن علي بن ابي طالب  
عليه السلام

في القياس المركب وكونه قياسا واحدا انما هو شبه المثل ايضا  
لانهم من اهل القياس في المثال المذكور انما من الاستدلال  
في جعل من النتيجة منقولة للقدم في النتيجة فيجوز المثل في قولنا  
مساوية وانما الاستدلال فيمكن ان يحاط به وان كان مقتضى ما  
للمقدمتين قياسا **قوله** على ما اشار اليه في الاثنتين احدهما  
قوله لا يتردد عليه في امره ان يدخل في المعارف فيه الى والاخرى  
قوله وايضا هذا التعريف لا يشمل الدليل ففاسد عقوبة الى  
**قوله** بسبب الظاهر من قولنا في في الحاشية في امره  
طرا الى معنا ومعناه هو التلازم في البتة بمعنى ثبوت الموقوف  
بالكسر ثبت الموقوف بالفتح **قوله** وبالمراد ما سواه كانت تصويبا  
او قصد بديهية بسيطة او مركبة والاولى زعم البديهة او من منات  
تجوز بديهية بالفتح او خفي او بالفتح في نفس الامر ويتقرر طرا ايضا  
بالفاظ بالنسبة الى معانيها فتبصر ان من من في اولية بالنسبة  
الى من كذا دليل عند من هو الطريق الموصل الى المجهول المتعدي  
كما ان المعروف هو الطريق الموصل الى المجهول المتصور **قوله** وكذا  
ان جمعا ومعناه هو التلازم في الاستدلال بمعنى ثبوت اعتقاد  
المعروف ثبت استقراء المعرفة **قوله** بالادلة ايضا البديهة لا تحتاج  
كالشكل الرابع مثلا فانه دليل عند من مع انه لا يلزم من العلم  
بما العلم بالنتيجة ان يكون بين العلمين كل من طريق جري لها دقة

فأنتك يا ملكية تعجبني القدمات  
المتقدمة فأفهم ~~المتقدمة~~  
قليلنا ملكيا في العهود الماضية  
غير أننا فأفهم ~~المتقدمة~~

[illegible]



۶  
جمہ افندی

ای مطلقاً او تصدیق التبعی  
تکلیفاً معنیاً یا با التبعی  
والاصول فیکون التعریف للکلید  
الیهائی لا مطلقاً  
الیهائی

۲ ایامی که از علم عبادت  
منتهی به تشدید

٢  
 دار الحكمة في البيت العتيق  
 خلاصة في علومها  
 جوامع العلوم في بيتها



مفتی محمد رفیع الدین صاحب دارالافتاء  
غیر اعلیٰ

٢ وما بالنظر هنا انت محصل الظاهر  
من الشيء فانما تجل في الذنوب  
منعها بها من وجه الى ما فيه  
ثم منها البعد والظن هنا المعنى  
لا يتا في البداية فلا يرى ما كان  
من تقال يلزم حينئذ ان لا يصدق  
التعريف على انك لا تفسد الى التام  
فان لم يصدق في جميعها لم يصدق  
النظر بل بطريق البداية فافهم

قوله يا قاتل الشاة مع الصفات  
منه الظاهر انه أراد بالعلته ههنا  
ما يكون له من واسطة في حصول  
الصيد بقرابها هو مطاعب الالامة  
تتفق الشيء وانما يتوقف هو عليه  
حسب الخاسر

وجه القدر هو ان نلقا دار النور  
من تضي العاروة انما نلقا  
قبلها وما بعد لها حجاب مستقار  
وعن السير كذلك ادبنا قبلها لا ندفع  
التقوى بقبضتها للسلامة العسيرة  
وعكس قبضتها والوجه الا ان  
منها لا ندفع خفقانها في  
كلما كانه في خفقانها في  
كلما كانه في خفقانها في



—

[illegible]

من التوفيق الشكور  
 الكليل لا زخا صلب  
 من التوفيق الشكور  
 الكليل لا زخا صلب  
 من التوفيق الشكور  
 الكليل لا زخا صلب



هنا ما هو غير تمام هو على صفة واحدة وبما يشبه ذلك ما ذكره في تعريف  
 الحق ولا شك ان جهات واثباته كما اذكر في الحقيقة كغيرها  
 على صورتها في مذهبنا في قولنا في هذا هو تعريف خارج  
 على عدم دخولها فيه فتبين ان التسمية **قوله** وكذا القدمات التي  
 يستلزمها بطريق كدسراي بسرها في حال المادي الى المطلوب  
 من غير ترتيب القدمات بالشيء القدمات من جهة فذلك منها  
 الى على كالمعنى بان فوسا القدر مستفاد من قولنا ما يشاء احد من خلقه  
 تشكلا في التسمية بسبب قبحه وبعده عن كونه ما يشاء احد من خلقه  
 فاما ايضا في اطلاقه لئلا يكون له في حقيقة كونه حركة في المطلوب  
 المشهور بوجوبه ما هو على ادي لوقيل ما ومناسبة له وحركة هنا  
 من جهة اليه وليست كحركات ذلك ما عرفنا هذا وفيه ايضا ان المراتب  
 من المراتب كما عرفت هي المراتب بطريق النظر ولا شك ان ليس لشي  
 فعل في حقيقة ما في حركات كذلك فاما **قوله** ولقد ما في الحقيقة  
 في الكائنات لفقنا قياسا لها معها وعلى ما في العقل فما بواسطة  
 لا يقبض من ذهن عند تصور العلم فيتم كقولنا ان المراتب من جهة  
 فاش من تصور المراتب في وجه يتصوره في نفسا مرتبة وبين  
 ويرتب في ذهنا ان المراتب من جهة متقدمة بمساويين وكل متقدم  
 بمساويين في وجه في حقيقة قياسها معها في ذهن ووجه  
 صدقها عليها في اطلاقه لئلا يكون له في حقيقة لفقنا بالما كانت تسمى

مستفاد

مستفاد

قياسا معها ومبادئ اذ لا يكون له في حقيقة لفقنا بالما كانت تسمى  
 ايضا انك قد عرفت ان المراتب من المراتب من جهة بطريق النظر  
 ويو شك ان تلك لفقنا ليس حصولها من قياسا على طريق النظر  
 ويو شك ان تلك لفقنا ليس حصولها من قياسا على طريق النظر  
 في كائنات نظرا في قولنا في هذا بالما المذكور ايضا في تعريف  
 تعريفه ولما ذكرنا من التسمية كمن مواد الفقه قال في **قوله**  
 وايضا في اطلاقه لئلا يكون له في حقيقة لفقنا بالما كانت تسمى  
 يتحقق ايضا بالما في الحقيقة في كونه كالمعنى كالمعنى بالما في الحقيقة  
 غير كونه في كونه كالمعنى كالمعنى كالمعنى بالما في الحقيقة  
 التفسير من ان المراتب من جهة في كونه كالمعنى كالمعنى بالما في الحقيقة  
 على مستلزمة لشيء هو ذلك وقد يكون بعض المراتب معلوما  
 عند العمل بالما في كونه كالمعنى كالمعنى بالما في الحقيقة  
 ولا لفرق في تصورهم وتحويلهم واما في كونه كالمعنى كالمعنى بالما في الحقيقة  
 اجاب عنه كونه كالمعنى كالمعنى بالما في كونه كالمعنى كالمعنى بالما في الحقيقة  
 ما في الكائنات بما اشار اليه في هذا بقوله ان المراتب من جهة  
 وحاصل ان المراتب من جهة كونه كالمعنى كالمعنى بالما في كونه كالمعنى كالمعنى بالما في الحقيقة  
 المراتب من جهة كونه كالمعنى كالمعنى بالما في كونه كالمعنى كالمعنى بالما في الحقيقة  
 الى ذلك المراتب من جهة كونه كالمعنى كالمعنى بالما في كونه كالمعنى كالمعنى بالما في الحقيقة  
 المراتب من جهة كونه كالمعنى كالمعنى بالما في كونه كالمعنى كالمعنى بالما في الحقيقة  
 المراتب من جهة كونه كالمعنى كالمعنى بالما في كونه كالمعنى كالمعنى بالما في الحقيقة



الالتفات الى الملقن اليه وفيه انما كانت كونه من المذلولات ملتفتا  
اليه عند الالتفات الى هذا السك متناع الالتفات الى المشيئين في زمانه  
واحد فلا يلزم الالتفات الى الملقن اليه عند الالتفات الى الجواب وتصل  
في المثال ما يشيرون بالذوق والذوق في الجملة كما في وقد اجاب  
استاذ الفيل وغيره عند اجابة اخرا ايضا فانظر في انشيت  
قوله كنه خلقه فلا لا تخط قلبا في معنى عيني كما في  
وما قال استاذ الفيل من ان هذا يشيرون بان لا يمكن خلقه في خلق  
لو كان اساد في هذا التعريف وليس كذلك لانها سبب ذلك للزم  
في ذلك دليل سبق العمل بالنتيجة وانما هو بالدليل هو الالتفات  
والقبح الى العلوم وهو بين الفساد وما قد يكون الالتفات  
اغتباطا في حقيقة سبق العمل وكذا عدم سبقه يلزم ايضا  
من جهة انه يلزم ان يكون خلقه الذي يلزم من العمل به الالتفات  
الى العلوم ويولد مع انه ليس كذلك فيمكن دفعه بالتمسك  
ويولد بان يتبين في ذلك لزم العمل به آخر من العمل به نظر الى  
ذات كنه خلقه بان لا يلزم من العمل به نظر الى كونه مطلقا ما يدل  
آخر كنه خلقه فلا ولا حاجة الى ان يرد بقوله كنه خلقه فلا  
خلق فلا بالنظر الى الحق كما بالنظر الى خلقه على ما في حقيقة  
فانما **قوله** واعلم انه حاصل من اولوية التعريف الذي ذكره  
شايخ من تعريف مشهور وتقريره فلا يمكن ان يقال ان

١٥  
ان كان كنه خلقه ما في تعريف المشهور فلا يلزم من ذلك في تعريف  
شايخ وهذا التعريف كان في اولوية فقط **قوله** هو من اولوية  
وسرود مثل من الفوق في هذا التعريف وهو تعريف مشهور  
مما يرد عليه من ان لا يصدق على كنه خلقه في التعريفين المشيئين  
على تقدير يقين الذين احدهما متعدي بقاؤه ما متعدي على نظر  
كشهره فيه وانما هما متعديان بنسبة المبادى للخلق فان كان  
في كل نظر من ذلك التعريف يقين انما هو ذلك فلا يلزم  
الشي فيكون كنه خلقه ما في كنه خلقه من كنه خلقه  
في خلقه متعدي به من خبر ما الى مبادى الخلق المبادى مما سبب له  
فاذا حصل منها ما هو من سببها فلا يلزم من صدق بنسبتها له  
من تلك المبادى بعد ترتيبها الى الخلق وتوحيدها بعد ذلك  
التعريف كنه خلقه من كنه خلقه في التعريفين المشيئين على ذلك  
التعريف يقين كقولك كنه خلقه من كنه خلقه وتوحيدها من كنه خلقه  
مناسب للخلق الله هو وحدت العالم في ان ليس من كنه خلقه  
فلا يكون تعريف ما فاعاد قال استاذ الفيل ان هذا من ليسا يقين  
بل تصور ان سادان منذ التعريف كنه خلقه بالفتا في  
والعلم بنسبة حقائق سببها من جملة ما في كنه خلقه وكذا يطلع  
مثل من عالمة الاجالية التعدي بل التعريف كنه خلقه  
الحالة اما جالية اذا فقل ما سادان منذ التعريف هذا وان



جيبه بان براد الخ من هذا هو براد انه لو ركب قوله من تينان القينتين  
 من ذلك الى حدوث العالم بالمشي بسبب منظر المفيد بالذات لم يصدق عليه  
 هذا التعريف وانما توجب اخصيتين بالفعل عند شروع في فطر  
 نفي يمكن ان يجاب عنه بان المراد بالآدي الماحول هو التاثير في  
 القينتين اليه كاسبق فيخرج هذا كركب من تعريف الكون كذا هاتين  
 القينتين وان كان لما مدخل في التاثير الماحول في العالم لكون  
 ليس التاثير في ذاتها بل في القينتين اللتين هما المرسلات في ذلك  
 الماحول فافهم قوله ولا يصدق اي يتحقق جمعا ايضا بالقياسات  
 الشرعية للكمية من قدرات قليلة كقولنا هذا عسل وكل عسل  
 منة مقيمة وكقولنا هذا غير ذلك غير يا قن تستتال اوليس  
 مركبا للتاثير الماحول حقيقة وان كان التاثير اليه هو من بل هو من  
 من افعال ففسوا ما بالترتيب كما في شي ١٠ بالترتيب كما في قوله  
 ويمكن ان يقال ايضا ان التاثير مقررته بالوفد بقا يفرها فلا دغا  
 ولا حكم فيها فاطلاق الحقيقة يا عليها بقون تشبها لها بالقياسات  
 المفيد لتقديره لا فادرا القليل الجا رة من التقدير كما يشهد  
 لذلك كلام السيد سند في حاشيته على فراجع ثم انما كما  
 يتحقق بالقياسات الشرعية جمعا يتحقق ايضا بالقياسات الخفية  
 لان فرض منها قريب الناس فيما يتحقق امور وما شمس  
 ومعادهم كالتاثير الماحول على ما قيل ويمكن ان يجاب عنها بان

التاثير في

اي كايستقص منها ما سبق

على وجه المعنى على قوله اوليس

هذه افنديك

بان فرض منها بل واسطة هو التاثير الماحول وغرضه  
 الرقيب ولا نفعل بالرقيب او التاثير بها سلطة التاثير الماحول  
 فبقوله فاما يرداه هذا وان كان يرى بمنزلة التكرار  
 مع قوله بل بقاء وايضا يخرج عنه اكد لكون البنية كاستباح  
 اه كمنه كما قيل في ذكره من فوائد منها اشارة الى ان  
 كاي روعا التعريف المشهور بربود مع تعريف التاثير وايضا قوله  
 على سبيل التشبيه كونه في صورته قوله غير انما اثبت في قوله  
 وانما كذا قوله فلا في المتبادر هو حصول اهل العمل به حصول  
 العلم من جهة اخرى بقوله من هذا الحق اي عمو في وهو طلب الدليل  
 على مقدمته فلهذا قوله وح يكون التاثير في قوله اه يكون  
 قوله وكما عني الفلك اه وكما يتعلق طلب الدليل على مقدمته دليل  
 بالفضل والحدوث حقيقة وانما يتعلق بما جازا باعتبار دليلها  
 فتوالت هذه القلب مما اي يتوجه عليه طلب الدليل على مقدمته  
 الدليل معناه الحقيقي انه دليل يتوجه عليه ذلك فنسب حال المتعلق  
 بالكمية هو الدليل على المتعلق بالقياس وهو النقص وكذا قوله  
 هذا الذي من ربي ما فيه ترقب قوله وكذا في علمه من براد  
 فيكون الخرج ولا ينسب اليه الحق اليها نسبة حقيقة وانما  
 ينسب اليها نسبة جازية فتوالت هذا الفلك من مثله اي منسوبة  
 اليه من الحق الحقيقي معناه الحقيقي انه دليل منسوبة اليه الحق

فيجب

قوله بالقياس الى العلم  
 من حيث الحق لا كالدليل بل هو  
 مجاز ايضا لانها مبنية على الحقيقة  
 استعمال اللفظ في غير معناه فلا يجوز  
 نسبة الحق الى غير الحقيقة حقيقة  
 انما هو من حيث الحقيقة حقيقة  
 عند استعماله في غير ما يقال  
 كقولنا هذا الذي من ربي  
 مقدمة الدليل على المطلوب  
 القائل هو من حيث الحقيقة حقيقة  
 فهو في نسبة الحق الى العلم  
 التجريد بغير



الحقيق على قياس ما سبق والمحقق بين هذا والا **قوله** انما هو  
 يكون الحق على معناه الحقيق وانما الجازية نسبة فقط وفي  
 يكون الحق جازيا نسبة معناه الحقيق في تقديرين يكون  
 المراد بقوله اذ جازا الجازية نسبة كما في حق فاملك شانه  
 ما قاله استاذ الحق شانه في تعيينه اسلوب مناسب  
 جعله كونه الجازية جازية نسبة محذوكة متعينا كما في قوله  
 اشارة الى جازية اشارة الجازية هي ايضا بان يكون معناه  
 ولو ينبغي الحق الحقيق لما القل والملة الا حال كونه الحق  
 الحقيق جازا كما ان الحق على تقدير اشارة الجازية نسبة  
 نسبة جازية ويمكن جمع الجازية نسبة والجازية هي  
 ايضا بان يكون الجازية نسبة ناطرا الى الذي له وجود الدليل  
 فيه والجازية هي ناطرا الى القل بناء على عدم وجود الدليل  
 فيه فلهذا ينبغي عليك ما فيه بل الاحتمال متعين لان يكون ناطرا  
 الى الجوز الا **قوله** فقط فقط **قوله** ويجوز ان يكون او في  
 قوله ولا ينبغي ان يستعمل لفظ الحق في القل والذي الا  
 جازا بمعنى مطلق البيان في قولك هذا القل بما وهذا الذي  
 مر انه مطلوب لبيان صحة الحق في قوله واما ان الدليل  
 في الشك ما فيهما فيهما فيكون الجازية جازية **قوله**  
 ولفظ من كلام المشايخ الحق فيما جدد في قوله وايضا لا يدل

لا يدل على ان الحق الجازي كما هو الى اخره فان استفاد منه كما لا ينبغي  
 هو ان الحق الجازي او جازي في استعمال لفظ الحق وانما قالوا ان الحق  
 بنقطة ذلك الحق كما في **قوله** في الحق في قوله اظهر كونه نسبة  
 حقيقيا يتبادر من اللفظ في لفظ الحق في قوله اظهر كونه نسبة  
 طلب الدليل في مقدمته ان الجازي الحق اظهر من الجازي الحق كايقل  
**قوله** ولعل ذلك الى ان الحق في ذلك الحق كونه الحق في قوله  
 اظهر لما يلزم من الحق في قوله واستفاد من هذا ولو جازا  
 بالنسبة الى الذي كونه كونه بالنسبة الى الحق فان ذلك دليل له  
 بحسب لفظ غالبية في نسبة الحق باقتباس دليله جازا وذلك لان  
 الدليل مقدم هو المركب من قضيتين لتتبادر الى الجوزية نظري كايقل  
 كونه الحق في هذا في طلب الدليل في مقدمته كايقل فانما ترى بيقين  
 كونه الدليل كونه ذلك كونه في صحة الحق بحسب لفظ غالبية  
 وان كان كونه في صحة الحق بحسب لفظ غالبية  
 ايضا ما ورا فان قيل وان كان في صحة الحق بحسب لفظ غالبية  
 الحقيقة يلزم ان يكون لما قل مدعيه فلهذا ينبغي ان يكون في  
 ذلك وانما يلزم ذلك لو كانت كونه ناطرا ومدعيه باقتباس واحد  
 وليس كذلك بل كونه ناطرا ومقابل الذي باقتباسه فيقتضيه  
 ولا يلزم صحة وكونه مدعيه باقتباسه انما يلزم صحة نقله فيما  
 او متبادر من جازي فاما **قوله** ان الحق الجازي كونه هو قوله

ع  
 قوله مع قطع النظر  
 عن هذا فانه لا ينبغي  
 ان يقال في هذا  
 ان الحق الجازي كونه هو قوله







الظهر وانسب بالمدى ولذا فسره المشايخ بقوله ان الممكن علم على ظاهر  
الشيء وجماله نسبة لظاهره واما وجهه فلهذه الظهورية فهو المنقول بل ليس  
الحاصل بالمصدر حقيقة بل في الحقيقة هو كلف من قولنا واما قد كما سمعت  
حقيقة فيما سبق فقد ذكر قولنا كالحقيقة لثان الحلق منها اى شيئا  
قولنا فاعلم اننا انما نذكر في فلفظ **قولنا** وقد سبق كذا من  
تفسير قوله نحن فيطلب معرفة اى جهة القلب بل في تفهيد الكلام بالتمام  
للمعنى ما وجد به الخ فوجه اليه **قولنا** في هذا المعنى فاعلم ان  
الحلق المشا واليه **قولنا** في هذا المعنى فاعلم ان  
القلب معناه المصدر في عدم تحقق كنه به حقيقة فقال فماذا كنى ذلك  
بل لا بد من اعتبار قيد كثير ايضا فان نفس القلب قد تكون مقدمة  
للدليل فتعني حقيقة كائن قولنا البينة على المدعى كلام ما دق لانه  
قوله الرسول وكل ما حكمه لك فهو ما دق فقولنا لانه قول رسول  
نفسه الفقد قد جعلت مقدمة للدليل فتعني من حيث حقيقة  
لان من حيث انه نقل صرف **قولنا** ويؤيد ان يؤيد ان نفس القلب  
قد تكون مقدمة للدليل فتعني حقيقة فلا بد من اعتبار قيد الحقيقة  
ويمكن ان يكون المعنى يؤيد جميع ما ذكر من قوله ثم الظاهر المراد  
وقد فنى الطريقة ذلك نقله وبياننا الوجه القاطع استناد القول  
فادبع اليه بالتمام من حيث يد فان فيما ذكره كفاية لمن يطلب هذا الباب  
منهاية والغاية وانما على التوفيق والهداية ومنها الوشاد

الأولاد والفتاة **قوله** والله أشد إلحاداً من القلب المستدل به  
 أنه لا ينفك عما عرفه لا بالظن بل باليقين لأن القلب لا يرد عليه ما سبق  
 في غاشية عما قاله تعالى من أن لا يرد عليه ما سبق في غاشية  
 يطلبه الله وقيل لا يقول في طلب التبع أو بانه معقول أو لا كان  
 إلا من القلب هو القلب من غير ما كان تعالى به ما بان وجوب مقتضى  
 ويريد ذلك قوله في لو حاله أن لا لكنه خلافه المعروف بما في بعض  
 نسخ **قوله** بما قياساً من غاشية العقلية بطلاناً بطلاناً من غير  
**قوله** لكنه خلافه المعروف قبله بخلافه ما ينبغي في لفظ الله فانه محظ  
 من قولك هذا امرأى مطلوب الدليل عليه المستدل به أنه غير قوله  
 لا مانع من اعتبار ما هو وأن لم يرد به ما بنا، ما ان من مقدمة  
 من مقدمات الدليل طلب الدليل عليها وأما الدليل على مقدمة  
 غير معينة ليس في نوع المحال فربما بطلاناً لكن غير نظر لا من عدم  
 التبعين معبر من جانب المحال من جانب المحال في طلب الدليل  
 على مقدمة غير معينة في المحال بانه غير دليل على المحال مثلاً ولو قال  
 المانع بعد ذلك ليس المحال كالمقدمة بل مقدمة أخرى كما ان من  
 آخره على المحال وفقد أيضاً بأقامة الدليل عليها كما في الأول فلهذا  
 عدم يقين من غير هذا أظهر من جواب فليتأمل **قوله** يسعى لهذا  
 من أراد تحقيقه في غاشية العقلية بقول تعالى ما كان كيف يقولون  
 وقد استرناه لكن بقصر **قوله** مستأثره من غير ما من هذا فانه معقول

بالنسبة الى المرحوم عبد القادر  
والغنى الطيب  
عبد الرحمن

٢  
الحمد لله الذي لا يشاء  
منه المقدرة على الجسد  
ولا يقدر على  
الحمد لله الذي لا يشاء



٤٠  
ابو نصر

المقدمة هي ما جوفقت عليه محكم الدليل فالدليل معتبر في معنى ما قلوه  
بحر في معنى يلزم الاستدراك في تعريفه لا في حامل التعريف على  
عدم الترتيب يكون هكذا المنع طلب الدليل على ما تنويعه بحجج الدليل  
الدليل فيكون الدليل فيكون الاستدراك هذا فيكون يمكن أن يقال  
أنه ضاف إليه يعلم أنه مراد بها ليس ما يخص باليابس فأنما يجد  
معانيها قضية بعبارة بقاء من انتهى ونية أن شاع أن شاع في  
ما قلوه على ما يتلوا احتمال إلى أن لا معنى ما يلزم من كونه  
مستند قد من نفي في هذا المقام من أن لا معنى من هذه قضية بعبارة  
بجزء جهة نفسى بعبارة ما قلوه اليه لئلا يذهب عن معنى ما قلوه من معاني  
المقدمة لا يصلح أن يكون مرادها أو البنية على أن التعريف المنع طلب الدليل  
على المقدمة من حيث هي مقدمة الدليل كما قيل كما هو حاصل قوله وأيضا  
تستلزم إلى أن تستلزم اعتبار تعريفها عن الدليل في تعريف المنع  
لئلا يلزم الاستدراك اعتبارها في نسبة المنع إلى الدليل  
كما ينبغي من عبارة الحق فإذا كانت بعبارة من معانيها فأنما قلوه  
من قبل الدليل على مقدمته الدليل الدليل فيكون الدليل فيكون الاستدراك  
أيضا قوله ولأنه يقول أنه من على المعنى حاصلها ما ذكره  
الحق في تعريف المنع يفتقر إلى معنى الدليل ولا مقدمته أو بخلافها  
كما لفت وأما في ما قلوه على هذا الدليل من مطلق الدليل  
على مقدمته دليله فالمنع في الحقيقة مقدمه دليل الدليل من قبل النفس

[illegible]

نفس الدليل نسبة جازية وما هو مفعلة نفس الدليل هو كونه مطابقا  
الدليل عليه وكذا قولنا نحن بمقدمة من مئة حاصله نحن تقدمته لقولنا  
الدليل بمقدمة وليلها فذلك نسبة إلى الدليل والى مقدمته  
الاجازة والمراد بها حد بل كما ينفى حقيقة بلزوم كما نقول او قالوا  
على هذا ما ليس من يقول ولا يمنع النقل وعذرت والدليل ومقدمته  
الاجازة كما قال استاذكم فيقول فبقوله **قوله** مقدمته لعلها شارة الى  
اشارة بين ما بين حقيقة الحق طلب الدليل او طلب الدليل بمقدمة  
وما وقع في تعريفه على مقدمته الدليل فليس بعدكم كما كونه جزءا من  
بل كما ذكر لبيان ما يتعاقب الحق والى سلمته المذكور فيه على كونه  
جزءا منه فيكون ان يقال ان مفعول الحق كما كانت وكما لا يشق منه مفعلة  
لما ينسب الحق اليه حقيقة من الدليل ومقدمته الا بوجه مثل ان يقال  
هذا الدليل مطلوب الدليل بمقدمة او نحن مقدمته مطلوب الدليل  
عليها فمرها اثاره ونظيره انما في شرح التفسير في ا واثباته في  
منه فيقول انما في الدليل ومقدمته الاجازة على ان يمكن  
ان يقال ان من الدليل ومن مقدمته ايضا وان كانا جازين فيكون  
بما ذكرنا في بيان حقيقة بنا، انما جازيتها ليست باعتبار خارج  
من مفعول الحق وليس منشا، جازيتها اما خارجا عنه فليقلنا بالحققة  
بجوازيتها من النقل ومنه الحد فانه لا يمكن ذلك لان جازيتها  
باعتبار خارج من مفعول الحق ومنشا، جازيتها اما خارج عنه

ع  
حيث قال بعد كلامه غايته ما في الآيات  
أما الثلاثة فنقول يتبعها في اللفظ لا الدلالة  
منها صفة اللفظ أو اشتقاقها منه  
والأخرى لا يمكن اشتقاق اللفظ منها  
منها مركب لا يمكن اشتقاق اللفظ منها  
والأخرى لا يمكن اشتقاق اللفظ منها  
منها اللفظ متصرف لا اشتقاق  
منها اللفظ متصرف لا اشتقاق  
هذا فائدة الأمر فيها ما هو  
مكتشف بالدلالة

ع  
حيث قال بعد كلامه غايته ما في الآيات  
أما الثلاثة فنقول يتبعها في اللفظ لا الدلالة  
منها صفة اللفظ أو اشتقاقها منه  
والأخرى لا يمكن اشتقاق اللفظ منها  
منها مركب لا يمكن اشتقاق اللفظ منها  
والأخرى لا يمكن اشتقاق اللفظ منها  
منها اللفظ متصرف لا اشتقاق  
منها اللفظ متصرف لا اشتقاق  
هذا فائدة الأمر فيها ما هو  
مكتشف بالدلالة



وذلك الامر هو انفس الذي قد يفتقر اليها وايضا ان من الدليل  
 ومنه مقدمتنا انما مستفيضة بالحققة بخلافه من انفسه وكونه  
 كذا فاما استاذ القول والذين وجوه يفرق ذلك قد يفرق **قوله** يمكن  
 توجيه عبارة بطريق الاستخدام قال استاذ القول ما حاصله ان استخدام  
 هذا يفرق اذ مما يتحقق بانسداد بالدليل في قوله طلب الدليل  
 الدليل المطلوب وبغيره مطلق الدليل ولا مزية لا يراى بالدليل  
 الط الدليل المطلوب بل من طلب المطلوب بل المراد به من غير  
 الدليل فيرجع الفهم لما ذك المنس نفى يرجع الفهم اليه بعد استبعاد  
 اليه في قوله باو في قوله وجوبه الدليل المطلوب لكن بغير هذا  
 لا يكون الكلام واسداع طريقة استخدام انتهى وانت بانما يمكن  
 ان يقال ان المراد من الدليل الط ليس جنس الدليل بل نوعه الذي  
 يدل على صحة المقدمة المس وبغيره من بل منزه هو قوله **قوله**  
 لكن الحق خلافا لما كان كما يخطى رجوعه الى الدليل فط باعتبار الحق  
 المراد به وهو ليس يستقيم **قوله** ليس الحق طلبا للدليل بل يحرك فيه  
 ما يورثه الاحتمال الاول ما قاله استاذ القول ولنا ايضا  
 ان نقول ان المراد من الدليل الط هو نوعه الذي يفتقر به الطلب الذي  
 وبغيره من سواء كان مطلقا بالحق ولا تماثل **قوله** على ان  
 الاستخدام يفرق هنا كما في باقيا من وجه الدليل **قوله** ولا على  
 اعتبار رجوعه الى الدليل الاول على ما هو المشهور في قضية ما نرى

قال فما قلنا يرى في باو في  
 مرجوعه الى الدليل المطلوب لا يفرق  
 الحقيقة مرجوعه الى جنس الدليل لان  
 المراد بالدليل هو نوعه جنس الدليل  
 لا ان الدليل المطلوب والاخر  
 طلب المطلوب  
 كما سرفت هذا  
 و قد حطت  
 على نقصان

هو ان يراى بلفظ له معنيان متقيمان او جازيان او مختلفان احد  
 المعنيين شريفا وبغيره معناه هو خيرا ويراد باحد ضميريه احد المعنيين  
 شريفا وبالاخر الآخرة وما عن غير ليس مستثنى وهو فط ولا من الاول  
 لان ليس للفظ الدليل معنيان كذلك غاية ما في الباب ان المراد باللفظ  
 الدليل المتيقن وبالفهم المطلوب وباليقيد والاولى لا يتعد ومنه  
 لفظ الدليل كغيره في الاستخدام كقولك شكك في شكك حيث اسريه باللفظ  
 شك وبالفهم في معنى شك وباليقيد وهو فط ولا كذلك قال المشايخ  
 بطريق الاستخدام ومنه ان يقول بلفظ شك استخداما فخر قوله وايضا  
 لرجوعه الى شيتين اثنين فواضحة جدا انما فط العبارة ومعناها كونه  
 هذا ان كانت الفهم قوله ما شئنا وحق بانما كونه من طائفة التامة  
 بوجه آخر رجاء الفهم الى الدليل كونه ساقا وبعيد قوله بطريق  
 الاستخدام من مثله ان يكون التوجيهين وباشي بوجه شقا تافها في قوله  
 ولا يتفر من طائفة **قوله** كما انما على كونه مسوقين لغرض واحد  
 هو توجيه عبارة هذا ويمكن ان يكون وجهها كونه وليية ما ذكره استاذ  
 القول من ان الشار البديهي ان طائفة التامة انما ان يكون استخدام  
 طائفة العبارة او حقيقة طائفة مردد من اقسام طائفة عبارة بناء  
 على ان لا خلاف من اقسام طائفة عبارة من وجهها على قوله يرد ان  
 الفهم من اقسام طائفة عبارة لذلك انما انما الفهم رجاء الدليل  
 المذكور في قوله طلب الدليل ما لو كان واجبا الى ما ذكر في قوله ومعناها

وجه الفهم هو انما  
 انما في استخدام  
 ايضا فط فط  
 في استخدام  
 في استخدام



قال دليل قد يرد من جهة واحدة والاشارة الى ما هو عليه في ذلك  
 متفق على كل تقدير وفيه اشياء يرد ان كانت قد اذنت في غاشية فالبينة  
 استحققة او بخلافه كان الفهم ارجح الى الدليل المذكور في قوله طلب  
 طلب الدليل سواء كانت الرجوع بطريق الاستدلال او لا مع انه على تقدير  
 الرجوع بطريق الاستدلال لا يتحقق حقيقة الا بخلافه فانه ذكره في مستاد  
 هذا كلاما متعلقا بذلك الحث فان ثبت ان كل واحد على ما خرج اليه قوله  
 على ما قبله فقال له هو في ذلك لا واما في السقوط فليس كما اشار اليه  
 في غاشية حيث قاله وانما قلنا ما قبله لانه يعلم من كلام الحق في تعريف  
 قدس سره في هذا المقام انما اراد هنا قضية جعلت في جهة انتهى  
 حيث قال قدس سره في هذا المقام انما اراد هنا قضية جعلت في جهة انتهى  
 من مقدمات الدليل هنا فليكن **قوله** يرد انما ما ذاء حاصله بلفظ  
 البتة يرد انما ما يثبت له مقدمه على نفس الدليل كما يقال نفس الدليل  
 في توقف عليه صحة الدليل فان الصحة وصف والوصف يوقف على الموضوع  
 وحاصله في هذه القضية قوله يعلم حذف مضاف الى ما يتوقف عليه صحة  
 صحة الدليل ويورد عليه من هذا النوع في كل اذنه لا يصدق  
 التعريف على الشرط اذ لا يتوقف الشرط بالضرورة على انما مقدمات  
 كما ينبغي فافهم ويمكن ان يدعى اصل الاشكال بان المراد بكلمة ما  
 في تعريف المقدمة بقضية شتى انما هي الى الدليل منسوبة  
 الى الدليل في يرد المتفق المذكور في انما لو اراد ما يتوقف عليه الدليل

٧٢  
 الدليل في كونه قدس سره في بعض مقاييسه في يرد المتفق حاصله  
 فبقر قوله ذلك انما يقول لا يوجب اخرا في كونه كونه وحاصلها  
 انه لا يوجب ان يكون كونه ما يباراة في قضية بمقاييس المقام الدليل  
 ليس بقضية بل قضية انما في قضية في قضية فلهذا يصدق التعريف  
 عليه قوله وفيه ما فيه اما ان لا يكون التعريف في انما فافهم وانما انما  
 فلهذا يوجب ما يوجب بقوله سواء كان في انما او لا يوجب في انما وانما  
 ثالثا فلهذا يوجب ان لا يصدق التعريف في انما فلهذا يوجب هذا وقاله  
 استاذنا في قول ما حاصله انما في هذا النوع في ما عدم كونه الدليل  
 قضية كونه الدليل مباشرة من مقدمات المستندة اليه في مقدمات  
 الحقيقة او المقدمات المستندة الى مقدمات طيبة بدو في الحقيقة وعقوباتها  
 في ثنائية الاول والى كونه تعريف مقدم الدليل ليس بمقدم  
 الدليل بالجهة الاول بل يشاء ملك مقدمه الدليل بالاشياء افضل في  
 يجوز ان يكون قضية فلهذا يوجب الجواب بوجه كونه ما يباراة في قضية  
 من قطع تعريف المقدمة بصدق على نفس الدليل هذا فما ملك في انما  
 ويجوز ان يكون مراد انما القول بان الدليل ليس بقضية في انما  
 انما مركب من الحقيقة والمركب من الدخايل والخارج فافهم  
 فلهذا يكون المركب منها قضية كونه عن القاعدة ليست بكلمة بل كونه  
 المركب من الدخايل والخارج فافهم انما مراد انما كانت اجتناب الخارج  
 الى غير الدخايل وانما انما كانت اجتناب الى الدخايل فلهذا يوجب كونه



منها خازما وهذا كما لو كان المركب من الجوهر والعنصر مرفقا بل هو  
 كقولنا يحتاج العنصر الى الجوهر الداخل الى غير ان **قولنا** ولما  
 ان يقول ما حصله تحقق التعريف جمعا ومتما بناء على قوله في كلتا  
 كما انهما ملكتا ذلك تحققهما فقط وتبين ان كلتا ان كانت  
 عبارة عن حقيقة كانت بين في انفق قول يلزم انما في  
 جمعا لعدم صدقها في شرط الاول كما يجب ان يكون وكيفية  
 ومختصة الصورة وان كانت عبارة عن مطلق فلهذا مقادير  
 لعدم صدقها نفس مستدل وكذا في غير ما من العلم هذا ويمكن للرباب  
 بما باختيارا وكل من الشئ اما باختيارا او لا فان يقال يمكن  
 ان يكون المراد بايجاب انفق في قولنا انفق من جهة وقوله  
 الشرط لا لا شك ان من الحقيقة مثلا فما يتوقف على محقق  
 الدليل على ما ذهب اليه من تقدير حقيقة او لا كما ينبغي ما قبله واما  
 باختيارا فثبت بان يقال ان المراد بوقف محقق الدليل على  
 عليه من حيث انه دليل ولو خفاء في انما يتوقف على ما ذكره المستدل  
 وغيره ليس باختيارا كونه دليل بل من حيث ذاته فلهذا قوله انما  
 مقدمات بالمعنى المنع عنها اية مقام تعريف المقدمة بما يتوقف عليه  
 صحة الدليل على ما يدل عليه كلامه نسبة السند في بعض تعاريفه كالشئ  
 انفق في حاشية الملاح حيث قال ان المقدمة في مباحث  
 تطلق على حقيقة جعلت جزءا من بياض أو حجة وقد تطلق ويراد بها ما

بل انفس الدليل ايضا على ما وقع في  
 بعض النسخ كقولنا هذا الشئ لما  
 ذكره في النسخ الاول التي فيه  
 وجه البتة هو ان كلمة ما لا تعرف  
 عبارة عن شئ منسوب الى  
 الكثير فلا يصح ان يكون على نفسه  
 فافهم

وجه البتة هو ان كلمة ما لا تعرف  
 عبارة عن شئ منسوب الى  
 الكثير فلا يصح ان يكون على نفسه  
 فافهم

ما يتوقف عليه الدليل فتناول الاول والآخر شيئا واحدا كما يجب ان يعرف  
 وتبين انما وكيفية الكبرى في الشكل الاول مثلا **قولنا** وان كانت عبارة  
 الى قال استناد القول بان احتمال اخر من هو ان يكون المراد من  
 انما لا يريد اختصاصا بالدليل بل لا يريد ان التعريف على انفسه  
 على حكمة فاذن يتوقف حقيقة لا فيها مزيد اختصاص بالدليل كقولنا  
 كونه كذا واحد منها مقدمة هذا فقط **قولنا** كما لو غلب على المقصود  
 وكان انما قال ذلك لعدم اطلاعه على القول في قوله بانها ليست مقدمة  
 فثبت **قولنا** لا يقال المراد بالاختصاص انما يكون التعريف المذكور  
 باختيارا عن شئ من شئ ومنه صدق تعريفه على نفس مستدل وغيره  
 مستند بانما المراد بالتوقف التوقف بلا واسطة وهو ان يتوقف على ما ذكره  
 من نفس مستدل وغيره ليس كذلك بل هو سلطة الدليل لا صحة  
 الدليل انما يتوقف بالذات على انفسه كالدليل كما عرفت من توقف  
 الفاعل على الصدق وكذا ما يتوقف على الدليل على ذاته مستدلا  
 وغيره فتوقف حقيقة عليها ايضا كونه سلطة من توقف الدليل على ما ذكره  
 لانا نقول ان هذا هو ما وقع الاستقراض منها كونه اذ في الاستقراض  
 جمعا فانه يلزم من انما يتوقف في الحقيقة على اجزاء الدليل من جهة  
 استقراضه من انما لا دليل عليها ليس بلا واسطة بل هو سلطة نفس الدليل  
 تالما استناد القول كونه الدفر من تعاريف المراد ما هو الا الاستقراض  
 ولو غلب انما الاستقراض من التوقف هو التوقف بلا واسطة وهو

وعلمه وانما  
 يصح في معنى  
 الفاعلية



صدق التعريف على اجزاء الدليل اعمدة انما يوقف على الدليل  
عليها بواسطة نفس الدليل كما يقتضيه عدم حمل التعريف على قضي  
عينا در قابلية ما في كتيب انما يوقف على ما هو له تبادر في  
من عليه ان لا يصدق على اجزاء الدليل على تقدير تسليمه قال وانما قلنا  
على تقدير تسليم انما التبادر من الواسطة في قولنا ما يتوقف عليه صحة  
الدليل بل هو واسطة ان يكون ذلك الواسطة شيئا غير الدليل لا  
اذا ذكر في التعريف قلنا في الفاظها اعتبارا من كونها اجزاء ومن  
نفسها واسطة كمنها في قولنا يلزم من صدق عدم صدق عن نفس  
على اجزاء الدليل بسبب اعتبار قيد عدم واسطة ثم قال وما يجوز  
من انما التبادر من الواسطة الخفية ان تكون شيئا غير الدليل  
يرد على قولنا انما التبادر بالتوقف وان كان التوقف بلا واسطة  
كمن اجزاء من الواسطة الخفية ان تكون شيئا غير الدليل والتوقف  
في تلك المصور بواسطة الدليل فلا بد من كون شرطه بالتوقف هو  
التوقف بلا واسطة التوقف بتلك المصور بل هو من الخلق على  
القول عليه الذي كانه صوابا ثم قال وانما قلنا لا يلزم الخلو  
انما كونها اعتبارا بسبب اعتبار قيد عدم الواسطة لا انما يلزم  
الحدود عند كونها بسبب آخر هو انما التبادر من كونه ما في التعريف  
منها مقايير للدليل والجزء من حيث انما جزء ليس من الكل كذلك  
كما ان ليس عينه كما قلنا في علمه وايضا لا يقال الجزء ما يتوقف عليه

در این حیث اند که اولاً نیفتد  
قطعاً

عليه ثم كمل باب يقال اليه ما يتوقف عليه كمل وما يتوقف عليه شق  
كمل وما قد يراد به يقال في الجزاء يتوقف عليه كمل نحو خبر  
شايخ وغير شايخ غيره وما يادرس اللفظ فيكون بعد في تعريف  
على جزاء الذي اليه انتهى فليتامك قولك ثم يقال هذا تعريف يستدعي  
اليه فتامك هو المولى معصام الدين واما عليه ان هذا التعريف مطلق  
فيكون له يستدعي ان كمل في اللغة في كثير من المواضع التي لا يشبهها في  
تمام اللغة فيها وذلك المستدعي لا يشق تحت هذا التعريف انه لو قال  
العلم في لوم من هذه لغة من فكلما قال لا في هذا اللغة يتوقف عليه  
صحة الدليل فكذا في في فتمتد توقف صحة الدليل على ذلك اللغة  
فلا بد من اثباته حتى يكون مفعولاً له سواء اخذت هذه الدلالة بسبب  
نفس الوم او بسبب في المستدل اما لزوم اثباتها على الاول فقط  
واما على الثاني فليس المستدل ينكر الدلالة في بعض المواضع على ما افاد  
استدلاله في قول **قولك** واثباتات التوقف على ذلك لانه توقف  
الصححة على مثلها في باب العرف وكيفية الكبر في مثلها ان في كبري الصحة  
موقوف على ان يلاحظ الاضغرت الاول في ويكون انما هو ان كبري  
من لوازم ذلك الاضغرت وكذا في التوقف عليه كما يلزم ان  
يكون من قوفا عليه واثباتات التوقف في في شرط الفتا وكذا قال  
ذلك القائل وكذا اثبات التوقف في في شرط الفتا لانه  
في باب العرف وكيفية الكبر ليس في التوقف عليه صحة الدليل في



انما هذا الدليل بما لا يثبت من عدم الخلق انما هو ولو شك انت  
 انما هو لا يتوقف عليها اذ الدليل قد يكون في سلب الفروع  
 كافي قولنا بعض المرات ليس بانسان وكل انسان ناطق فيجب بعض  
 الجوانب ليس ناطق كما حققنا على ما يزيد ذلك جعلهم نفس المكون  
 شرط كليت لا يحتاج لا شرط املا لا يحتاج فاعرفه وقال استناد القول  
 هذا انما اشكال من حيث التعريف على الخلق لا يختص وهو عدم  
 امكان حصول الموقف لا بعد حصول الموقف على ما لا قاله توقف  
 على الخلق او على غيره من غير ان يثبت لولاه لا في نفسه وهو المراد من  
 تقسيم الموقف الى الموقف الخلق والموقف العقدة في ثابت في لوازم  
 الموقف على بلا اشكال لان الموقف ليس على الخلق الا في مباشرة عما  
 لولاه لا في الموقف ولو لم يكن الموقف على ذلك لانه لو لم يكن  
 كذلك لما اذعن الموقف على تقدير عدم لوازم الموقف عليه فالتام  
 باطل لما لا يخفى فافهم فيثبت كون لوازم الموقف على غير لولاه  
 لا في الموقف ثم قال ولنا ان ثبت الموقف بالخلق الا في بطريق  
 اخر خفيف المنة باس يقال لو ازم الموقف على موقف عليها  
 لذلك الموقف على لولاه لا في لولاه لا في لولاه بالضرورة لولاه  
 والموقف على الموقف على الخلق موقف على ذلك الخلق فيما لم يثبت  
 توقف الخلق على الخلق توقف على لولاه ذلك الخلق ثم قال ما قال  
 فان ثبت زيادة على ما ذكرنا فافهم ان ذلك الخلق قوامه وايضا

وجه دفع ما يسيح من قساي

وايضا لا شك ان مقتضى قول عقابك المذكور وحامله انما هو الموقف  
 من غير من وجه اخر ايضا وهو ان يستلزم عدم استقامته معه  
 وظيفته انما يثبت بعد الاستدلال الخلق والوقف والاعراض  
 وذلك لا يثبت الدليل كما يتوجه على ما يتوقف بمقتضى الدليل  
 على ما يلزم بمقتضى الدليل من غير توقف فلو كانت الخلق هو طلب الدليل  
 على المقدمة الموقوفة بالتحريف المذكور لورد ذلك على وجه وظيفته  
 انما يثبت بعد الاستدلال الخلق والوقف والاعراض فان ذلك  
 ليس من وجه اخر مماثلة انما في لا خيرين فافهم انما في الاول  
 فلا في المقدمة الاخيرة ايضا على هذا الخلق لا تشمل ما يلزم بمقتضى الدليل  
 من غير توقف هذا وما قبله من انما في ما يلزم بمقتضى الدليل فان  
 وجهه في مقام التوقف في الدليل من قبل ومنه مما لا يخفى  
 على خلاف ما افقوا عليه لعدم بسند معتد عليه وهو باطل وقال  
 استناد القول في دفع ذلك القول انما هذا القول لا يعتمد عليه  
 فان القدم لم يصححها بان مثل هذا الخلق غير موجب غاية ما في  
 الباب انما ذكرنا في تعريف المقدمة الخلق في متعلق الخلق لفظ  
 الموقف وقد عرفت توجيهها بان المراد من الموقف هو الموقف  
 بالخلق الا في اشتمال اللوازم كلها وانما سند اقوى من البداهة  
 كما اشار اليه الخلق بقوله لا شك فانما هي شيك احد كون  
 من مثل كليت الكبرى وانما الدليل نافع منها هذا انما يثبت

انما يطلب التعليل على ما يلزم من صحة  
 الدليل من غير توقف

وجه دفع ما يسيح من قساي



و تبصر قولهم من غير وقت متعلق بـ يستلزم أي ما يستلزمه من الدليل  
من غير توقفها عليه فثبت أنباء الدليل فانه يستلزمه من الدليل  
ولا توقف عليه يعني بالجملة الا خفض الكسر وعبارة عن انشاء جعل  
الموقوف الا بعد حصول الموقوف عليه كما عرفت سابقا فماسبغ  
من اثباتات الموقوف من حيث ان باب القفري وكلمة الكبري مشكوك  
وقوله لا يستلزم انما من الموقوف بين على تلك الوقت على هذا الوجه  
الا خفض ما قرنا استناد القول ولا يوجب عليه ان لا يحتاج  
لما انبأ المذكور من كون اثبات الموقوف مشكوك بالنسبة الى انباء  
على كلامه كما عرفت من انشاء انباء المشكوك الاول لا يتوقف عليه  
بل يتحقق مع سلب القفري ايضا ان ان يرد ان انباء المعتبر  
منه من قدس قولهم قالوا وانما يقضاه ليندفع لو قرأنا من  
سابقا بغيره وانما قال قال اوله وله قيل فلهذا باب  
كما استعملوا في باب وانما قال بغيره ان يرد على هذا التفسير ايضا  
من ان الاشكال الاول فاما ملك قولهم ويمكن ان يوجب من قول  
اي عن اشكال استدلنا القفري المذكور وجوب اثبات قولهم  
على المانع وحاصله نقض نقض نقض نقض نقض نقض نقض نقض  
ذلك وانما يستدبر كوكا المانع مبطلة لعلها لا يمكن من باب  
لا يجب عليه دعوى شيء وانما من يجب دعوى توقف من الدليل  
على ما يفهم من دعوى استلزام من الدليل ما يفهم وانما من باب

و هذا هو وجه الامر بالانفصال  
بين

کافی تفسیر و  
کافی تفسیر و

بما يحق فيه خبر واحتمال التوقف الاول استناد قولنا على انه يشترط  
بين سنانا انه يستدعي ذلك كقولنا انما يكون الخيطة تاما مسموما  
في القول واما كمالها فلا يشترط في الخيطة مسموما الا فيما قالوا بالتوقف فيها  
والتردد به كشرائط الاول فلهذا مثل الجواب كقولنا وكيفية الكبري وغيره  
فانما التردد ما كقولنا فيها وادعوه وانما ليس كقولنا فيها فقولنا في حقيقة  
ما عرفت سابقا باننا يلزمنا كقولنا في القول توقف عليه وقولنا عليه  
باننا يعتبر في حقيقة التوقف على القول توقف عليه فاما قوله في قياسه  
من القول من عدمه والظاهر ان عدمه في الحقيقة على القول باننا على القول  
التوقف فيها فلهذا وقولنا ولا غير وقولنا الخيطة في جواب ما يقال  
كيف يستقيم دعوى انما كقولنا الخيطة مسموما فيما قالوا بالتوقف فيها  
مع اننا نعلم باننا الخيطة مسموم في غيره من الامور ايضا باننا على  
انه القبح في القول يستلزم القبح في القول من عدمه واما ما في جواب انما  
وقولنا الخيطة مسموم في غيره ما قالوا بالتوقف فيها من القول من عدمه  
الابا اعتبارا وجميع ذلك الخيطة المتوجهة من القول من تلك القول من  
شيء مما يتوقف عليه حقيقة باننا تكون تلك القول من عدمه ما يتوقف  
عليه صحة الدليل ووجه المرجح انما يلزم من القول من عدمه القول  
فانما ذلك ويمكن ان يقرره كقولنا في المذمومة بغير هذا المقتضى ايضا فان  
بشئت الامور عليه فابن الخيطة الاستنادية قولنا وقولنا  
في ذلك يمكن ان يجاب في استلزام المقتضى المذكور عدمه مستقام

۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲

[illegible][illegible]











انما ذكرنا القول باننا لم نذكر في النقل دليل في قوله وانما ذكر  
 فيه مطلقا عن حقيقة كونه منقول و لا لال اننا لم نذكر في النقل لا في  
 الحقيقة قوله وانما ذكر فيه مطلقا هو على طريق الحكاية حتى يتفرع عليه  
 عدم تعلق المواضع بل هو من ان يكون منقول على طريق الحكاية  
 بل من حيث كونه دليلا وانما ذكرنا في غير منقول عدم تعلق المواضع  
 على ان خصا من ذلك ان ليس بطريق الحكاية بل من ذلك ان خصا من عدم  
 تعلق المواضع في قوله لا في نقل منقول في غير ملة العلية اي عليه  
 ذلك ان خصا من عدم تعلق المواضع وشان في ملة العلية ان يكون  
 اظهر واقرى من ملة العلية فلهذا ليس كذلك بل الامر بالعكس  
 لان ملة العلية تدل على الموضع بطريق الحكاية و ملة العلية تدل على  
 اجل الحكاية ولا شك ان اول اظهر واقرى والثالث انما يكون  
 حكما منقول من غير ان يكون سببا لعدم تعلق المواضع ما لم يقيد  
 بالحقيقة لا في جود ان يكون منقول من غير ملة العلية لئلا يعلق  
 المواضع به والرابع اننا لم نذكر في قوله لا في نقل منقول عن غير  
 قيد الحقيقة حتى يذكر في قوله والماتك من حيث هو انما هو بليان  
 قوله انما لم تفرق احوال من الوجوه وفي بعض النسخ  
 فليتامك تعرف في هذا يكون انما يكون تامك يكون معرفه من  
 الوجوه وقد عرفت بعضها **قوله** وجه كذا اه يعني ان كلمة  
 بل هذا الطريق ووجه ما ذكره الخ الخ انما الدليل الثاني

كما في خبرت من يدان في سائر  
 كتابا في ملة العلية في الخبر

في كونه المنقول من حيث هو منقول بالحكمة بالنسبة الى نقله  
 فقد علم ان لا يتوجه اليه المنة المتيقن مملو لانه انما يتوجه الى الدليل  
 باعتبار المقدمة و اما في الدليل الاول فاما لم يتفكر كونه دليلا  
 بالحكمة بل انما في تعلق المواضع به لكونه حكما منقول  
 عن غير نقل على ان الخ وان امكن ان يتوجه اليه باعتبار  
 كونه دليلا في ذاته لكنه لا يكون انما ومعتد به في مقام المناظرة  
 قوله مملو فقد نقلنا في الخ مع اي سواء كانت المواضع  
 نافية او لا وسواء كانت الخ معتد به او لا **قوله** بل ان  
 يواضع على الحكمي الفرض قال استاذ القول المملو بجود انما هو  
 جوازها بالخ الخ الحقيقي او ينكر و بعدم الفقه عدم الفقه بسبب  
 عدم الاعتداد او غير هذا فتر **قوله** والا و انما يقول  
 الخ وجه الا ولوية هو انما في هذا التقدير كمال فانه  
 ذكره الشارح انما يدل على ان المنقول من حيث هو منقول ليس ببل  
 بالنسبة الى نقله وهذا يدل على ان من حيث هو منقول ليس  
 بدليل بالنسبة اليه ولا بالنسبة الى غيره على ما في غير من قوله  
 و اما ان لا ليس بدليل **قوله** حتى يبين مناجاة على حقيقة  
 عن غير يبين وان كان لا يجرى فيه طلب صحة النقل كما في تأمل خبا  
 اشارة الى ما سبق فيرمي من ان المعبر به باب المناظرة  
 هو على المناظرين من غير اعتبار منقول او نقله مستغنى عنه



فأذكره في حاشية هو المناسب مقام فلما طرأ على ما سيجي من الاستدلال  
 ما يذكره لقوية الحق بزمه المانع وأن لم يكن مفيداً في كونه يزيد أيضاً  
 كونه متعلقاً بالحق مقدمة كذا دليل على كونه حجة بنفسه أو  
 وكذا في غير ذلك قال تعالى ما من خلق إلا وله فضل غير محسوب ولا في حق  
 وما قيل في وجهه أن كونه دليل المتكلم ليس بدليل بالحق بل هو دليل  
 من حيث أنه ناطق بتلك الحجة كونه ليس بدليل من حيث أنه متعلق بذلك  
 الاستدلال من غير أسلوب كونه في ذاته ووجهه في نفسه بل هو دليل  
 الناطق كما هو كذلك فيما قبله من قوله وما من خلق إلا وله فضل غير محسوب  
 بل هو ليس بدليل بالحق بل هو دليل من حيث أنه ناطق بذلك الحق بل هو دليل  
 من حيث هو متعلق ليس بدليل بل هو دليل في نفسه لا من حيث كونه وجهاً للمتكلم  
 الأولى وفي الغالب كذا لا يخفى قوله وجهاً باعتبار كونه في  
 نفسه حيث قال وتعالى من حيث هو ناطق وجهاً من حيث هو ناطق  
 أو الشرح هو ناطق في نفسه من كونه ناطقاً قوله ناطقاً بل هو  
 لا شافيه عند قولنا أن التزم من هذا الدليل المتكلم فانه على هذا  
 التقدير لما توجه عليه الحق فلا يتوجه على تقدير إقامته دليل  
 برأسه أولى كذا لا يخفى على أن نطقه من كونه دليل المتكلم  
 وعلى تقدير إقامته دليل برأسه كونه ذلك الدليل متعلق  
 فلا يخفى في توجه الحق إليه إلا باعتبار كونه في نفسه فلا يكون قضيح  
 قلنا فيوجه عليه ما لا يخفى أن التزم من هذا الدليل المتكلم فقط كما أشار

عنه عند

في حاشية على ما سيجي من الاستدلال  
 ما يذكره لقوية الحق بزمه المانع وأن لم يكن مفيداً في كونه يزيد أيضاً  
 كونه متعلقاً بالحق مقدمة كذا دليل على كونه حجة بنفسه أو  
 وكذا في غير ذلك قال تعالى ما من خلق إلا وله فضل غير محسوب ولا في حق  
 وما قيل في وجهه أن كونه دليل المتكلم ليس بدليل بالحق بل هو دليل  
 من حيث أنه ناطق بتلك الحجة كونه ليس بدليل من حيث أنه متعلق بذلك  
 الاستدلال من غير أسلوب كونه في ذاته ووجهه في نفسه بل هو دليل  
 الناطق كما هو كذلك فيما قبله من قوله وما من خلق إلا وله فضل غير محسوب  
 بل هو ليس بدليل بالحق بل هو دليل من حيث أنه ناطق بذلك الحق بل هو دليل  
 من حيث هو متعلق ليس بدليل بل هو دليل في نفسه لا من حيث كونه وجهاً للمتكلم  
 الأولى وفي الغالب كذا لا يخفى قوله وجهاً باعتبار كونه في  
 نفسه حيث قال وتعالى من حيث هو ناطق وجهاً من حيث هو ناطق  
 أو الشرح هو ناطق في نفسه من كونه ناطقاً قوله ناطقاً بل هو  
 لا شافيه عند قولنا أن التزم من هذا الدليل المتكلم فانه على هذا  
 التقدير لما توجه عليه الحق فلا يتوجه على تقدير إقامته دليل  
 برأسه أولى كذا لا يخفى على أن نطقه من كونه دليل المتكلم  
 وعلى تقدير إقامته دليل برأسه كونه ذلك الدليل متعلق  
 فلا يخفى في توجه الحق إليه إلا باعتبار كونه في نفسه فلا يكون قضيح  
 قلنا فيوجه عليه ما لا يخفى أن التزم من هذا الدليل المتكلم فقط كما أشار

ما أشار إليه الحق بقوله وما من خلق إلا وله فضل غير محسوب وقوله في البين  
 ما لا يملك من غير ذلك بل فيه إظهار خلقه من حيث هو وعنده من حيث هو  
 وما لا يملك من غير ذلك بل فيه إظهار خلقه من حيث هو وعنده من حيث هو  
 قوله فانه يتوجه على هذا الدليل في كونه من حيث أنه متعلق بذلك  
 من حيث أنه ملزم للناطق كما لا يخفى فلا وجه لما قيل من حيث هو  
 يكون من حيث هو قلة الشيء بل هو ما لا يخفى فيوجه على الملزم من حيث هو  
 كذا دليل على ما لا يخفى بل هو ما لا يخفى ما يتوجه على الاستدلال  
 انتهى قد برز في بعض النسخ هنا ولا يعود أن يكون قوله ما يتوجه  
 عليه بما مر من الحق والفقير والمعارضة كأنه قال يتوجه عليه لا بما  
 فاشته المشهور في نظركم قوله قال ما قال وفيه ما فيه وفيه  
 لظنه فظن انتهى ولعل وجه اللفظة هو ما من قوله فيوجه عليه  
 ما يتوجه عليه غير ذلك معنيين أحدهما أن يتوجه على هذا الدليل  
 المتكلم المذكور ما يتوجه على الدليل الخاص ويتوجه على هذا الناطق  
 ما يتوجه على الاستدلال في إثباته يتوجه على هذا الدليل ما يتوجه عليه  
 من الوجوه الثلاثة المشهورة المذكورة فافهم قوله غلطاً من يقول أنما  
 يتم ذلك لا أنه لا يلزم من ورود الحق على مقدمه الدليل  
 عدمه وكما أنه عليه قطعاً غاية ما في ذلك أنه لا يتم لورود الحق عليه  
 وإنما قال الحق ولم يقل الغواب لأن المراد أن لا يدعى عليه دلالة  
 تامة لأنه لا يدل عليه قطعاً قوله والظاهر في ما مر من

تجدد







في العقل بل يعلمه دليله ليس ما ينبغي لاثبات النقل  
 باليقين ولا دليل فيه بحسب الظاهر غالباً على انطباق الدليل المذكور  
 على الحق الاول كما هو المعلوم وقد مرنا ما قد اوجع البرهان ونجده  
 كقولنا قد مرنا من انما هو في الحقيقة من كون الحق بمعنى مستحيل في  
 الحق او نسبة معناه الحقيقي او كونه معناه الحقيقي ما ذكره في شرح  
 من الدليل فابدلنا ما في قولنا والحق ما في قوله الحق هو الحق  
 مركبة من جزئين الجزء الثاني والجزء الثالث وما ذكره من الدليل  
 في قد مرنا ما لا يدل ان على طرفة الاول ومنه جازي في قوله  
 ولولته عليه بنا ما فرضنا ان يار من في منعها حقيقة منها جازي  
 كقولنا لا يستلزم دلالة على حصر الحق في الجازي بل انما هي ايضا قوله  
 ويمكن ان حامل الجواب الاول ان الحق بالار مستدل هو الجازي  
 حيث فلا يضر عدم دلالة الدليل على الجزء الثالث وحامل الجواب  
 الثاني ان ثبات الدلالة على اعتبار مقدمة مطلوبة في الدليل المذكور قوله  
 ومنه هو من دلالة على حصر الحق الجازي وحامل الجواب الاول  
 ان ثبات دلالة على الحصر المذكور يجعلها مضافاً بالنسبة الى الحقيقة  
 فيدخل فيها الكناية ايضا وحامل الجواب الثاني ان ثبات دلالة  
 عليه ايضا يجعل الجازي مضافاً الى الكناية بان يقال ان الجازي  
 ما ليس في الحق المضمون له سواء وجدت قريظة في قوله او لا  
 قوله ان غرضه ان يقرضه او قد مره ان هذا الدليل

الدليل كثبت الذي يتبادر لانه لا يدل على يقين الحق الجازي  
 في دلالة جازيانه الذي من يقينه وان يجرى فيما لا دلالة  
 في كلام الحق في مناهما وانما قال في قوله يمكن ان يكون شرطاً  
 لقوله والحق من عبارة او والحق من ما ذكره انفسه وان كان  
 لا يدل على ان معناه الجازي ما هو دلالة مرجحة لكن الظاهر ان  
 له كنهه خلقه من عبارة كما كان في هذا ويمكن ان يكون من تحت  
 الاقتران الاول وقد مرنا في هذا ان دليل الحق كما يدل على الجازي  
 من حيث الذي لا يدل على الجازي البتة ايضا فانه لا يدل عليه لولا  
 على ان معناه الجازي ما هو وذلك ان الحق الجازي هو في نفسه فقل  
 والذي كنهه لا يدل على في هذا فليتنا مل قوله لكن لا وسر ودل  
 ما لا حاجة له وذلك لما عرفت من ان الحق بالاستدلال هو الجازي  
 حيث كونه الحق في قد مرنا في قوله من ثبات ان الحق  
 المتعلق بالثبوت والذي يستلزم من معانيه الجازية ان في  
 كما فلا حاجة الى يقينه كما يمكن ان يقال ان يكون جزء الموضوع  
 له اللفظ من جازي بالار شرط فكل كلامه على ان الحق هو من  
 الطلب الدليل او على من ان الطلب المطلق من جازي عدل وقد مر  
 من حيث كلامه ان الطلب هو من العقل والذي ثبت في  
 البتة في انما بقوله قوله ايضا قوله والحق ان في كونه قوله  
 واما ان يدل عليه او وسر ولكن كونه قوله وعطف من عبارة



١٠ و سائر ما كان يكون في ذلك الوقت و هو الظهور بطلب كل شيء  
 يكون في ذلك الوقت بطلبه و من المذهب بطلب كل شيء بطلبه  
 المتأخر بطلبه سابقا و هو المذهب و لا يخفى ما في تقرير المذهب  
 من ضعف لا بد من دفع الظهور بطلبه بغيره خلافاً و هو  
 لا يخفى الظهور الذي ظاهره و ما في ذلك من غلطية  
 و لا يخفى الغلط الذي لا يخفى في ذلك و لا يخفى في غلطية  
 الواقع و نفساً لا و بالنسبة الى ما قبله ذلك و ما قبله قوله  
 و المراد به يعني ان المراد بالطالب الله جعله مشتركاً بين المؤمنين  
 انما هو طلب بغيره لا مطلقاً الطيب في طلبه كان لا يملكه  
 لا يكون من غير ما لا يملكه فادنى فانه معتد بها و اذا  
 قد يقيد من عقيدتين كذا كورين لا يكون من مشتركاً بينهما و اذا  
 متعارفان **فليس** في ذلك بطلبه بغيره و ذلك لما عرفت  
 انما ان المؤمنين كذا كورين متعارفان مشتركاً في واحد منهما  
 بواحد من عقيدتين و الذي فلا يكون من مشتركاً بينهما فكل واحد  
 على مسأله و المذهب في الغلط بطلبه بغيره الغلط و من المذهب  
 طلبه بغيره بالوسيلة فيله هذا و يقال ان الاتفاق قد يكون  
 معتبراً في المضاف و قد لا يكون معتبراً فيه فيعتبر المضاف من فيه  
 مضافه فيكون مضافه ليعين المضاف في ذاته في هذا المقام  
 يجوز ان يكون المضاف من فيه متباعدة مضافه و يكون مضافه

خبر فندی

١ ضافتم لتعيين الطلب في ما من غير اعتبار كون من منع  
 منع التملك في ملكه واما ما قيل من انه وجد في المصلحة  
 هو ان الطلب يقال فيه التملك طلب يقضي ومنه ان الذي طلب  
 التملك يملك بترك المانع فغيره ان هذا مشترك لكونه واما ما  
 وجد المانع فيكون كذا في نفسه ايضا فيكون في شيء عليه بالاعتبار  
 نفسه فقط **قوله** هو فنسأل الله في هذا المانع الا ان كان له  
 لنفق من غير ممانعة هو فنسأل الله في هذا المانع الا ان كان له  
 كان بطريق المطالبة بان يطلب التملك فيكون في مقدرة التملك  
 منه ما ورد في المانع و بطريق الابطال بان يثبت في شيء التملك  
 لكونه خلافا واما انما تختلف الحكم من بعض الموانع واما ما  
 عرف في ما لا يمكن له التملك في آخر على ما قيم عليه ذلك التملك  
 فتعلم بطريق المطالبة **بشارة** الى لنا فقهه **قوله** واما انما  
**بشارة** الى انفق واما منعه **قوله** ولا شك في هذا المانع  
 اي الا ان كان منعه في الاقسام الثلاثة كما عرفت **قوله** ايضا اي كما  
 انما يستتبع فيها باعتبار المانع الا ان كان لا يكون الا كذلك والذكر  
 الله ذكره لا يفيد انما لا يتوجه واحد من هذه الثلاثة على التملك  
 والذي واما لا يفيد عدم توجه لنا فقهه عليها فقط ويمكن ان  
 يقال ان هذا التملك واما ان كان لا يفيد ذلك صراحة لكنه يمكن  
 ان يستتبع منه عدم توجه النفق واما منعه عليها ايضا ان كان

سید محمد رفیع افندی و صدراکین  
زاده







محمد زکریا

[illegible]

تقدروا بقولنا فاشترت نقداً بغير شيء قال فيجوز عند الأصوليين معنى السكك  
مما تشاره وهذه الآية وفي قوله تعالى ذكركم خير لكم من دياركم وما بكم عليكم  
الحلف على حد وثق ليس شرطاً أي فامتنعت ما بكم ليحكم لغيركم تقدير  
ولذلك نقلاً الجرائد كونه على الحلف المفسر الأصح فلو قد واضارها  
ضعيف بوجهين يعني من ذلك من تقدير شرطها في عند كونها  
فيجوز وذبح عليها <sup>جواباً عما حمله</sup> اشك كونها فيجوز بناء على ما قدوة الحلف الجدي  
والواقع ذلك الموقوف الحسن كإثبات كونها جارية في أصلها كما ذكرنا في  
كونها عاطفة وإنه مشهور بما بين من نقلاً يعني ما يقع هذا هو  
من الجرائد حتى جعلوا المصلحة ذلك قول عباس بن الوليد <sup>قوله</sup> قالوا  
قوله إن في ما يراد بناه ثم نقول فقد جئنا خراساناً <sup>قوله</sup> إن  
إن في ما قالوا فقد آتت نقول لأننا جئنا خراساناً وإنما صاب  
الكتشاف في كاشفة عبارة ما ذكرنا اختصارها بتقدير شرط حيث قال  
تقدم على ما بغيرت نقداً وفي قوله تعالى فاشترت نقداً بغير شيء قال  
فأبقرت وأما ما بغيرت نقداً بغيرت كما ذكرناه في قوله تعالى فاشترت نقداً بغير شيء  
وفي ما هذا فافهم كونه في قوله تعالى فاشترت نقداً بغير شيء قال  
بتقدير شرط عندكم لكن هذا الكلام مدني بقوله كما ذكرناه فافهم  
في قوله تعالى فاشترت نقداً بغير شيء قال فاشترت نقداً بغير شيء  
لذلك نقلاً الجرائد كونه على الحلف المفسر الأصح فلو قد واضارها  
ضعيف بوجهين يعني من ذلك من تقدير شرطها في عند كونها  
فيجوز وذبح عليها <sup>جواباً عما حمله</sup> اشك كونها فيجوز بناء على ما قدوة الحلف الجدي  
والواقع ذلك الموقوف الحسن كإثبات كونها جارية في أصلها كما ذكرنا في  
كونها عاطفة وإنه مشهور بما بين من نقلاً يعني ما يقع هذا هو  
من الجرائد حتى جعلوا المصلحة ذلك قول عباس بن الوليد <sup>قوله</sup> قالوا  
قوله إن في ما يراد بناه ثم نقول فقد جئنا خراساناً <sup>قوله</sup> إن  
إن في ما قالوا فقد آتت نقول لأننا جئنا خراساناً وإنما صاب  
الكتشاف في كاشفة عبارة ما ذكرنا اختصارها بتقدير شرط حيث قال  
تقدم على ما بغيرت نقداً وفي قوله تعالى فاشترت نقداً بغير شيء قال  
فأبقرت وأما ما بغيرت نقداً بغيرت كما ذكرناه في قوله تعالى فاشترت نقداً بغير شيء  
وفي ما هذا فافهم كونه في قوله تعالى فاشترت نقداً بغير شيء قال  
بتقدير شرط عندكم لكن هذا الكلام مدني بقوله كما ذكرناه فافهم  
في قوله تعالى فاشترت نقداً بغير شيء قال فاشترت نقداً بغير شيء  
لذلك نقلاً الجرائد كونه على الحلف المفسر الأصح فلو قد واضارها  
ضعيف بوجهين يعني من ذلك من تقدير شرطها في عند كونها

[illegible]







[illegible]

و جملہ احوال و تفسیر از آقا حسین  
بنیادی از کتب معتبره و بحوالہ نقل  
از بعضی از علما و متقدمین مع استناد  
مطلقاً مستوفی

فان يقولوا نعم اشعار بذلك قد بر وقيل بانه لا دلالة له على ما  
 المقدم بعد انما كذا دليل مستغنى عن ذلك عن الحق ويمكن ان يكون  
 في استناد الحق الى كذا دليل نوع اشعار بذلك فمقتضى ثبوت ذلك قد مر الحق  
 الجهد مع الحق مع الاستدلال بما يشاهد من حيث يتبع مع كونها عارضا عن  
 الاستدلال بغير قولها مع قياس ما في ذلك قول الحق ما كانت نافذة  
 في طلب الحقيقة او من غير ما قد يكتفى كما انه لا يلحق طلب الحق بنفسه وطلب  
 الدليل اذا كان كل فرع له وخذ في معلوما كذلك لا يلحق طلب الدليل  
 على مقدمة من مقدمات الدليل اذا كانت باسرها بدو حجية او نظرية  
 معلومة لانه وانما جازم لك تجانس المقصود منه انما هو حقيقة او لا يقيد  
 الطلب بها بطرق متعددة لا يمكن توكيد مستغنى عنها ما في قولنا وانما  
 قولنا ليقيد هنا ولم يقل ان لم يكن معلوما قولنا او اختيارا  
 لا محال كلمة اذا في هذا يكون من قولنا انما اشغلت برأيه في بعض  
 زمانه اشغالك بالدليل منه ويراود من ذلك لبعض ما كان يقف  
 مقدمات الدليل نظرية غير معلومة قولنا فيها على جوازها او بحال  
 او في كل حال اذ ليس الا محال كما هو مذهب العقوليين والكتبة كما هو  
 مذهب علماء الصبغة فذكر قولنا وكذا الكلام في اي حال او في  
 في انما هو على مقتضى كذا كذا وكذا وقد وافقنا في عارضا  
 على ذلك كقوله وكونه ليقيد فيها ايضا ما لا يعتد به في القياسية  
 او لا اختيارا محال كلمة اذا هنا بخلاف ما سبق للتبيين كقوله في

[illegible]

١٠

تاریخ







اذ لا يمكن حمل على هذا المعنى بل هو بمعنى الالغاء في حد ذاته  
 ليس بطريق الابطال نال وطا من اجل اننا على كوننا يهيد  
 يكون من وجهها يحصل لزوم بين السابق واللاحق غاية ما في  
 الجواب على هذا التقدير اننا لا نقول اننا لا نحقق في عموم  
 الاشياء واما لا نحقق في ضمن الابطال فافهم قوله وذلك لان  
 النقض لا يحال الى جواب عن مناقشة او مدعى الفاسد  
 في عايشة واصلها انما غصا لولا ان النقض لا يحال  
 ثم وكيف يخصص فيه و هو ان من كان يشاهد نقضها  
 خلف كذا في كذا ليل استلزام نقضه و قد ورد التسلسل  
 ويخرجها ونقض لا يحال في كذا في كذا خاص هو الخلف واصل  
 الجواب اثبات ما هو المراد بان كذا من كذا في كذا في كذا  
 كما يدل عليه ظاهر كلامه في كذا في كذا في كذا في كذا  
 باننا لا نحقق في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 فلا نحقق قوله مع شاهد يدل على ذلك مطلقا في كذا في كذا  
 سواء كانت في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 و كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 بعد اننا نقول واما ما يدل عليه في كذا في كذا في كذا في كذا  
 في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 هذا هو المراد من كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

باننا نقول في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 بشا يدل عليه كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 يدل على لزوم الخلف و لو لم يكن كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 و وجد كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 تحقيق و من ما يدل عليه كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 الى كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 بشا يدل عليه كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 واصل الجواب انما هو كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 مستفاد من تقسيم كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 يدل على كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 حيث ان كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 انما هو كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 فاما باعتبار كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

من غير انما في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا







في حاصله من قولهم وان كانت تفتي في كذا برأيه من موصلة وسند  
التي تفرق من مقدمه معينة بطريق على لينة في كل من من  
تدليل بطريق على لينة ايضا مع انه لا فرق بينهما في تقرير باكي كذا  
فلا يحتاج الى بيان قولك على ما يقتضيه سياق كذا من فانه يفتي  
ان يكون من تدليل في غير ان يكون بطريق على لينة او لا بل  
على ما قررنا على شية كلفقة بقوله من بعض مقدمات تدليل  
والحاصل ان من تدليل بطريق لا يقال بل شا حد وان كان  
مكابر من موصلة كما ان من المقدمة معينة بطريق لا يقال بل تدليل  
عقب من مجموع لكن من غير بطريق على لينة كونه مكابرة كذا في  
التي بل فلك كونه موصلة كما ان من المقدمة معينة بطريق على لينة  
مبين فافهم قولك فان لم يكن من تدليل حاصله انا وانما  
انسياق كذا من يفتي كونه من تدليل من ان كان يكون  
بطريق على لينة او لا بل كونه نقول ان حمل من تدليل كذا مهم  
على كونه موصلة لينة او لا بل واسباب ذلك على ما يليك  
حمل على ابدال التدليل بغيره فترتب ويستلزم التدليل الذي  
ذكره وهو قولهم ان من التدليل في مدعا هو وهو ان يفتي  
في كذا فتنة من بعض مقدمات تدليل او كلها على سبيل  
التعيين او من تدليل او لا بل لم يستلزم كونه فتنة بل  
تدليل كونه من بعض مقدمات تدليل او كلها على سبيل التعيين

التي بين جوازها فيكون من تدليل على طلب التدليل عليه هذا ما  
قالوا واما قولهم انه يجوز ان يكون من جازية لبيان وجهه فتقار  
سياق كذا من ذلك فاما قولهم فظهر ضعف ما يقال ان من  
كناشة هو مردود على ما ذكره واما ان كان موصلة فانه  
وحاصل ما يقال ان الفرق بينهما لا من مقدمه معينة بل من  
عليها والطلب كقضية شاهد ان من التدليل على ابدال او لا بل  
ان دعوى بطلان بلا دليل غير موصلة فتقاربا من مقدمه  
قياس مع كفا سق ووجه ضعفه ان الفرق من موصلة بين من قولهم  
يكتفي على لينة وبين من مقدمه معينة من مقدمات وليس الفرق  
الفرق بين من التدليل على ابدال وبين من مقدمه معينة يكتفي  
على لينة او الفرق بينهما ليس ببحث او يحتاج في ظهوره الى تمام قوله  
على ان عبارة كذا مع تحقق في بعض اثناء انما يرد ما يقال لو دل  
عبارة ان نتج الحق على الفرق بينهما وليس كذلك بل انما تدل  
على خلافه كما في غي ووجه كذا ان الظاهر ان يكون المختار المذكور ان  
من عبارة نقول كذا على ما يفتي في تمام التحقيق فيمن على لينة واما على  
تمام التحقيق فيمن لا بل وانما كونه مدعا بالحق اذ اول والاخر  
بالحق شيئا كما هو يفتي الفرق في كذا ولا يفتي على ما لم يعبارة فلا  
يتجه ان بين اول كذا من كذا واما قوله فظهر ما لا يفتي الفرق  
يشعر على ما في التوجه الى التدليل على ابدال وكناشة فتشعر على



۱. **قوله** يا بني هذا **قشون**  
**مفلون** بالابطال **مستعمل**

۲. **خبر افندي**

۳. **وهذا** ما **انما** **تسعى** **القديم** **مطلقا**  
**سما** **في** **الابطال** **من** **القديم** **مطلقا**  
**اولا** **الابطال** **من** **القديم** **مطلقا**  
**كيفية** **من** **القديم** **مطلقا**  
**كذلك** **من** **القديم** **مطلقا**  
**وهذا** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم**

لا ينافي بين الدليل مع مقدمته غير معينة متبليغ معناه  
منع مجموع الدليل من حيث هو مجموع الدليل سواء كان متبليغا  
مقدمته من مقدماته اوله ولا يخفى انه يقع طلب الدليل على مجموع  
الدليل كطلب الجواز ان يقيم دليله واحد على صحة جميع مقدماته  
او يقيم على كل مقدمته منها على حدة ويملا ثم يستدل بها على كل  
منها على صحة المجموع وكلما كان مع كذا دليل مع مقدمته غير معينة  
منه فعدم تعيين معتبر من جانب المانع لا من جانب كطلب في طلب  
الدليل على مقدمته غير معينة من كطلب بان يقيم دليله على مقدمته  
غير معينة كالصغرى مثلا ولو قال المانع بعد ذلك ليس ثم هو  
طلب مقدمته اخرى كما كان معنا آخر حيث كطلب دونه ايضا باطالة  
الدليل على مقدمته اخرى كما في الاول فاما ما انت فيه و كانت وجه  
ثما مل هو ان طلب الدليل على الدليل ا ما انت يحصل له التقيد  
بكل واحد من مقدماته او بعضها او لم يحصل له التقيد في شيء  
منها ا ما الاول فلا وجه له في مقام المناظرة وانا اشفي و فاشيت  
فيقضي ان يكون مقدمته الى معلومة معينة عنده كذا او بعضها  
فعدم تعيين مقدمته و طلب الدليل عليها من غير تعيين معلومة كونه  
ملتبسا بالتبليس وكتيظ فلا يسمي كلامه وفي وجه فاما ما انت كونه  
فاما من وجه انا انا فلا ينافي ان اشفي وهو ان يحصل له  
التقيد في بعض مقدماته و من بعض يقيقه ان يكون مقدمته



متعينة عندنا واما انما نك من غير ان يكون عدم كقصد في البعق  
 لعدم علمه بكونها مقدمة كما لو اورد دليل على حجة شكل  
 الاول سبابة القصر و لم ينعكس ان يكون جواب القصر على  
 مقدمة لكن يعلم انما هو في خلافه فيطلب دليله على ذلك لئلا  
 مع انه مقدمة من غير معلومة له و غير متعينة عندنا واما انما لنا  
 فلا من لوم هذا الوجه لول على ان كلفنا الاجابة ايضا بغير  
 بل ما ينشأ من هذا الوجه فيها كما كان في قوله واما ما يقال  
 بغيره حاصله انما ذكره القوم لا يورد عليه مناقشة خارج بناء  
 على ظهور الفرق بينهما لكن يرد عليها ان يكون عدم صحة  
 قد يلبس بجميع مقدماته بدعيها او ثبوتها فذلك يحتاج الى شاهد فذكره  
 من الدليل بل هو شاهد مطلقا مكابرة بالعبارة فيكون بعض  
 انما لا نقض انما كابر القوم ان ثبوتها و لا جواب عندنا  
 بانها هذا العقل و اختلف في شاهد لوم كونها تعسفا  
 اذ لم يعتبر القوم كذلك مرجعا الى وجود ذلك من اشارة  
 ما ليس مستلزما ان يكون كذا في التوجه بدعيته منعا جردا و ان  
 لا يكون لها حد مختص في ظرف الحكم في الدليل و استلزامها و  
 آخره كذا لا يمين باطل في الحقيقة فاعلم ان غصا سر فيها  
 نالا يرا و يلزم حاله فاعلم قوله فيقيد نظر خبر لقوله واما ما يقال  
 و حاصل ذلك انظر انما كذا مما ذكره كذا من كون تعسفا و استلزام

٨٢  
 و استلزام عدم كونها متعينة بدعيته منعا جردا و استلزام  
 عدم غصا سر لها حد في تخالف و استلزام انفسا في جبر كذا  
 فقوله انما لنا هذا اشارة الى منع قول و قوله و نقصد  
 اشارة الى منع ثبوتها و قوله و كذا في اشارة الى منع ثبوتها  
 و لا شك ان بدعيته يرد عليه انما يرد في فساد الدليل لانه  
 ينفك ما بينه و فساد الدليل بالذليل و كذا في ما كان مع صحة  
 كذا ليس بدعيها بل على كذا في ما لا يصدق عليه ذلك على  
 انما في غير المقام من شاهد كذا في ما لا يقال كذا في ما  
 مقام من شاهد ما يندكر معه فاما ان يقول ما يدل على فساد  
 الدليل بالذليل يستدل به على فساد كذا في ما لا يقال كذا في  
 ذكره في حقيقة فلا يلزم من كونها شاهد كذا في ما لا يقال كذا في  
 ان كذا يكون للذليل التوجه بدعيته منعا جردا و لا يلزم  
 كذا في ما لا يقال كذا في بعض كذا في ما لا يقال كذا في  
 ان كذا في الدليل من كذا في ما لا يقال كذا في ما لا يقال كذا في  
 في نقض من تحقق مادة كذا في تحقق كون عدم صحة الدليل بجميع  
 مقدماته بدعيها و لا يميز معلوم فلا ينفق في الحصر كذا في قبل عقل  
 ان يكون كذا في و فاعلم قوله و انما كذا في ما لا يقال كذا في  
 تقريره انما يقال و انما استلزام بدعيته فساد الدليل كذا في ما لا يقال كذا في  
 انما استلزامه لكن كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في

حجة في قوله



والله اعلم  
بما ينشئ  
في القلوب  
والله اعلم  
بما ينشئ  
في القلوب

[illegible]

ثاني كما زعمنا من احوال نماظها ايضا ان يكون مترددا في مجموعها  
من حيث هو مجموع من غير ترددي في مقدمتها واصل منها على يقين باليقين  
او الحكم بينها وجمع من حيث هو مجموع من غير حكم بينها واصل منها  
على يقين قوله ويجوز دفعه وحاصله انه تصورنا ان يكون انما ترد  
على يقين ان يكون انما ترد ايضا او كانت تلك تصورنا متحققة  
قطعا وكذا في مجموعات الوصل تحقق تصورنا المذكور في نادر  
مواقع جرمنا والماد فبقية نماظ من حيث احوالها الكثيرة لتوقعه وكوثر  
كثرة وقوعها ايضا فلما ان يقول ليس للماد حقا لثبوت بل لعدا  
انما هو بيان اشتداد حكمه على كونه بايرا ويعني حصوله في شئ ووقوعه  
في مقام نماظرة شئ لا يجد عامر حاله ان يقول مراد حصر كل مضم  
في مقدماته كذا في الواقع على سبيل الكثرة وتبسيطه وما ذكرنا  
من حصوله الى ان يكون نماظها متافقا ولا متافقا ليس واقعا  
على ذلك على سبيل هذا الذي ذهب اليه ما في ذلك عن باب من الضعف  
من جهة كونه خلاف البناء في عبادة في الامم والحاشية وكما  
عننا بان هذا هو الذي غير متصورنا ان عدم مترددي في واصل منها  
على يقين يثبت ان يكون حاكما بعضه كل واحد منها ومع ذلك بذلك  
لا يتصور المترددي في مجموعها لا يمكن ان يقال انه يجوز ان يكون عدم المترد  
في واصل منها على يقين لعدم الحكم بكونها مقدمة لكن يعنى مجلد اش  
الذي ليس خلافه في مجموع مقدماته من حيث هو مجموع فيطلب دليله



على ذلك كذا يلبس ما هو نظيره فيما يلي فتذكر قولك كما ينبغي ان يكون  
 وتجا الى ما هنا باعتبار ما قبلها فتدبر في حقيقة ما نحن قوله  
 وما ينبغي ان يكون عطف على قوله فيما هنا ظاهره وحاصلها ان هذا  
 المقسم فاسد لانه لا يقابل بين القسم الاول منها وشي من القسمين  
 الاخرين بل لا بد من تقابل بين المقسم وذلك في شكله في قسمين  
 الاخيرين يمكن ان يقع في قسم الاول ويتداخل فيما في امره في  
 الحاشية كذا في قوله على ان هذا ظاهره فانظر فيها وتامل قوله  
 كما اشار اليه الحاشية اخرى وهي قوله انما قلنا في حكمة بفساد  
 واحد منها لك يجمع فلهذا قلنا مع انك كذا في امره في قسمين  
 الاول وكذا في القسمين وبين الاول على وجه ذكرناه انفا انتهى  
 قوله ويمكن توجيها ذلك اي توجيها المقسمين على وجه عطفهما على  
 بين القسمين وليس ذلك بعد قاصدا عما كان ما يقدر عليه الاول  
 وحاصلها تقف في تقصيل تقريظ لا غناء لا تقابل بين القسمين  
 وشي من القسمين وانما يكون كذلك لولم يكن قيد لوجه مقبول  
 في المقسم وليس كذلك بل هو معتبر في كل قسمين لولم يقيد  
 في نفسه تقسيمه الى ان يجمع المقسمين مثلا فتمت انما المقسمين اليها  
 الا يرى ان الحيوان مطلقا اذا قسم الى اقسامه فلهذا لم يكن  
 مخصصا فيما بل كان مجموعها متماثلان في التقسيم ان كان  
 الاول قيد المقسم بالوجه كذا مطلقا كذا معينة فالجواب الواحد

في مقابلة الاقسام  
 في كل منهما  
 وجه التقدير في قوله المقسمين  
 في كل منهما  
 وجه التقدير في قوله المقسمين  
 في كل منهما  
 وجه التقدير في قوله المقسمين  
 في كل منهما

الواحد بالوجه اما ان كان ما بعده وليس هو مما مند وجايد وتن  
 على ذلك التقسيم الى الاقسام والاشخاص ما حققه السيد  
 في حاشية الفلاح فاذا كان قيد لوجه معتبر في المقسم كان تقريظ  
 الكلام هكذا ان كان لناظر من حيث انه واحد بالوجه انما يكون مقبولا  
 في وانما يكون حاكما بفساد بعض منها وانما يكون حاكما بفساد الجميع  
 من حيث هو طبعي فالقابل بين الاقسام على هذا التقدير ثابت لا شك  
 فيه والعدول الى كذا كذا ثابت كان واحدا منها لكونها مركبة من قسمين  
 لا سيما واحد اخر جوه من المقسم فلا بد من تقسيم المقسمين على  
 عدم تقابل بل قوله ان المقسم اعتبارا به بين ما ذكرناه انفا بنا  
 على ان المقسمين تقسيم حقيق ولنا اننا نقول ايضا ان المقسمين يجوز  
 ان يكون اعتبارا به وقد احييت معتبر في الاقسام الاعتبارية فيكون  
 فان الكلام على هذا اننا نلاحظ في مقدمات المبدأ انما مترد في  
 بعض منها من حيث انه حرة ديا وانما حاكم بفساد بعض منها  
 من حيث انه حاكم بفساد بعضه وانما حاكم بفساد الجميع من حيث  
 انه كذلك فالقابل بين الاقسام ثابت لا شك اننا نلاحظ فيها  
 من حيث انه مترد في غيره من حيث انه حاكم بفساد وح عطف تقابل  
 بينها اي وجه اعتبر قيد لوجه في المقسم وكانت المقسمين كذا  
 من قبل اجتماع الاقسام وكان المقسمين اعتبارا به وقد عرفت  
 في كل قسم عطف بل بين الاقسام كلها فلا بد ان لا تقابل

على التقسيم الحقيقي  
 على التقسيم الاعتباري  
 على التقسيم الحقيقي  
 على التقسيم الاعتباري



بين القسم الاول وثاني القسمين الاخيرين فلا يحس بجزءها مقابلا  
 جعلت احدهما مقابلا للآخر فتدبر قولهم لكن ياتي منها اي في قوله  
 المذكورين فيقيد ثلثات بقوله فيمن حاكمة بقا وواحدة منها على اثنين  
 ثلثا جميع مع قسمين ثلثي كالمصنف عاشرية وذلك لان ثلثا مستحق  
 في قسمين الاولين فيقيد ثلثات بما في الاجتماع بالوجهين المذكورين  
 يعني ان لا يقيد القسم ثلثات ايضا باستثناءه بل يترك قسميهما  
 غن ولا تلتفت الى ما بينك ويقال قولهم وما ذكره اي ياتي فيها  
 ايضا ما ذكره في بيان حكم القسم ثلثات وذلك لما ذكره في قوله  
 لو لم ينفق القليل في واحد اقل من ربع اجماع مع القسمين  
 لم ينفق قوله او مقصليا في ما في بعض نسخ قولهم فاما ما اشار  
 اليه في عاشرية الاولى اي مقصدا بقوله اقل من ثلثا فقولهم في  
 قوله ذلك اي في قسمين قولهم من اجل الحكم في واحد من  
 تقصيرا في قوله انا انما انا لا بد من صحة بل في القسمين فاما ان يكون  
 بد منه فيمكن ان كان له انفصال بين الاقسام فيمنع الجمع واما اذا  
 كان في من غنويين انما يكون في قسمين من الاقسام فيجوز ان  
 الجمع بينهما يكون في وجه ما ذكره في شروع من انما اقل من ثلثا  
 يجوز ان يكون ثلثا فثما اجماليا ايضا وان لا يكون ثلثا فثما  
 وان ثلثا فثما ثبت في اسئلة بين المنوع الثلثة باعتبار القسم الاول  
 ايضا وانت تعلم ان هؤلاء اسئلة ليست الا ما ذكر في الوصل انتهى وفيه

٨٦  
 وتوضيح ان ثلثا فثما في اقسام مائة في بعض منها على اثنين يمكن  
 ان يكون حاكما بقا وبعضها غير منها في بعض ان يكون مقابلا للثليل  
 عليها يكون ثلثا فثما ايضا في اثنين بالذليل والبقية فساد  
 الحكم فيكون ثلثا فثما اجماليا في ثلثا ايضا في اثنين بالذليل  
 والبقية فساد فثما في الحكم ببقا فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما  
 يطلب ثلثا فثما فيكون ثلثا فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما  
 فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما  
 في الوصل الا في قسمين ثلثي فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما  
 الا في قوله وطا فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما  
 بين الاقسام وانما يكون كذلك لو لم يقيد قسمها في ثلثات  
 بقيد فقط واما اذا قيد ابد فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما  
 فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما  
 ما في جواب يكون مقصودا ان المذكور ان في حق اجتماع القسم  
 الاول مع ثلثي ومرة اجتماع ذلك القسم مع ثلثات واسئلة في  
 بين الاقسام ثلثة تركها حاله الى المقايسة لا مفر من كونها  
 فاما اذا على احوال المفردات على احوال الجمعيات يكون  
 او انفصال في كل من طبع بين الاقسام ثلثة يعني ان لا يكون احد  
 بعض هذه الاقسام في بعض اخرى يلزم عدم مقابلة وانما  
 لم يقيد القسم ثلثات ايضا بقيد فقط كما في ثلثي فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما فثما

انما لم ينفق



أما بعد فقد قد على القسم الأول  
فكلمة مقيد بقيد فقط وأما  
على القسم الثاني فكلمة مقيد بها  
أيضا ولكن القسم الثالث مقيد  
بجواز ولا يغير حاكمه فساد مقيد  
منها على التعيين فانه مقيد

بمنه في ذاته فانه مقيد الثالث لا يقيد قائله القسم الأول فقط  
ولا على القسم الثاني فقط كما لا يخفى فاما قوله فسادا فانه لا يفسد  
في ذاته فسادا لعدم وجود اداة الانفصال في الكلام من غير  
لكن يمكن جملة على الانفصال بمعنى مقام قوله ولا حاجة الى اعتبار  
لما في من ان مراد بانه اختلال في كلامه في نفسه في ذلك  
يصلح بالمراد بعض القسم قوله القسم الاول ان يقال في حاصله  
ان مراد قوله ليس ان الكلام مشتق لا انفصال في يره  
انما لا انفصال في ذاته من كلامه بل مراد به انه يمكن جملته من انفصال  
بمنوع من قبله وليس كذلك لانه مراد به ان الكلام انفصالا في قسميه  
وباعتبار قيد فقط في القسمين الاولين يكون مقيد مرات  
معدود زمانا واسطتين لكن ترك ذكرهما في حاله الى ان يقاسم  
حتى يرد انه فاكور في مشهور بل مراد به انه ذكر بعض  
القصور مع قيد فقط وترك بعضها في حاله الى ان يقاسم فلو ورد له  
لكن كمل منها في خلافه فانه مراد به اداة انفصال في ذاته فانه لا  
فناء في اليمين في قوله في نفسه في تفسيره وهذا هو جواب  
بمعنا في الضعف فقط قوله بل يمكن اعتبار في القسم الاول  
وذلك لان القسم الاول لما قيد بقيد فقط لم يمكن ان يجمع مع الثاني  
والثالث ويتداخل فيها والثالث مقيد بقوله غير حاكمه فساد  
واما قوله في الحقيقة فلو يجمع مع الثاني ايضا فيحصل تعقيل

بانه انقسام قطعا في ذاته فلو بقي القسم زمانا فانه لا يفسد  
بغيره كما قام بل حصوله الا في اية صورة اجتماع القسم الاول  
مع الثاني يكون داخل في القسم الثاني وقصوره الثاني في صورة اجتماع  
ذلك القسم مع الثالث في الثالث فاما قوله فسادا فانه مقيد  
اي وليس سلفا انه لو كان في اعتبار في القسم الاول فقط وجملة الى  
اعتباره في القسم الثاني في حصوله تعقيل بين القسمين لكن نقول  
انه يلزم من هذا بنا على اعتبار وان كان في في القسم الثاني فقط  
الا جازي انه لو كان في مقيد برأيه فسادا ليجوز من حيث هو جازي  
فاذا سلبنا الثالث كما يتحقق ذلك في نفسه فانه جعله من حكمه وانما  
قال بمبادر ولا يمكن ان يكون القيد بقيد فقط في القسم الثاني  
لسبب الاول فقط لكنه خلاف المقادير قوله فانه لا يفسد اعتبارا  
وانما قال فانه لا يفسد في ذاته ان يقال ان جريان المقيد في اجتماع  
اليمين في الحكم بفساد الجزاء فانه فساد الجزاء يستلزم فسادا في الحكم  
مع فقط النظر في اجتماع القسمين في الثالث فلا يرد ما يقال ان يلزم  
في هذا الاجتماع الثالث مع الثاني ان يقيد الثالث بقوله غير حاكمه  
لذلك يجمع الثالث مع الثاني فانه قوله اختيارا للظن ان سلب  
فان طلب الدليل من حيث تعيينه فسادا بالدليل كما لا يخفى قوله  
على تامل فان عدم ملازمة الحكم لطلب الدليل فانه لا يمكن ان  
مظهر حاله وانما اذا خافه فلا فاع في قوله فانه لا يفسد في ذاته

منه في ذاته فانه مقيد الثالث لا يقيد قائله القسم الأول فقط  
ولا على القسم الثاني فقط كما لا يخفى فاما قوله فسادا فانه لا يفسد  
في ذاته فسادا لعدم وجود اداة الانفصال في الكلام من غير  
لكن يمكن جملة على الانفصال بمعنى مقام قوله ولا حاجة الى اعتبار  
لما في من ان مراد بانه اختلال في كلامه في نفسه في ذلك  
يصلح بالمراد بعض القسم قوله القسم الاول ان يقال في حاصله  
ان مراد قوله ليس ان الكلام مشتق لا انفصال في يره  
انما لا انفصال في ذاته من كلامه بل مراد به انه يمكن جملته من انفصال  
بمنوع من قبله وليس كذلك لانه مراد به ان الكلام انفصالا في قسميه  
وباعتبار قيد فقط في القسمين الاولين يكون مقيد مرات  
معدود زمانا واسطتين لكن ترك ذكرهما في حاله الى ان يقاسم  
حتى يرد انه فاكور في مشهور بل مراد به انه ذكر بعض  
القصور مع قيد فقط وترك بعضها في حاله الى ان يقاسم فلو ورد له  
لكن كمل منها في خلافه فانه مراد به اداة انفصال في ذاته فانه لا  
فناء في اليمين في قوله في نفسه في تفسيره وهذا هو جواب  
بمعنا في الضعف فقط قوله بل يمكن اعتبار في القسم الاول  
وذلك لان القسم الاول لما قيد بقيد فقط لم يمكن ان يجمع مع الثاني  
والثالث ويتداخل فيها والثالث مقيد بقوله غير حاكمه فساد  
واما قوله في الحقيقة فلو يجمع مع الثاني ايضا فيحصل تعقيل

أما بعد فقد قد على القسم الأول  
فكلمة مقيد بقيد فقط وأما  
على القسم الثاني فكلمة مقيد بها  
أيضا ولكن القسم الثالث مقيد  
بجواز ولا يغير حاكمه فساد مقيد  
منها على التعيين فانه مقيد

فقد كمن



وجوب الامر بالصدق  
فيكون ان يكون ما لا يلبس به  
فيكون ان يكون ما لا يلبس به  
فيكون ان يكون ما لا يلبس به  
فيكون ان يكون ما لا يلبس به

فانما يكون ان يكون ما لا يلبس به  
فيكون ان يكون ما لا يلبس به  
فيكون ان يكون ما لا يلبس به  
فيكون ان يكون ما لا يلبس به

بمنه

اعتبار قيد فقط ١٥ اي ما ان عدم اللابسة بين ما اقباه غير اولو  
لم يعتبر لغيره ان يكون ما لا يلبس به ما جواز تروده في مقدمه  
ما حيزي مع كونه حاكما بفساد مقدمه معينة لكن اللابسة في كلام  
مشايخ ان يكون ما لا يلبس به مقدمه الى حكم بفسادها كما  
مقدمه اخرى فقط **قوله** وقد عرفت ما بيننا من ان التبادر  
من قيد فقط في القسمين سبب الاول والثالث معا مع كونه  
في القسمين التفسير كما جازي مع انه جعله من حكمه **قوله**  
او اولي ان يقال انه وذلك كونه مستلزما لكن بفساد الجزء الحكم  
بفساد الكل على ما مل كما كوني واما استلزام فساد الجزء فساد  
الكل فقرب من يقوله كما ان يكون في صحة ان يتبين بالذليل  
او البين فساد الكل استلزام فساد الجزء فساد الكل من غير  
حاجة الى الاستلزام بين الحكمين **قوله** ويمكن توجيه العبارة  
في كونه اشارة لما توجيه قوله او اولي وهو ان يقول **قوله**  
كما اشار اليه غاشية حيث قال اي من حيث انه جزء كما هو المتبادر  
من عبارة تدبر ان في ذلك كونه من قيد الكل ايضا بحيث  
الكلية هذا وانما خبير بان يقيد الجزء في عن قيد الكل فالحق  
**قوله** وفيه ان الاستلزام من بعد فانه يجوز ان يكون فساد  
الكل لا فساد الجزء لزم ما بينا بالحقه او حتى فلا يلزم  
من الحكم بفساد الجزء الحكم بفساد الكل **قوله** انما انما قرأ

على

ما الحكم بطريق النطق او كانه قال احاط هذا الحكم يستقيم كونه  
نزد ما يصدق عليه محتمل من كل وجه كونه مستقيم فقال فما نحن  
في ذلك جميع مقدمه فاسد لا يستلزم ان يكون يحقق ما هو متحقق  
فما يصدق عليه محتمل من كل وجه بالكلية كونه غير بان في  
مثل هذا المقرب من غرضه بل في مثل هذا المقام من معارضة  
على دعوى متممة بان يقال هذا الحكم مستقيم كونه غير ما عليه ما  
يصدق عليه القسمين لم يخرج من قوله المذكور مع انه في القسمين  
وذلك انما يشايخ في نطق تعريف والحكم هو معارضة كما كوني  
على المنهج ولا يبعد كونه مستلزما بان النطق المعارضة وبنها  
بدين عطف او مستند كل يلزم قبض **قوله** في يكون الجواب انما انما  
انما بقوله والعقل بان غيبه وقرين انما في المقرب اي كونه  
كونه محقق كونه فاما يصدق عليه القسمين كونه في غيبه من وجه  
والقسمين انما هو كونه محققا فاننا نقول **قوله** فزوه بان لولم  
وذلك انما في النطق كونه جازي المقارن بالشيء الذي هو خلاف  
وقوله انما هو كونه ما دام مولد في مقام السند والنطق كونه جازي  
او مراده على السند من وجه كونه كونه بان يقال فلو كان ما مراده  
في صريح الذليل اشارة الى قوله او رددت في صورة النطق  
الا جازي فبذلك **قوله** انما يقال انما هو كونه وقرين كونه  
على هذا ان يقال انما كونه كونه فاما يصدق عليه القسمين انما







عليه وسمي المثلث كما تم تمييزه فلو فرض في مادة من مواد الفقه  
 اصله كذا قد عرفت ما فيه فذكر قولنا وفيه ان هذا انما يتراءى  
 حاصله ان الفرق المذكور في ما ذكره كذا في كل مادة في الحقيقة  
 في غاية من مائة كذا يكون للسانك على مقبلا ومقدمة على الحقيقة  
 وانما في مادة يكون له على مقبلا وما كذا لك فلو مع في غير حواجر  
 وعدم كونها مقبلا في هذه المادة ايضا وبوجه ايراد المنوع الثلاثة  
 جميعا على ذلك واحد قولنا كذا اذا اجتمع المنع مع الفقه في تلك  
 ايراد الفقه او المعارضة في صورت اجتماع المنع مع الفقه او المعارضة  
 بينه في تيسر المنع فيوجد الفروض بناء على التيسر والعلل في التيسر  
 لهذا انتهى وكذا في عليك ما فيه قولنا الفقه انما يستجيزه حاصله  
 اثبات الفرق بينهما وبين الفروض المذكورة بان الفرق في الحقيقة  
 في نوزمها واما في تحقق بالنسبة الى كل فرد من افرادها فيكون  
 الفروض المذكورة وهذا يعني في الفرق وتجزئتها مطلقا دون  
 الفروض المذكورة هنا ولانك ان تقول ان كل واحد من هذه  
 من قبيل من المنع وليكن جوابا مطلقا كما جعلوا الفقه والمعارضة  
 عند عمل جنسها ومقدمة بينهما من قبيل الفقه والمعارضة  
 وحكما جوابا مطلقا وايضا ربما لا يمكن من تلك المقدمة  
 كونها يقينية فما انعقد عليها الا جماع فيكون لطلب الدليل عليها  
 مقبليا لوقت العمل ووقت الخطاب ايضا في شمل دليله بالطلب

حجة اخذت

90  
 بها طلب المصدا وسمي المثلث كما تم تمييزه فلو فرض في مادة من مواد الفقه  
 مقبلا كذا ما عليه الا جماع في تحقق الفروض في نوع ما من جنسها ايضا  
 كافي نوع الفقه والمعارضة والعلل لذلك امر بالتدبر ويمكن ان يكون  
 وجهه الاشارة الى عدم اعتبار الاطراف في العلوم الشرعية فلتأمل  
 في الجوز كذا قولنا وقاير في كل عصر الاية في ذلك فذكر  
 كذا في ما يصدق عليه الفقه في كل عصر في ذلك فذكر  
 مناقضة وكذا نقضنا اجماليا فقلت كلام الفقه في الدليل فيها  
 فلو استيقض حرم وظائف على انفسه في النوع الثلاثة فلو مناقضة  
 ومناقضة بالادعاء الفقهية كانت على ادعاءها لا مقدمة في الدليل  
 مستدركة وكذا احتياج الى مقدمة اخرى فيها وانما يستلزم  
 كذا في ذلك انك من تلك المدمات الدعاء فمنا قوله على كذا  
 سيما الاخير حاصله ان مناقضة كما عرفت في مقدمة  
 الدليل في مقدمة الدليل ما يتوقف عليه صحة الدليل وكذا  
 كذا كون ما يتوقف عليه صحة الدليل في حين المنع لا سيما الاخير  
 يعني دعوى الاستلزام فانما ليس فيها شبهة توقف الفقه عليه  
 بل لو كانت توقف كانت بالاكس كما في خلاف الاكس  
 في ان توقف الفقه عليه يستلزم توقف عن نفسه بناء على ما  
 صرح به ابو طالب ابن الحنفية من ان صحة الدليل عبارة عن غلبة  
 وهو عين الاستلزام الذي هذا فيك انما قد حمل كلام الجيب

ضد ركوسن







الاول لا بد من دعوى مدعى استدلاله مقدمة فاما لو توقف عليه صحة  
 الدليل قطعا واما دعوى استدلاله فالدليل الذي قاله المستدل  
 لو بدت يدعي معنا انه لم يستلزم للدعي والاولى يقع دليله كونه  
 دعوى الاستلزام فاما لو توقف عليه صحة الدليل فيكون له طلب بها  
 مع هذا ما نفي فذكر **قوله** ويحكم جواب عن ادعاء من  
 اي من فقره كونه بالدعوى المذكورة وحاصل هذا الجواب انما هو  
 بانماست دخول الدخلة كدعوى **قوله** لو استلزم فاما لو  
 عليه لا فيما استلزم الدليل الذي انما في صحة كونه واما في  
 كما هو شأنه فيكون ما يتوقف عليه صحة الدليل قطعا فلو ادعى  
 توقف لتقدمه بالحق عليه فانه في ترتيبه بعد كل واحد فان **قوله**  
 انما في نظر ما استلزم الدليل الى ما اخر مستلزم فعدم كفايته ذلك  
 الدليل في الاستلزام فيصير الى الدخلة الاستلزام فيك  
 انما في الدخلة الاستلزام فيفيد لظن واما الدخلة بانها لو بدت من مقدمة  
 اخرى فيفيد له كونه كايلاف من ادعاء المعلق اذ لا بد من  
 مع الدليل والمقصود من كل واحد المقتضى فكيف يكون  
 هذا الدخلة وجعا الى الدخلة الاستلزام ففصله عن ظهور  
 الرجوع انتهى وكذا في بطلان ما في **قوله** كما هو تبادر اي الاستلزام  
 فانه لتبادر من كون في مستلزم ما في آخره ان يكون في الاول  
 سببا لتحقق في الثاني كما اشار اليه في حاشية التذييل **قوله**

هذا هو الذي في المتن

**قوله** وانما في ترتيبه بعد كل واحد فان **قوله**  
 وفي مقدمته مستلزمة لوجوب سببا بناء على ما من استلزام  
 الدخلة في خارج فاذ انما في ترتيبه استلزام في  
 وما يفتقر الى الدخلة الاستلزام وفيما لو كانت الدليل مستلزم  
 على مقدمته مستلزمة فيستلزم للدعي لم يكن الاستلزام فاما لو  
 عليه في الدليل اذ في خفاء في صحة ذلك الدليل مع كونه مستلزم  
 للدعي بناء على هذا الاشارة فلا يتبع ما قصد هذا الكلام من انما في  
 فانما في التبادر واما في صحة كونه واما ما في قوله فيقبل  
 فيبين الطريق ومن خارج من قانون لنا فاما في انا واما في  
 في كل واحد من الحقيقة كما هو في المتن وكذا في ذلك البطلان في  
 انما في الدخلة اخبرنا من كما ترى من قبيل تعيين الطريق كونه  
 كما قال في **قوله** في كل واحد من الحقيقة كونه فذكر **قوله** وفيما في  
 بما يسمع وحاصلها انما في الحاصل ايضا كونه كونه الدخلة المذكورة  
 فاما بعدد عليه فليس في الدخلة هو كل واحد من الحقيقة في الدليل بطريق  
 الحقيقة وهو الحق في الحقيقة يتعلق بما يتوقف عليه صحة الدليل  
 ومن الدخلة كونه انما في منوع مجازية يتفق بدعوى في  
 كما مدخلها في صحة الدليل بان يتوقف عليها في انما كانت  
 مقارنتها على سبيل الترتيب في خارج فانه في كونه كما انما في خارج  
 من الاستلزام فوجها لا يظن بطلان واما في طلبها لو كانت داخل

هذا هو الذي في المتن  
 حيث قال في شرح المطالع  
 ان هذا مقدمته مستلزمة  
 في ما استلزم اي في بيان  
 الاحتياج الى كونه

هذا هو الذي في المتن  
 في بيان الاحتياج الى كونه  
 في بيان الاحتياج الى كونه

فاما قلنا على سبيل الترتيب  
 لا ترتبها في الخارج ايضا  
 في حاشية المتن كما سبق الاشارة  
 اليه



۴. اتفاقاً بلخ و ما صله اینها خلاف  
ما یستلزمه کبریا است مستحکم

48

وإذا دلت نسبة التشكيك  
فإنه من

والله أعلم بالصواب القسطار



بالمساوات وغيرها بل هذا بالقياس إلى نقيض المقدمتين  
 هو مقصود المنع وهو نقضها كما لا يخفى بل لا يمتنع فيكون نسبة بينهما  
 من قبيل نسب بين قضايها كما هو المشهور وتوضيهاً أن نأخذ  
 نقيض المقدمة الأولى وقياساً نثبت اليأس فلو كانت كلما تحقق النقيض  
 تحقق كسند وبالعكس فلو لم يكن كذلك لكان تحقق النقيض بدو كسند  
 فلو كان خفياً وان كان بالعكس فلو لم يكن كذلك لكان تحقق النقيض بدو كسند  
 فلو كان لا يثبت كسند وبعده زوج لما يجوز أن يكون فرداً فقولنا  
 الأول زوج مقدمته ثم وقلنا الأول زوج ليست زوج نقيض  
 تلك المقدمة ثم ومفهوم المنع وقلنا لما يجوز أن يكون فرداً  
 كسند المنع وما وقلنا الأول زوج ليست زوج وهو نقيض  
 المقدمة الأولى ومثال كسند لا تحقق قول الثاني لا يثبت زوج  
 لما يجوز أن يكون ثلثه فقولنا الأول زوج مقدمته ثم ونقيضها  
 أنه ليس زوج وقلنا لما يجوز أن يكون ثلثه كسند المنع ونقيض  
 منها ثم نقيض مقدمته لم يحقق بدو ولا لا يثبت من انتفاء  
 كسند بثبوت الزوجية كما لا يخفى ومثال كسند الأول قول الثاني  
 كسند أنساناً لما يجوز أن يكون حيواناً فقولنا أنساناً  
 مقدمته ثم ونقيضها أن ليس أنساناً وقلنا لما يجوز أن  
 يكون كسند المنع وذلك لأنه لا يلزم من تحقق قولنا أن حيواناً  
 تحقق قولنا أن ليس أنساناً وهو ظاهر فلو أن كسند الأول ليس

قولنا في المثال الأول كسند المنع  
 نقولنا الأول زوج ليست زوج  
 وقولنا في المثال الثاني كسند  
 المنع لا يثبت من كسند في المثال  
 الثالث كسند المنع فلو كان  
 فلو كان بالتفطن

ليس يحقق عند الجمهور كسند كسند ما لا يلزم والدائم  
 ليس يلزم وما لا يثبت كسند كسند قدس كسند كسند  
 أي كما يفهم من بعض النسخة وما لا يلزم به كسند كسند قدس كسند  
 في حاشية شرح حكمه كسند في بحث طهوت وقلنا لا يثبت  
 أن يكون كسند ما لا يلزم به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند  
 بقى من نأخذ وموانع على كسند كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند  
 ما ذكره المنع يبرز كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند  
 قد يكون بين نقيض مقدمته كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند  
 لما يجوز أن يكون زوجاً فلو أن كسند كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند  
 المنع فلا يقع حصر كسند كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند  
 بالكلية كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند  
 في نسبة بين قضايها وهو كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند  
 يجب المقدم والملاك في قولنا كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند  
 كسند تحقق نقيض مقدمته المنع بالعكس وكذا يجوز وخصوصاً  
 كما أنشأ اليأس وما كسند بين المقدمات فأنما في كسند المقدم  
 والملاك ما حققه كسند كسند قدس كسند في حاشية المطالع  
 حيث قال وأما كسند كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند  
 ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند  
 ومعناه المنع يستعمل به في تال صدق كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند

هو أن كسند كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند  
 المقدمته كسند كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند  
 يقال كسند كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند  
 كسند كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند

وهو كسند كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند  
 كسند كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند ما لا يثبت به كسند



ای کا معتبر فی الصدق **مستحق**

کذا لك فبقية موجود وحقوق ايضا ولسبب لبقية بين قضاي  
من هذا القبيل ومن لا قول ما ذكره تصور مثل قضاي  
وكانت على غير الصدق يراود بحقوقه كانت مستلزما بحكمة في يقال  
منه القضية مساوية في نفس الامر في حقيقة فيها استاذ انما  
كل احد في كل من ب بالصدوق صدق كل من ب واما كانت معناه  
كلما حقق في نفس الامر معناه القضية الاولى في حق في القضية  
الثانية انتهى **قوله** وبما يقال انهما واه في واما صلا  
ان كانت كلما حقق خلفا تحقق فمستند في كل من ب واه في تحقق  
خلفا بدو فمستند في الاخرى واما كانت بالعكس فهو الاول **قوله**  
سواء كانت مع تحقيق في اي سواء وجد ذلك فمستند في نسبة  
مع تحقيق في مقدمه بان يكون مستند مساويا مثله في ايضا اول  
بان يكون كذلك كما اذا قيل ان كل متغير ما واه في كونه  
محتاجا الى بيان في مستند واه في مقدمه مساويا في  
كلما تحقق الاحتياج الى بيان في تحقق خلفا وبالعكس واه في  
مساوية ليست بمحققه في مستند واه في مقدمه على ما كان في  
وكذا الكلام في العموم في نفس **قوله** وفيه انما في  
مستند من قبيل ان فيه اشارة الى ان كونه مستند في مقدمه  
ليس بجزء من بل يجوز ان يكون له بالثبوت من غير القضية  
لذلك كونه في مقام مستند واما ان لا نفسها كما يشعر بذلك

قوله ايضا اي كما كانت  
مساوية لخلاف مقدمه المستند

حيث في كل من مستند في قبيل  
الصدق يقاتل فافهم

بذلك قوله ان يجوز ان يكون كذا وما يورد في مؤذاه ولو شك  
ان الجواز والاحتمال من قبيل تصور قول مستند خلفا مقدمه  
من قبيل تصور استلزام في جميع الاحتمالات فيها واه في تصور است  
فيكون خلفا من قبيل تصور است **قوله** فافهم ان نسبة بينهما  
ليس على ما ينبغي لما عرفت انما يشترط بين القضية والمفرد  
نسبة بالساواة وغيرها ولاننا ان يقول ان خلفا واه في  
مساوية القضية كما يقول في كتاب من مقدمه قضية مستند  
هذا المستند كما ينبغي في بعض النسخ واه في مستند جواز في  
لغيره المذكورة في مقام مستند لانها كما اشار اليه الخليل  
في غاشية هنا في الاول يجوز اعتبار نسبة بين مقدمه  
ويعتبر بين التصورين فلا بد من اعتبار نسبة بين القضية  
والمفرد لكن هذا يختلف فلذا قال ليس على ما ينبغي في **قوله**  
اصلا في سواء كانت مساويا واه في خلفا واه في مقدمه  
فلهذا هو مسوق لبيان فائدة بناء الشارح واه في مستند  
بالاظهار فقط على ما يشترط فيما بينهم على ما اشار اليه  
الشيخ في غاشية مقدمه على ما عليه واه في مستند هذا المقام قياسي مستند  
مستند في صورة اما مستند خلفا واه في مقدمه على ما ايقنا  
وتقريبه ان ما ذكرنا واه في مستند موجه بطريقه كونه  
ليس على ما ينبغي بل ينبغي ان يكون مستند مستند ايضا موجه

وكانت هو المولى صاحب الكون

اي هذا القول مستند



اذا قام المفسر في ذلك على المقدمة التي ذكرها من حيث يستند  
 بل من حيث ان معارضا لذلك الذي لا يثبت اقامته على مقدمته  
 فانما يستند فيكون معارضا لذلك الذي لا يثبت من غيرنا فاما  
 في ثبوت مقدمته الى الحاصل ان كانا بهما يستند على  
 نافع من حيث انه مساو للين وانما يثبت ان دليله انما يثبت  
 مقدمته الى ذلك من عند معارضا من نافع في ثبوت مقدمته  
 الى نافع **قوله** و بطلان دليله على ما سمعنا من وجهها  
 في قوله من حيث انه مساو للين بها طرف واحد من حيث  
 انه مساو للين ومن حيث انه بطلان دليله الى ما ولا نزاع  
 في جواز مثل هذا المذهب **قوله** وفيه نظر في مستند على مقدمته  
 ان هذا القياس قياس مع الفارق وتقرير انما يستند انما  
 يقترن عند من حيث انه مقول للين وانما يكون مساويا للين  
 ٢ معارضا لذلك الذي ذكره على ما مر اذا ما اعتبر  
 ان ذلك فاقترن على ما مر في ذلك فاقترن اذ كان  
 كما عتبارها فانما المنة انما يستند على ما اعتبره على من حيث  
 انما اعتبره والاولى يكون مقارنا الا اذا متساوية اعتبارها  
 وكان له يعتبره انما له حاجة كما في صورة ابطاله انما  
 لا يثبت مقدمته الى نافع على ما يثبت الى اعتبارها وانما  
 لا يتحقق اثبات مقدمته الى نافع على ما يثبت الى اعتبارها وانما

في اشارة الى انما يستند  
 انما يستند في السواد يكون على  
 سبيل المثال في صورة انما يستند  
 على ما نقله في هذا المذهب

في قوله لا يثبت مقدمته  
 في قوله لا يثبت مقدمته

في قوله لا يثبت مقدمته  
 في قوله لا يثبت مقدمته

٩٦  
 اذا قام المفسر في ذلك على المقدمة التي ذكرها من حيث يستند  
 كونه يستند معارضا لذلك الذي لا يثبت اقامته على مقدمته  
 اثباتها وبعد اثباتها لا يحتاج الى اثبات آخر يمكنه من اعتبارها  
 معارضا من فضول الكلام والحاصل انما يستند على صورة انما  
 احتياجا الى اعتبار حيثية مساوية في صورة نفع لا حاجة الى  
 اعتبار حيثية معارضا لفرق بينهما في قياس واحد على الآخر  
 ليس كما ما ينفق **قوله** فلو انما اعتبره انما يثبت انما يثبت  
 يكون معارضا لذلك الذي يثبت على ما مر بالين ٢ ولا يثبت  
 لكن كما من حيث انه مستند بل من حيث انه معارضا من قوله ايراد  
 نفع في اذني ذكرها الى ما مر في الاوامر اورد ذكرها في اذني  
 لانه فاقترن **قوله** مطلقا اي سواء كان له طلب دليله على مقدمته  
 اول **قوله** فاقترن على ما يثبت انما يثبت انما يثبت وذلك لا يثبت  
 انما يثبت مباشرة على ما يثبت فلا جرم كما يكون مقابله وكونه  
 وانما يستند على ما يثبت انما يثبت انما يثبت انما يثبت  
 لا يثبت انما يثبت انما يثبت انما يثبت انما يثبت انما يثبت  
 في عدم مستقامته على الحقيقة في المقام يلزم بطلان من حصر  
 الكلام في انما يثبت في الوجهين طرفي طلب دليله على مقدمته  
 انما من الكلام من اذني جملته في اذني اذني هو مطلق الطلب  
 سواء تعلق بالدليل او مستند فكل من يقابل وعلم مستقلا



هكذا كذا مع ذلك وكذا حاجة الى اخذ المجموع من حيث هو مجموع فانظر  
 قوله وكذا كذا في العنايف ١٤١ وكذا كذا قدمت المنع الجازية  
 كالحقيقة **قوله** فلا يتبد ما ذكره في طائفة مناه من قوله وانما  
 تعلق ان المنع على ما سبق هو طلب كذا دليل على مقدمته وانما مقدمته  
 هي ما يتوقف عليه صحة كذا دليل فلا يتصور تعلق المنع بشئ من المنع  
 وما يؤيد فلا يظهر وجه قطعي ١٥ من كذا ومن ما ينفي كذا  
 اثبات كذا من المنع كذا فيفيد بوجه جواز تعلقه بكل منها كذا  
 كذا يتعلق بشئ منها كما سبق انما انتهى وجه عدم كذا تجاه انما  
 كذا انما كذا من المنع المنع الحقيقي من كذا مواضع كذا وانما كذا  
 طائفة يفيد بها كذا وانما كذا كذا في كذا جواز تعلقه بوجه  
 كذا ما ورد في كذا على كذا منها كذا وسواء طلب كذا دليل على كذا  
 كذا ليس كذا كذا يطلب عليه كذا دليل والجراب كذا كذا كذا  
 كذا المنع طلب كذا دليل على مفهوم المنع وهو يفيق كذا كذا كذا  
 كذا ما عرفت في حقيق مساواة كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 من كذا كذا كذا الى كذا كذا كذا كذا هو عين فيفرض كذا كذا  
 وقوله من ما يؤيد كذا كذا كذا الى كذا كذا كذا كذا هو غير فلا يتم  
 ان من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 اثبات كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

تواریخ باب بن احمد

9v

اثبات مقدمه بر جملات نامعلومه که کانتیه مد و معارضه  
و المقابله یعنی المانع حتی بینه تعلیل لکون فلان فی وسعه مطلقاً  
ای سوا کانتیه مد و تلك المقابله اولو و ذلك لا یجوز ان  
یغیر علم ملوماً فیسکت او ینقلب من ذلك تعلیل لم تعلیل آخر  
او الی بحث آخر لقوم من الاغرام من غیر اثبات مقدمه المنوعه  
ولو وجب علی اثبات مطلقاً لما جازمه ذلك فلی من هذا الوجه  
مقیده باذکر که مطلق فقولہ لا مطلقاً مطلق علی قولہ عند مقابله  
یعنی مقیده بقولہ حتی یم تعلیل و رد معارضه علی سبب مقیده اذ  
وجہ لردہ که لا یخوف علی ثبات قولہ و علی من هذا القبیل  
ای من قبیل الاستقالات المباحثه آخر و اما قال لعل لونه یکون ارجاء  
ای اثبات مقدمه لعل لو یستلزم قولہ کا و نه فی کتب بعض  
تحقیق برید جو تسید کنند قد سرتره یعنی انه و نه فی کتب بعض  
عاشقند بهند کوجوه فذل ذلك علی ما نه موجب قولہ و حاصله  
تسلیم المنع ای و حاصل ما ذکر من کذا صلا ثلاثه تسلیم المنع  
عنان و اظهار لعل و ما ذکر مع و هو کنند و ما یفرع سوا  
کانتیه اظهار لعل و لا من حیث اثبات کانتیه اول و اظهار  
لعل و نه فی نفسه کانتیه و کذا حال ما یدکر توضیح کنند  
و الحاصل ان کذا من کذا صلا ثلاثه بحث آخر نیز باید علی مقابله  
من اثبات مقدمه علی یکون من قبیل انعکاس المباحثه آخر فایند بر

قوله في هذا الخبر من التفسير  
على وجهين أحدهما أنه  
في معنى قوله في هذا الخبر  
في معنى قوله في هذا الخبر  
في معنى قوله في هذا الخبر

۲۰  
تقریباً بعد از آن

[illegible]



قوله فاما اشار اليه في الحاشية حيث قال اذا ثبت ان الواجب  
على القول عند من قاله انما هو ثبات المقدم الى كماله هو مشهور  
عند رباب هذا الحق كما شهد عليه عند ما كان عليه فاستدبرنا  
لانه لو استلزم المنع او بانه في حد ذاته ليس بجيد بل فيه خلاف  
من قبل ترك الواجب وفعول كذا وكذا الا ذلك فيما يذكر  
لما يوجب كسند وتبينه مع ان كسلا الحق لا يثبت في كسند بل  
ان كسلا موصفاً لهم واطمأننا من بين مشهور فيما بينهم وبين  
كسلا من كسند كسند قد مر من نوع مناهة **قوله** على نظر اذ  
قد عرفت ان كون ثبات المقدم في الواجب في الملاك انما هو في  
صور كسند في صدق المقابلة المنع كما في حق قيله لا مطلقا  
حتى يكون كسلا واحد من هذه الاغراض من قبل ترك الواجب  
وفعول كسلا **قوله** فانظر كانه اشارة الى ما يقال  
ان هذا المقهور ما لا دفع ما اشار اليه الشارح في الحاشية  
كسند لا يثبت ان كسلا من كسند بالمنع مطلقا سواء كان مطلقا  
في صدق مقابلة المنع حتى قيل قيله او لا وانما يثبت كسند  
الاول من شئ هو طلاق والكلام في ان كسلا بالمنع على  
الطلاق فلا يثبت المقرب ويمكن ان يكون اشارة الى ان المواد  
بالواجب منها هو ان لا تكون ابحاث المقدمات الى  
ان يستحسن بالنسبة الى كسلا واحد من الاغراض المذكورة ولو يلزم

ع انما يستلزم من قول الشارح لاثبات  
منع كسند لا يثبت ان كسلا من كسند  
كسند لا يثبت ان كسلا من كسند  
الاول من شئ هو طلاق والكلام في ان كسلا بالمنع على

يلزم من ان يكون كسلا واحد منها موصفاً في ذاته **قوله**  
يمكن توجيه ذلك الى ما يمكن توجيهه من وجهين حاصلهما ان  
ان كسلا لا يثبت ان كسلا من كسند على سبيل المنع  
عن مقبول حيث لا يذهب اليه اذ يجب ان يحتاج الى بيان ان  
ليس من قانون توجيهه وحاصل توجيهه ان كسلا لا يستلزم  
عن بيان حكمه بيان حكم الكلام من كسند على سبيل المنع  
بالدليل او البينة فانما يثبت من كسلا من كسند على سبيل  
الابطال مع كونه قويا لا يقيد في اثبات المقدمات المتنوعة  
الا اذا كانت مستند ما ويا المنع حيث يلزم من صدق  
ما دون تملك كسلا من كسند على سبيل المنع لا يقيد اصلا  
اذ لا يلزم من صدق ابطال المنع حتى يلزم ثبوت المقدمات  
والحاصل ان كسلا افادة كسلا من كسند هو ثبوت المقدمات  
الى فانه حصل ذلك من كسلا من كسند او لا ولا شك  
ان في صوق المنع لا يلزم ثبوت المقدمات الى مطلقا **قوله**  
لخصنا من قول كسلا حيث ابيح ان الحاشية على ما قررنا من قبل  
لمعان ثلثة الاول الاطلاق كافي قولك الاشارة الى حيث  
هو اشارة الى كسلا واثبات التيقيد كافي قولك كسلا من كسند  
ان يثبت من احوالها المتعلقة بالاعراب والمبنا موضع العمل  
انفو وثالث التيقيد كافي قولك فانه من حيث انها مارة مستحق

ع انما يستلزم من قول الشارح لاثبات  
منع كسند لا يثبت ان كسلا من كسند  
كسند لا يثبت ان كسلا من كسند  
الاول من شئ هو طلاق والكلام في ان كسلا بالمنع على



حيث جعلوا لزوم دليله يكون  
الكل من السبيل على ما سطر  
التي يفيد انما جعلوا لبيان  
واللزم متساويين **محمدا**

وهذا أصل من دليل خسر الذي  
أي سواء كان ذلك الصدق ضروريا  
أو لا **محمدا**  
أي ضرورة الصدق لا جوب **محمدا**

العلية هي القضية  
هي القضية التي هي  
فيها تبعات الفعل  
سببه فلهذا هذا القضية  
بالعلية فلا خلاف في القضية  
التي هي القضية التي هي  
مجردة عن التبعات في ما يقتضيها  
بالعبارة فلا خلاف في القضية  
التي هي القضية التي هي  
التي هي القضية التي هي

مما دلت عليه المذكور في هذا يستقيم حملها على اللفظ الأول وهو  
فاما ما استعمل في اللفظ الثاني فانه ثلث فاما ما استعمل في اللفظ  
ثالث فانه يكون إشارة الى ما ذكرناه من ان الكلام على ما عند  
مستحق سبيل الذي يفيد انما يلزم من دفع اللفظ في دفع  
عليه انما لا غشاه يلزم من دفع مستحق دفع اللفظ كيف  
ومما وثقنا ان من اللزوم وهو يلزم من تحقق اللفظ تحقق اللفظ  
حتى يلزم من دفع مستحق دفع اللفظ فيثبت مستحق دفع  
كون الكلام على مستحق مفيد بهذا الدليل وتلك اللفظة  
لا تفي بها ما حقق في مستحق قدس سره في القضية  
شرح على ان من يفيد في كل من الموضوعين بالفعل كما يفيد على  
الآخر سواء وجب ذلك فقد في اوله فجمعها الى موضوعين  
مطلقين عامين في اللزوم فانه منبأه ضرورة والوجوب  
والحاصل من هذا انما هو ان هذا ومدا من اللزوم ضرورة  
والدفاع عن ضرورة مطلقا ولذا قالوا انما هو مطلقا  
من ضرورة كونها متساوية في كماله فبما مستلزم له وانما هو  
من غير كماله وانما هو متساوية في امكانه وانما هو كماله  
نفسه مع امكانه وانما هو هذا وانما هو على انما هو في  
حيث يكون اللفظ انما يفيد دفع مستحق اللفظ فيثبت مستحق  
من دفع اللفظ يلزم ان يكون دفع مستحق اللفظ فيثبت

99  
مفيدا وهو خلاف ما ذهب اليه بل لا يتم كون دفع مستحق اللفظ  
مطلقا بطريق الذي يفيد انما هو اللفظ فيستلزم انما هو حامل  
اثباته فلهذا لم يكن باطلا مستلزمه وتقريره ان كون مستحق  
ان من اللزوم باطلا لانه ليس مستلزمه للضرورة وانما هو  
لا يثبت من اللزوم في التيقن فاما انما هو لا يثبت من اللزوم في  
كونها انما هي مستحق انما هي ضرورة وانما هي كماله فلو ان  
اللفظ فيثبت انما هو باطلا وانما هو انما هو الى ما يجب بذاتها  
ومع وجوده فلهذا يجب وجوده فلهذا وانما هو دفع اللفظ في  
باللفظ اللفظ فيثبت انما هو اللفظ فيثبت انما هو  
موضوعه وانما هو انما هو في موضوعه باللفظ اللفظ في  
اللفظ فيثبت انما هو في موضوعه فلهذا فلهذا فلهذا  
انما هو مستحق اللفظ في موضوعه فلهذا فلهذا فلهذا  
الحق في موضوعه فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
هذا هو كماله في موضوعه فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
انما هو حاصله فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
من انما هو حاصله فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
كلامه ومجموعه فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا  
بدفع اللفظ فيثبت اللفظ في موضوعه فلهذا فلهذا  
يلزم من دفع اللفظ في موضوعه فلهذا فلهذا فلهذا

يقضي انما هو باطلا  
خلاف ما ذهب اليه

اذ لا ينفك عن دفع مستحق اللفظ  
فيثبت مستحق اللفظ في موضوعه



عبارة عندك هكذا حيث يدل في عندك في معنى او بامت  
 يدل بان لا ينفك ويبدل كلمة من كلمة عن ويقدرون  
 الحق عندك عندك يكون عبارة كذا حيث لا ينفك  
 دفع الحق عن دفع عندك هذا واقول لا حاجة في ارجاع كذا  
 الى هذا الى تبيين فيها اصل بل يمكن ذلك بان يخلص قوله يلف  
 على لا ينفك بد من تبيين عبارة بناء على ما حققنا عند  
 عند قدس سرا في حاشية شرح معلق في تحقيق معنى تشب  
 من عند عندك وروى مستلزما حيث قال والحاصل ان عندك  
 عبارة عن عندك ان كان من الجاهلين والو مستلزما عبارة  
 من عدم من جانب واحد انتهى فذكر **قول** وانما ما يقال في  
 يجوز ان حاصله ثبات عندك من غير غيرها بان يضاف الى  
 ان يلزم من دفع عندك **مسألة** لان من حيث انه مطلق هو مساوية  
 دفع الحق الله هو مساوية **والمراد** ذلك **قول** ففما ش على قد يرقاه  
 فيما اشار الى ان ليس بما مستلزما الحق ما مستلزما وايضا  
 لما سبق من ان مساوية امر من الزم وتبعه لهما بناء على ما  
 تحقيق يرد عليه انه اخف من عندك ايضا لا ش انما يدل على ان  
 يكون دفع عندك مساوية بشرط كونه مطلقا مع مساوية مفيدا  
 لا مطلقا سواء كانت مطلقا مع مساوية اوله وكذا ان عندك  
 ان دفع مطلقا مفيدا قبل ولا يبعد ان يقال ان اراد ان دفع

يجب ان

دفع مطلقا مفيدا في اعتقاد المانع نحو من يرد ان كذا خطا المانع  
 مساوية عندك لمفيدة يفيد دفع الاعتقاد بانه في اعتقاده وان  
 اراد ان يفيد مطلقا في الواقعة ونفسه كذا من قبل كذا ويكون ذلك  
 لا من غير من المعلق بالقليل وفي ما يرد عليه اظهار امره عند  
 الحق وذلك انما يكون بان يثبت مساوية قليلة في اعتقادهم  
 فاما مرده عليه وذلك ان ثبات موثوق به ان يكون مساوية  
 مطلقا للحق انتهى اقول في هذا كذا يجب ان يثبت مساوية  
 عندك ايضا حيث يمكن المساوية لمطلقة المانع عن يفيد دفع  
 عندك مقابل **قوله** وانما شئ فلان كذا حاصله من عندك  
 وقدره ان لا يكون كذا من عندك كيف وقد وقع في كلامه  
 المسعودي انما لا ينفك انما يفيد ان كان كذا في كلامه  
 عدم كونه دفع عندك **مسألة** فلا قد يفيد حقا وانما مع نصيب  
 ذلك انما شئ بخلافه **قوله** فاما ما اشار الى ان هذا قد  
 لا عندك بان في حقه ذاته ليس يفيد لا ش يرد على ما وقع في كلام  
 ذلك حقا صلا ان لا في ان يفيد انما كان مساوية  
 لان كما هو مشهور وكما عرفت بر عليه عن ذلك الشرح ويمكن ان  
 يقال ان كذا من عندك بغير ان يكون مينا على ما هو تحقيق فشان  
 الله وان لا ينفك من الزم ووجه كونه مائع فيه مؤيدا  
 فاعني وانما ما قبله من ان لا يبعد ان يكون شارة الى دفع ما يتوهم

يعني في كلامه كذا  
 حاشية

بعد كذا







بدو المردود است و بگویند که این است که  
 شمولی باشد و در این میان اینها تفاوت ظاهر است و  
 هذا و اما قال قال و لا بد من ان يكون له في هذا  
 حقته كونه مؤيدا للمع في الجملة و انما يمكن كذلك بطلانها  
 بكونها لا يتبين عند المطلق و بهدب حصة في المقام ثلثتها  
 ستة و لا بد من ان يكون له في هذا حقته بطلانها في الواقع  
 فيها ملام كما يشير اليه ما في نسخة بدو من نسخة اخرى و قد  
 استدلوا بانها لا يمكن ان تكون كلها غير متماثل في المقامات  
 هو تقريره في طرقت فافترقا في البيت فذلك بتقريره  
 الحشدين و التراجع اليك فانظر ما اذا و قوله و اعلى ان  
 اى من مقام حصره في الوفا ثلثتها مع اعتبار الزوم  
 من جهة خطابين و اسطة اخرى غير مذكورة في طاشيت  
 فانه ما ذكره بانظر لما في حقه و تلك هو اسطة بانظر لما  
 و لا خص و تقريره مثال في و لا خص انما يعتبر فيها الزوم  
 من جهة خطابين فقط بان يكون له في و لا خص حق سوا  
 ذلك ان غير سندا او مفا فالتسند انما لا يكون بين وبين  
 لزوم سلا و ينفك الا عن منها عن حق و اسطة بطلان  
 و قاسم كذا كذا و لا بد من ان يكون له في و لا خص و لا اعلم  
 لا اعتبار الزوم فيها كما عرفت و انما بقيا على ما هو مستور

وجه هذا مثل هو  
 لا بد من ان يكون له في  
 ليس بمثلها  
 كسند بطلانها  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى

بطلانها

في تفسيرها من انما في و ينفك عن الوفا و لا خص  
 من انما في و ينفك عن الزوم بينهما من جانب الوفا فالتسند  
 يكون بين وبين المع لزوم من جهة خطابين فقط و لا بد من ان  
 يكون له في و ينفك من منها عن الزوم و اسطة بطلانها  
 في و لا بد من ان يكون له في الزوم في و لا بد من ان يكون له في  
 الا عن بعد ما تفكك كل منها عن الآخر و ليس هذا شأن  
 لا عينة و الا خصية و يمكن ان يكون باختياره في و لا بد من ان  
 خصية او استقرا في و لا بد من ان يكون له في و لا بد من ان  
 لا ينفك في و لا بد من ان يكون له في و لا بد من ان يكون له في  
 بدل عن نسخة اخرى و قوله ما يققنها متعلق بالاعتبار  
 و انما في و لا بد من ان يكون له في و لا بد من ان يكون له في  
 لكن و لا بد من ان يكون له في و لا بد من ان يكون له في  
 فقط حقيقة المع المع و المخصوص و لا بد من ان يكون له في  
 فبصرف قوله و لا بد من ان يكون له في و لا بد من ان يكون له في  
 في و لا بد من ان يكون له في و لا بد من ان يكون له في  
 انما في و لا بد من ان يكون له في و لا بد من ان يكون له في  
 عن المع و لا المع عن بلد لزوم بينهما سلا و لا بد من ان يكون له في  
 في طاشيت و ثلثتها و لا بد من ان يكون له في و لا بد من ان يكون له في  
 من جهة خطابين فقط لكن لا ينفك من منها عن الزوم و لا بد من ان يكون له في

و انما قلنا انما في و لا بد من ان يكون له في  
 ما يعلقه المسألة في و لا بد من ان يكون له في



١ فردا واما تقدير وقوع مفيد بخلافه كذا ليس كذا ان يكون  
 مستند المسألة مفيداً بان يقال ان هذا من مستندين لا ينفك عن  
 وقوعه وفي المنع قد فسر ما يدعيه في نفسه ما عرفته من خبر الكوا  
 بحسينا في ثبات كلامه وذلك كما قيل لا بد له من ثبات في  
 كل من هاتين هو اسطيق في خبره في نفسه كذا ان يكون في  
 مستند المسألة مفيداً ما وفي نفسه كما عرفت قد ذكرنا انما هو مستند  
 ثمانية وفي مستند المسألة لا يكون خبره وبين المنع لزوم مصاد  
 وينفك احد عما عدا آخر وانما يمكن ببعض افرادها ايضا  
 نقض حصل في المسألة اذ يمكن ان يكون وجوده انفع كان في احد  
 الجانبين اسلافه فيكون مثلاً مفيداً ايضا ما اشار اليه  
 الخ في بعض نسخ بقوله وبعض افراد ثمانية كذا في المراسم  
 جميع مواد لنقض لما ثبت بها في هذه النسخة عدا ويمكن ان يقال  
 من بان يوجب بعض ما فيها بالنسبة الى ما ينفك من نفسه وفي  
 المنع او يفصل مستند بما هو محقق كونه كما اشار اليه بعض  
 نسخ هنا ايضا فافهم في قوله بالمنع المذكور وهو المنع فخر  
 الحق ما يكون بينه وبين المنع فلا بد من قوله في اشارة معارضة  
 لقوله كما يرون في وجه الظهور في قوله فلا بد من نفسه في  
 مستند المسألة وتقريره ان ذلك وانما انما اذ يست  
 ولكن عندنا ما ينفك وهو ان مستند ما نقلت ما يذكر الحقيقة

وبالنسبة الى المقتضى لا ينفك

لا ينفك المستند من الخاف وانما يمكن مفيداً في الواقع وهو كما  
 ان يثبت انما انما ايضا وكذا مستند ان في الواقع مفيداً ايضا  
 لا ينفك من نفسه وفي المنع فلا بد من نفسه في مستند المسألة  
 قوله يجوز ان يكون في نفسه انما انما لا ينفك كذا وهو قوله  
 بحيث ينفك من نفسه في مستند وفي نفسه وتقريره ان هذا الذي  
 يخبر مقدمه فاسد لم يأت في مستند المسألة ايضا في خلافه  
 وهو كونه كونه مفيداً من قوله لبيان ان في مستند  
 فيه اشارة الى ان هذا الذي ينفك قد يترتب انما استلزم  
 كونه في مستند المسألة مفيداً لا حصراً في مستند في نفسه  
 فافهم في قوله وانما يكون من هذا الذي كونه اي من هذا الذي  
 الحقيقة في الدليل المذكور وفي ان هذا الذي ليس يستلزم كونه  
 وتقريره انما انما انما يستلزم كونه وهو حصراً في مستند  
 المستند وانما يستلزم كونه لولي كونه مستند اي في المراسم من  
 نفسه وفي كونه كونه الاضطرار كونه يجوز ان يكون اي في المراسم  
 من نفسه وفي نفسه هو ايضا ويمكن تقريره بوجه آخر بان  
 يقال في قوله بحيث ينفك من نفسه في مستند المسألة وفي نفسه  
 انما ينفك من نفسه في مستند المسألة فقط وفي المنع في نفسه  
 مقدمة وجهه فافهم في قوله لبيان ان في نفسه كونه دليله  
 اي وان كان يمكن في الحقيقة دليله على كونه وفي مستند

وجه المقتضى هو انما على هذا  
 انما لا ينفك وجهه كذا في  
 في نفسه



المسألة مفيدة كما انبش عليه وهذا المنع وما كان في عرايا ايضا في التفرع  
 المذكور في السؤال كونه مبنيا على التوحى بعيدا فلذا اخذ  
 ايضا **قوله** وهذا هو الذي يفتى به المذموم في حفظ من عباد  
 جواب ان جواب بدخ التوحى المنع يلبس السؤال المرفور وحاصلها  
 ان هذا الذي ليس له لبس وحده في نفسه كذا كما توهم  
 حتى يلزم ما ذكرتم من عدم الاستلزام وانما هو دليل كون  
 دفع التمسك هو مفيد وانما دليل عدم كون دفع التمسك  
 الا على تقدير جواز مفيد هو ان التمسك لو كان في كليات  
 جامعة للتقدم الى ما يجب بطلانها ايضا بناء على ان  
 يلزم من بطلان الا في بطلانها كذا في ذلك يحصل بالحق الذي هو  
 اثبات المقدمة الى بل يفرض ذلك بالعلم هذه غاية جدي من وجه  
 الملازمة وانما ما قيل في وجهها ان جواب المذكور اثبات لعدم دفع  
 في مسند البس بديل يحتمل وقد عرفت ان كون البس مترا في  
 منعنا من على توحى كون التمسك دليل على اظهر المذكور فليس  
 ان هذا الوجه مشترك بين صورة المنع وصورة معادضة كما كان في  
 ذلك وجه اظهر لك بمن على هذا الوجه صور المنع وما يقال  
 فيه ايضا ان في هذا الجواب جواب بتفسير التمسك هو  
 انما يكون بعد المنع فتقريب هذا السؤال فما يكون ملايما  
 لهذا الجواب فيشأن كون الجواب بتفسير التمسك خصوصا بما بعد

في مسند البس بديل يحتمل وقد عرفت ان كون البس مترا في  
 منعنا من على توحى كون التمسك دليل على اظهر المذكور فليس  
 ان هذا الوجه مشترك بين صورة المنع وصورة معادضة كما كان في  
 ذلك وجه اظهر لك بمن على هذا الوجه صور المنع وما يقال  
 فيه ايضا ان في هذا الجواب جواب بتفسير التمسك هو  
 انما يكون بعد المنع فتقريب هذا السؤال فما يكون ملايما  
 لهذا الجواب فيشأن كون الجواب بتفسير التمسك خصوصا بما بعد

في مسند البس بديل يحتمل وقد عرفت ان كون البس مترا في  
 منعنا من على توحى كون التمسك دليل على اظهر المذكور فليس  
 ان هذا الوجه مشترك بين صورة المنع وصورة معادضة كما كان في  
 ذلك وجه اظهر لك بمن على هذا الوجه صور المنع وما يقال  
 فيه ايضا ان في هذا الجواب جواب بتفسير التمسك هو  
 انما يكون بعد المنع فتقريب هذا السؤال فما يكون ملايما  
 لهذا الجواب فيشأن كون الجواب بتفسير التمسك خصوصا بما بعد

بعد المنع في جبر المنع بل هو يكون بعد المنع في الجاهل ايضا  
 كما لا يخفى على من يتتبع كتب الادب في ما جعلت من الاشارة  
 لما بعد غيوز من المنع الا مما لا والله لم يجد كتاب لم يجد ان يكون  
 وجه الملازمة ما ذكره من ان المنع كذا كذا بعد من تامل في ذلك  
 ثم على ان هذا الجواب قد يكون مستلزما معارضا يكون  
 متعاضدا ليل معارضا بان يقال لا في دفع التمسك في  
 مفيد كذا فيلزم منه دفع المنع واثبات تقدمه الى  
 بل يلزم منه عدم ثبوت تقدمه الى كذا في امرها واثباتها  
 معها ايضا ولا شك ان في الامر يستلزم في الاخص  
 ان اخبر كان وانما في تقدير كونه نقضا بما لا يكون منها  
 لبيان ذلك ليل المذكور في دفع التمسك الا في تجرير ذلك ليل  
 بان يقال كذا وانما يلزم من دفع المنع في المنع حيث ثبت  
 تقدمه الى وفي دفع التمسك الا في ليس ثبت تقدمه الى  
 بل تبطل فاما ان قلنا **قوله** في تقدير كونه نقضا  
 اي على كل تقدير من المعارضة والمنع الا جمالي والمنع يمكن  
 دفعه بتجريب كذا اما بان يقال كذا في دفع التمسك في  
 حصره في التمسك في نفسه في دفع التمسك سواء كان في  
 مطلقا ومن وجهه في جميع ما عرفت سابقا واثباته  
 هو كذا في اي بالنسبة الى الاخص المطلق كذا في كذا في كذا



ایکلا حق

تے بلزم عدم دفع کنند که مساویان میطبقند بلکه مساویان  
 قول بنا که عدم الیقین است و اعتداد من عدم ذکر که اینست  
 مع المسامحة و لهذا اندر ما ممکن این مورد را و حاصل که مراد  
 این حصص دفع کنند و مساوی نیست بقیقی که میگوید این میگویند  
 اخف من وجه من یقیق مقدمه که مساوی یا خلفها را و اعم  
 مطلقا من خلفها را که شک مان دفع ذلك کنند اینها بدلی  
 ما ثبت مقدمه که کدر مساوی و اگر من مطلقا و ذلك  
 که مان دفع مساوی خلفها را و کذا دفع که من بدلی مان دفع خلفها  
 فیثبت و صورها و یلزم من بقولها فاما ملک و وجهها که اندفاع  
 اما بالوجه که اول عنوان الماد جعفر دفع کنند مساوی حصص دفع  
 کنند یعنی و هذا اعتداد بقیقی که مساوی مطلقا من خلفها را خارج  
 من جعفر خارج من قسم اینها و اما بالوجه اثبات عنوان مراد  
 من جعفر که ضایق ای باینست که لا ضرر مطلقا که جعفر الحقیقی تحت  
 من که اخف من وجه فیثبت جعفر بقیقی قول بنا که مساوی است بقیقی  
 مقدمه الماده تعلیل جواب که من کنند مساوی یا خلفها مقدمه  
 الماده اعم منها مع کونه اخف من وجه من یقیقها و تقریر اینها  
 از احوال بین فشیما امور و خصوص من وجهها که بین اینها  
 و اگر بین یکدیگر بین احد عذین الشیخین و بین هاتین است  
 هر مساوی که انما طبق مساوی لذنابا او اعم منها که لکن

وجه التماثل مع يحيى في بيان  
قولك فلا شك فترجى

۲  
و بعد از آنکه به این  
کار رسیدی

100

[illegible]

عبد الرحمن

و جہاں فقیر شرف الہامی ہو  
فی القلہ فی ~~مستطاب~~ <sup>مستطاب</sup>  
عرفہ فدی



هنا ليس من ضلاله وإنما ذكره بناء على حاله وكذا مر فيما  
 بعد من غير ما عرفت فقال فليست تلك **قوله** فليست تلك فليست  
 قال فليست تلك فليست تلك فليست تلك فليست تلك فليست تلك  
 فيما بعد **قوله** بناء على ضعف التفسير جواب عما يقال كيف يمنع  
 جوابه عن تفسيره مع أنه تفسير المذكور وما ملأه أيضاً وجوب  
 ضعف هذا التفسير ثم قوله للدفع أيضاً أنه لا يكون أن عند  
 الجمهور كما في قوله **قوله** ما أشار إليه ما سبق حيث قال  
 ما قبل قوله كان هذا المعنى صيفاً لا يميز من تفسير ذلك  
 فلا فليست بناء على ما في حقه كسند اللفظ ضعف المعنى المذكور  
 غالباً ما في جواب يكون هذا التفسير أيضاً ضعيفاً بالنسبة لما اصطاح  
 عليه الجمهور **قوله** أنه لا يدفع الدعوى من الإشارة إلى ضعف  
 هذا المعنى ثم قال بقوله ما تقدم به جواباً بوجه آخر وتبين  
 أنه لا قرآن المذكور في دفعه عن قوله فليست فليست بناء على  
 ذلك كالتفسير وظاهره أنه أراد على ما قاله به كالتفسير **قوله**  
 ما نقلت في هذا الجواب ثم قال بقوله ما تقدم به جواباً  
 وهو منع جواز ذلك لا يدفع الدعوى من ذلك فليست فليست  
 كونه كسند المعنى مع ذلك لا يقول كونه دفع مفيد أيضاً  
 ويمكن أن يقال أنه لا يرد على هذا القول في كونه  
 في المسحوق السؤال بالاستناد من الكلام الذي لا يرد من غير المقوم

المقوم فيكون قال بجواب المعنى ما نقلت من ليس من  
 المقوم من يرد على ما يدل ذلك المقول عليه فليست **قوله**  
 بل كونه من جملته أصلاً في جواب من قوله كان هذا المعنى ضعيفاً  
**قوله** إذا قرأ من أي المصنف بقوله فليست فليست فليست فليست  
 فاعرفت مثلاً من المعنى ومن ما يورد من غير وجه وإنما ما قبل  
 من أن ما سبق من قوله هذا هو المذهب بل جواب في بيان  
 المذاهب المذكورة بالنسبة إلى التفسير إلى المعنى المشار إليه بقوله  
 فليست بوجه من فليست **قوله** وهو كاستلزام صدق المقدم المذموم  
 كما في غلط الطعن نقله عن كسند التفسير بوجه ما وكسند  
 حركة لفظه في جواب السؤال والحال أن التفسير ليس بما ذكره  
 التفسير ليس للتفسير بالسواب وهذا ليس كاستلزام صدق  
 التفسير ويمكن أن يقال أنه من وضع المقدم من ظهور صدقها  
 ولا شك أن ظهور صدقها يستلزم صدقها والقياس على غلط  
 التفسير ما ليس مثله كونه كسند ما وكسند كونه كسند  
 التفسير كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه كونه  
 هذا المعنى بل يرد على ما قبل ذلك فليست **قوله** من غير وجه  
 كما في قبله فليست هذا لا يتم بل هو كونه كونه كونه كونه  
 على النسبة بين كونه كونه بالقياس إلى الخفاء كما في القياس إلى  
 كونه فليست بما تضمنه من المعنى إذا كان صدق المقدم

من كلام الحق



صد مذهب اهل بیت

تقداری و صوحها ایضا فن ابطال کنند الاثری و هذا  
 التقدير و ان لم يلزم ابطال التقدير لم يكن يلزم منه ابطال  
 و صوحه بغير ذلك ايضا بالمعالي فثبت جوابه على كل تقدير  
 هذا فاقبل من ان ثبتت الدعوى بتوقفها على ظهور صدق  
 التقدير كما صدقنا في هذا فنحن بما ذكرنا من انه قد يرد  
 ان لا يلزم و هو قول معاصرين و منشأ ذلك  
 عموم النسبة للقبيلة بين اهل البيت و انما هو بالنسبة الى  
 نقيضه قد مر في سابق غيبة في كونه اهل البيت و ان كان  
 مجامعا للقبيلة على حقيقة الحق فهو مبرور من اهل البيت  
 نقيضين و هو حال هذا الذي انما يقول بدل قول بغير  
 لا يمكن و انما قال الاول لا نرى علة في كونه مقصود في مقام  
 كونه اذ اقال لا يمكن كونه قويا كما كوفي مع اخيه قوله  
 ابطال بغير ابطال اشعارا بامكانه مع انه غير ممكن و قد وقع  
 في بعض النسخ قد يتوهم ان كونه اهل البيت مطلقا في مكان  
 لكن غير ممكن لو استلزاما و رفع النقيضين انتهى بغير قول  
 كونه اهل البيت حاصل من كونهم اهل البيت النقيضين  
 من اهل البيت و انما يلزم ذلك لو كانت ابطال تحت استلزام  
 بطلان في الواقع و ليس كذلك لما ذكره فهو مستلزم لذلك  
 بغير ابطال لكن تحت آخر على ما في بعض النسخ و كما صحت

ان ابطال على تقدير إمكانه بحسب نفس الامر بغير المطالبات  
 كما يمكن كما يستلزم ان يقع النقيضين بغير ابطال و كونه  
 انما استلزام اهل البيت بطلان في الواقع و استلزام اهل البيت  
 كونه اهل البيت و نقيضين كذلك ولو برز في ذلك فثبت  
 في حق المناظرة عبارة عن ابحاث من حيث انها صالحة للنفق  
 او للنفق للمعالي و كذا لا من حيث انها ممكنة او مستغنية بغير  
 انسياق الكلام على ما يقتضيه الفرق و هو ابتداء كون اهل البيت  
 مبرا كما يشره لشارح كما ابتداء عدم إمكانه للزوم و ارتفاع  
 النقيضين فما ادعاه ذلك فتوى من انما على ان يقول ليس  
 بأولى هذا و انما دللنا قول الحق من حيث انها نافذة و مفسرة  
 بقولنا من حيث انها صالحة للنفق او للنفق لا يرد انما هو مرفوع  
 و قد لا بد ان يكون مسئلة لثبوت في الحق كما ثبت عندنا في الفرق  
 و انما يثبت في حواله اما من جهة من حيث كونه مقيد بالحق  
 فذكرنا في حق المناظرة عن ابحاث من حيث انها نافذة  
 او مفسرة بغير من قيد هو مرفوع و هو كما ترى و وجه عدم ورود  
 على هذا التقدير انما هو انما هو نفس النفق و الفرق و القيد هو  
 صلاحية النفق و الفرق فلا يثبت عند موضوع او صلاحية النفق  
 و الفرق غير نفس النفق و الفرق فليتام قولنا انما هو فيكون  
 قولنا على تقدير جوازها في بعض مسانها اهل البيت كونه مستلزم

قوله عنده من ثبوت







بالعطف وبتلوا مقدمة لوسل ان كان السند اعلى مطلقا من نقيض  
المقدمة و فيها كما اذا قيل من كان كذا كاتب بالعطف فيقول كذا ذلك  
لما يجوز ان يكون السند اعلى فاشهد السند اعلى من عقول من نقيض  
بناء على ان كذا كاتب والكاتب بالعطف على نقيض برهان الانسان  
واما ان كان السند اعلى مطلقا من نقيض المقدمة ومن وجه من  
يبنى عليها كما في المثال فذلك يثبت لما عرفت انما كذا يرد مع انتقال  
السند انتقال المقدمة الى سعة نفس للعقل قوله وايضا لا بد من  
اي كذا لا بد من الاعتراف من تقدير كذا السند اعلى مطلقا من نقيض  
مقدمة الى وجه من غيرها كذا لا بد من نقيض بالسند  
فان كان عرفت مبنيا ايضا على ثبات مقدمة الى ذلك في وجه  
اقادة كذا في كذا واذا كان في هذا النقص بما ذكره  
في غاشية على قوله فان قيل كذا حيث قال في هذا النقص  
ما يمكن ان يكون قوله نحو غير حاصلة مادة او شكل الظاهر  
تفريع على قوله وايضا لا بد من ما في قوله فيلزم مقابلته بالمتن  
كما يلزم مقابلته بالمتن بالمتن اذا قرئ من كذا في كذا  
منها كما شاء الباعث فيما سبق قوله وما يقال من ان كذا  
و كذا كذا هو كذا وصار الذين وقرئ ان كذا كذا في كذا  
في غاشية في بيان وجه قوله فينبى ما فيها انما يقال اذا نص  
السند اعلى بل كان اعلى من نقيض المقدمة الى فاشهد جرح

انما يجوز ان يكون السند اعلى مطلقا من نقيض المقدمة الى وجه  
من وجه من غيرها فلا يضر ونحو بالعطف واما اذا نص بل كان  
اعلى من غيرها فلا يضر له كما يضر من ان يقال انما يجوز ان  
يكون من السند ونحو المقدمة عموم ونحو مطلق ومن السند  
ووجهها عموم ونحو من وجه فلا يكون ونحو مطلقا بالعطف  
وذلك كذا في من غيرها كما يضر انما يضر ونحوها في غير  
منها كذا في ذلك هو وضع كذا يقبل كذا لا بد من  
انما هو باعتبار كذا ولا يضر فلا يضر فلا يضر  
اعلى مطلقا من خفا المقدمة اعلى مطلقا من وضوحها ايضا  
فلا يتأخر الاجزاء كذا في هذا التقدير وحامل النظر ان  
كون هذا هو وضع ما لا يقبل كذا في انما لا يقبل لولم يقبل  
شدة والنقص ولا يكون الا من جهة واحدة كذا ليس كذلك  
بل من جهة شدة والنقص وبما يلزم من جهة واحدة وجه  
شدة يقبل كذا لا يضر لا يضر لا يكون الا يكون كذا في كذا  
مطلقا اعلى من وجه من وضوحها كذا في انما لا يكون كذا في كذا  
ذلك هو وضع المقيّد يكون من غير كذا لكن كذا ذلك يقيد  
بل لفظ عدم تقييد كذا هو وضع كذا بل للفرق هو مقابل الوضع  
سواء كان من غير كذا كذا اعلى من كذا كذا فلا شبهة  
بقوله التقيد فاني قوله والسند واعلى الى ان السند اعلى



[illegible]

غفرلیر

فصل اول



منها و كاشك ان المبتدأ و من المحكى في قوله خلف المحكى هو المحكى  
 في قوله كاشك كما اعرف به المحكى في قوله كاشك و بناء على كاشك و  
 فلو وجه لا يقال انما من محكى على بيان غيره او يقال في  
 فظهر من اقام مقدر هذا في بعض نسخها ان المحكى ايضا ان كان  
 بانه انما يرد اذا سمع قوله فاذا اشتغلت به في المحكى و انما اذا  
 محكى على ان محال فلا يرد الا ان كان من عاينة المحكى في بعض  
 خلف بالذخيرة و كانت المحكى اشتها و عشا بعد على ما يشهد به  
 الاستواء انتهى قد ذكر و ما لم يزل هذا متعلق بالقول في الاستعداد  
 من قوله بان يقال لا بالقول و هو ان هذا الدليل في محله و حاصله  
 و في الايراد في قوله كاشك و كاشك و حاصله في قوله كاشك و كاشك  
 هذا متعلقا بالقول و انما ان كان متعلقا بالقول فلا كاشك في المحكى  
 من قوله بعدم محكى كاشك بناء على المحكى و الا يستلزم كاشك  
 ان يكون عدم المحكى مبنيا باحد محال يقال ان يجوز ان يكون عدم  
 المحكى بدعي او لينا فيحتاج الى بيان اصله و لا ان يكون محشا  
 ذلك لقول فيها باطلا كاشك بدعي عدم محكى كاشك في قوله  
 يستلزم كاشك في اذ هو على ذلك المحكى يستلزم خلاف  
 ما يحكى به اذ محقق و هو فاسد فقوله كاشك يرد محلى كاشك  
 متعلقا بالقول لا بالقول و قوله كاشك بدعي محكى على كاشك و  
 ذلك على تقدير تعلقه بالقول فلفظ قوله كاشك انما يرد في محله و لى

١١١  
 و لو سلمنا تعلقه بالقول لقول ان كاشك عدم المحكى بدعي او لينا  
 بشرط احتمال محله و ذلك لا يتحقق في المقام فلفظ قوله كاشك  
 او إشارة الى ما ذكر سابقا في غاشية مطلقا بقوله  
 المحكى كيف يجوز و لا في محلى كاشك كاشك في قوله كاشك  
 آخر المحكى كاشك يمكن ان يقال ان كاشك في قوله كاشك  
 مستلزم لانما و فلو لم يقيد كاشك بقوله كاشك في قوله كاشك  
 فمقابل مقدر **قوله** المبتدأ و في بيان وجه ظهور المعاد و منه  
 في كاشك كاشك قوله كاشك المبتدأ و وجه آخر لظهور محلى  
**قوله** بعض المحققين يريد به كاشك كاشك قد مر من حيث قال  
 هنا اي ما اذ في المحكى مثلا ان يقال و ذلك و اذ في ذلك  
 و لكن عندنا ما يدل على نقيضه و حكم معارضة كاشك في اذ  
 المقابلة على سبيل الممانعة و الممانعة انتهى **قوله** اذ لا يرتبط بها  
 اي بالمعارضة المذكورة في محلى قوله عور من وجه عدم كاشك  
 اذ لا يكون كاشك قوله عور من اذ كاشك خلاف ما اقام  
 عليه المحكى الدليل بدليل الخلاف و انت خير بان لا يفتقر  
 فاما **قوله** و لا شك ان المقابلة او بيننا انما المعارضة  
 القوية التي هي المقابلة على سبيل الممانعة لما كانت لا تتفق  
 بالذلول يتعين ان يفسر المحكى بالدليل كاشك في المحكى  
 و يمكن ان يقال ان المقابلة على سبيل الممانعة كاشك متعلق بالدليل

وجه انما مله هو  
 ما قيل من ان كاشك  
 قد مر من حيث قال  
 قوله بدعي كاشك  
 عور من وجه عدم  
 كاشك في قوله كاشك  
 فلا يفتقر



وجه آخر من وجهات  
 سبيل الحق في معرفة  
 ما لا يدرك بالحواس  
 فانه لا يمكن ان  
 يكون كذا في كذا  
 فانه لا يمكن ان  
 يكون كذا في كذا

تنفق بالمدلول ايضا بان يقابل المدلول في سبيل المناقضة  
 بدليل الخلف بايراد دليل يخلو من اليقين خلوها  
 بعد في المدلول قد **قول** سبيل الجواز قبل في كذا  
 المطلوب وادارة اللازم لا تنافي في المدلول في خلوها ما  
 عليه كقوله لا دليل يلزمه الدقيق والرد ولا مشك في جواز  
 نفي المدلول ايضا اي كانه ليس **قول** هذا مني في اي  
 تفسير الخلف هنا بالنقطة ا هـ وانا اعتبره في المعارضه كون  
 دليل المعارض في ذلك المتيقن ومن المناق في امر من  
 يكون نقيضا او لا اشاره الى ان الخلف والتناق في الذات  
 انما هو بين الحقيقة فلا نقول العالم قديم انما يناق قولنا  
 العالم حادث لا مستلزم نقيضا فاق **قول** كلامه في  
 من كلامه في حيث قال في تقرير المعارضه وكما عندنا  
 ما يدل على نقيض كلامه فاق **قول** كلامه في حيث  
 اي المقصود بقوله هذا كلام مرصاه **قول** انه يلزم ان يكون  
 ا هـ وحاصله بطلان صحة كلامه في مقابلة المعارضه  
 المنوع في نفسه وذلك لان ايراد الدليل في امر من  
 نقيض ما يدل عليه دليل المعارضه وما ويرى من جمل كلام  
 كانه في مقابلة المعارضه وليس في خلافه في نفي ونقيض  
 في هر ولا في معارضة ايضا لان هذا الدليل لا يدل على نقيض

١١٤  
 نقيض المتيقن الاول في يد قلبها واما الدليل في امر من  
 نقيض ما يدل عليه دليل المعارضه كانه ليس في امر من  
 من قبل المتكلمين بالنسبة الى الدليل في امر من قبل الحكماء  
 وذلك لان المدلول في دليل المتكلمين هو قولنا العالم حادث  
 و المدلول في دليل الحكماء هو قولنا العالم قديم ولا مشك ان قولنا  
 العالم حادث اخبر من نقيض قولنا العالم قديم ومولدين العالم قديم  
 و قولنا انما اذا اعتبر الحقيقة كلية بان يراد بالالف واليوم الاخران  
 يكون نقيض سلبية جزمية فيكون قولنا العالم حادث اخبر من  
 ذلك المتيقن من جهة انهما كلية والكلية اخبر من الحقيقة  
 ومن جهة انها من جهة والموجبة كونهما مشروطة بوجود النوع في  
 نفس البنية لا كانه لا تقتضي وجود الموضوع بل ولا جواز وجوده  
 كما نقول في قوله وانما عرفت شخفيته بان يراد من العالم النوع  
 حيث هو موجود يكون نقيضها سلبية شخفيته يكون قولنا العالم حادث  
 اخبر من ذلك المتيقن من جهة انها من جهة مشروطة بوجود النوع  
 بخلاف السلبية كما عرفت واما الدليل في امر من نقيض كانه ليس  
 في دليل عدم استمرار العالم من قبل المتكلمين بالنسبة الى الدليل  
 في امر من عدم استمرار العالم من قبل الحكماء وذلك لان المدلول  
 في دليل المتكلمين هو قولنا العالم مستمر و المدلول في دليل الحكماء هو قولنا  
 العالم لا يعرف له كعدم ولا مشك ان قولنا العالم في استمرار



نفقته قولهم العالم كيمرضه الدم وهو لعالم يعرف له عدمه وقصوره  
 كدليلين في لقوة الآلة وظاهر من إياي غنى وما ما في لقوة الأخيرة  
 فهو أن يقول أجبك العالم لا يمرضه الدم لأنه مستند إلى علمه  
 كما يعرف من هذا الدم وكل مستند إلى علمه كذلك كيمرضه له عدمه  
 ويعارضه المكمل ويقول العالم يمرضه كونه داخل تحت قوله  
 كل شيء حال كذا وجهه وكل شيء يدخل تحت قوله كونه غير  
 مستمر **هذا قول** ويمكن أن يجاب منه أنه حاصله عبارة بآيات  
 استقامة علمه بأدخال ذلك الدليل الله ورد على نفسه كدليل  
 كماله في نفقته مدعى للقلب باعتبار قد يجتنب فيه وجبالا دخال  
 أنه قد تقود من علمه أنه دليل إذا قام على بلذات فقد قام  
 على ما يلزمه بالعرض ولا شك أن الحق يلزمه اللف وهو ظ  
 وإنه حاصله وبين يلزمه حق الآخر بناء على أنه حقيقة  
 أنه أنه واحد لا ينفك عن الآخر كما في حقيقة فلا يجبه أنه  
 مما لا عدما لا يمكن أن لا متناهية يستلزمه أحد ما وبين  
 مستحق الآخر فله **قول** أنها للقابلية بالاختصاص هو إذا قبله  
 قيد الحقيقة المذكورة **قول** بل من قطع فلا إذا فراب عن قوله  
 فيجوز أنه وعدم دل على جواز الحق جوبه فقد يكونه قادحاً في  
 مدعى العلم وحده لا تلك في مقابلة في النوع فمثلة  
 على ما أنه أنه مستلزمه قيد حقيقة فكما أنه يدخل في المقسم

المقسم كونه قادراً في مذهب المذهب بدخلة المعارضته أيضاً  
فلو بطل باطل المذكور وان لم يثبت فيه ذلك فكما ان كونه  
في الاقسام لا يدخل في مقسمه أيضاً لكن يفرق في مذهب العقل  
ح اذا قلنا في مقسمه على المقام ولا تمنع الا باعتبار التناقض  
وهذا هو باب موجه الامر بالتأني في الحاشية **قوله** وانما  
الحاشية في مقسمه بالمتبني ما ذكره في الحاشية وعقله ثبت  
ما ذكره في الحاشية من كلامه في مقسمه **قوله** ان المقام في المقام  
هو النقيض له في خلافه ما ذكره ذلك في مقسمه في مقسمه  
والمراد بخلافه في المقسمه ما يخالفه وبما فيه من التغيير  
ان وجهه كان مطلقاً انتهى فالتأني في مقسمه في مقسمه  
المشهور في وجهه لا يبدى انه قبل ما يثبت ولم قبل ما يثبت  
تفطن **قوله** والام يقصد المقام في مقسمه في مقسمه في مقسمه  
العامة في مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه  
ان مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه  
في مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه  
كقوله في مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه  
كقوله في مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه  
الشرعية في مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه  
الكبرى يقال عليها في مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه في مقسمه

سماواتا را واحد و لایه ها را علی و دونه  
و علی را واحد علی و واحد تیره و لایه ها  
و علی را واحد علی و واحد تیره و لایه ها  
و علی را واحد علی و واحد تیره و لایه ها

وفاقی کتابت  
مکتبہ اسلامیہ  
لاہور

۲  
 و بعد تصدیق خوانند  
 و بعد از آن که از کتب معتبره  
 کتب معتبره خوانند و بعد از آن  
 این جمله

عبد الرحمن











فجاء الثامن وهو من ذلك محبة مطا  
اصطلاح فلا يتركه من انشا  
عكسا ايضا فخصص انشا في اعتبار  
لنا ان نقلت في الصورة على ان  
على المادة من حيث اننا لو  
اشياء معها بالفتل بخلاف المادة  
فانها ~~منسوبة~~

الفضيلة  
وحيثما يكون  
يكون في  
التي هي  
هي  
المد

[illegible][illegible]

قوله بين من المعاد قيلت في سؤال الإشارة الى ان الله معنا  
بأنه لا وصف له بل هو متماثل في الصفات المتناهية في الكمال  
لا يغير متماثل في ذاته صوري في ذاته فاما في صورته المتغير  
والمعارضة كما لا يخفى في وصفه في ذاته المتغير في كل وقت  
فيكون له عاقلة في ذاته **قوله** وانت تعلم يعني ان كونك تعلم  
سائل في صورته المتغير والمعادفة في نفسه المتناقض والمعادفة  
بالمنع انما يليق ١ ذاك في دليل المتناقض ٢ والمعارضة نظريا غير معلوم  
له ٣ اما ٤ ذاك في دليل ١ ونظريا معا وما لا يليق له ذلك  
كما عرفت فيما سبق فكل ما افترقا اما محمول في الاحوال المتناهية حوفي  
قوة في ذاته فيصير **قوله** في بعض من ٢ والقوة رتب مرت ما نفسا  
اي ١ ذاك فيكونا معلوم في القوة ١ ومحول في التقيد في القوة ٢ فكل ما  
بان يكون التقدير في القوة رتب مرت ما نفسا فيكونا معلوم  
القوة لكنه لم يذكر ٢ عرا ٢ في القايمة على ما سبق **قوله** في ذاته  
ما سبق اي في موافقة **قوله** في ذاته الذي في ذاته يعني ان عدم  
جواز مقابلة المعارضة بالمعارضة ٢ انا بعدد ما اذا لم يكن الدليل  
أشبه للعقل مفيدا أصلا وحوسنة خيرا المنع لجواز ان يكون أقوى  
منه دليل المعارض من وجهه الوجهه كان يكون أظهر منه مادة  
وصورة ٢ وسلمنا عند الحفظ المعارض ١ واستفادنا منه اخلاصا  
ولم المعارض فيعبر عن سبب من معارضة ١ ولعل فيكون ان يكون



بجميع دليلي المثلث اقوى من دليل واحد فيقوى بذلك على دليل  
الساكن فيعرف من المعارض من معارضة ايضا فلا يكون سلب  
جواز المعارضة على معارضة سلبا كجواب ما بين هذا وفيه  
يجوز ان يكون مراد من قال ان المعارضة لا تعارض ان لا يفيد  
المعارضة على المعارضة من حيث انها معارضة وكما يطلب سلبها  
معارضة فانما دليل المعارض كما يعارض من دليل الاول للمع  
يعارض من دليل الثاني كما ايضا وعلى هذا يفيد لا من حيث انها  
معارضة لحيث ذكرت في خاصية وعلله طرأ امر بالتدبر  
في خاصية قبل في معارضة على معارضة قلب نظر الاستدلال  
من معترض فصار الاستدلال لما عترض من الاعتراض المستدل  
وهو خروج مما قصداه من معرفة صحة نظر مستدل في دليله  
او ما هو من معرفة صحة نظر معترض في دليله ويجاب عنه بان  
انما يكون قبلنا للنظر لو قصد به اثبات ما يقتضيه دليل وليس  
كذلك بل يقتضيه لصدوم دليله مستدل وبما يقتضيه من  
خاتمة مدلوله فكما يقول دليلك لا يفيد ما ادعيت لقيام  
المعارض وكما اقول ان دليلي يفيد مدلوله فليكن باقيا  
دليلي اسلم لك دليلك يفيد وكيف يقصد به اثبات ما يقتضيه  
وهو معارضة دليلي المستدل فان معارضة من طرفين وكل  
يطلب حكما لا غير كذا في شرح غفر ابن الجاب للمعجزة والامير

وكي بعد ما يكون الامر بالتدبر فلاشارة الى هذا ايضا  
قال شارح وهو الظاهر من لفظ المنع بقاءه حقا كقول  
الاول لمعونه كما هو محقق البين كونه لا يلازمها اقضا وقص في  
القياس في صحت الفرض والمعارضة على جرد المنع فالحق **قوله** والبيان  
ان مقتضى الاستدلال لا يقتضي كالمقتضى هو ان يكون مقتضى بحث  
يتابع اليه مما تقدم ولا يكون مقتضى من ثبوت من جباله والفقن النسبة  
الى هذا قضية تيسر كذلك كما لا يخفى **قوله** فعملت الخ في بعض احوال  
المراد بالوضع ترتيب كذكرى وبالطبع ترتيب القريب وهو ترتيب  
التي تقتضي طبيعة البحث وذلك لان دليل من سلب قريب  
على الخطر مقدماته موصلة بعيدة اليه والدخول في القريب  
اقرب في نظر ادراكنا لانه ما هو الحق وهو راد ما يدعيه  
لغرضه فلما كانت الفرض تكون في دخوله في التوصل القريب اقرب  
ما هو الحق من اخنا قضية تكون في دخوله في التوصل بعيدة فالفقن  
مقدم بالاطع بهذا المنطق على المناقضة وفيه انما يتم  
لو كانت الفرض على الدليل كما تقدم وانما ادراكات من مقدمة  
من مقدمات الدليل من غير تعيين كما ذكر السيد فحينئذ قدس  
في حاشيتي لشمسية والظاهر على انما قد جرى الحقن في ادى  
في طائفت على هذا الاخير فلا يخفى في بعض نسخ حاشنا بدل قوله  
بناء على ان دليلي بناء على ان الفرض يدور صريحا على فاد







المعارفة لا يجب لها كونها دالة في دليل منها فثبت انما هو خلت  
 المدعى قوى في ذلك فثبت كما لو غنى انتهى ولا يفي عليك  
 انما يثبت بحد ثبوتها في المعارفة كونها دالة في ذلك  
 فثبت انما هو لا يفي في المعارفة هو عدم دليل استدلال ايضا  
 كما استفاد كلام المدعي في شرح تحقيقه في جواب كما تقدم فيما قبل  
 غلة في الفقه والمناقضة فاما بقا فثبت في دليل مرعا فيها  
 ادنى بالتقديري هذا لا اعتبار واما ما فثبت منها وما تقدم  
 على الاخر اما الفقه بناء على انما ترى المناقضة في بقا  
 من مجموع واما المناقضة بناء على انما قدح في جزء معين من  
 اجزاء الدليل وقد تحقق بطلان الدليل وكبر في مسائل  
 عن شواهد كما هو مناسب في عالم غلة في الفقه فانه قدح في مجموع  
 الدليل من حيث هو مجموع او في جزء غير معين وهو بمنزلة قدح  
 في المجموع من حيث هو كذا ان لا يرى انه يقول لنا فقه كوكا  
 فثبت في مقدمته ما هو واما تحقيق بطلان الدليل فثبت  
 ويخرج به في تلك في السؤال الى الاستدلال واما بقا في  
 المناقضة استماله في الفقه ان ليس فيها اذعاء فساد دليل  
 بل عدم معلومته واما في مقدمتها في مسائل  
 الى الاصول فثبت في مقدمتها في الفقه كوكا فثبت في مقدمتها  
 عليها لوجوده المذكور في اولها في مقدمتها لزم تأخيرها عن غيرها

119  
 اكمل ولا وجه له كما لا يخفى او متوسطا بين الفقه والامارة  
 وهو موجب كونهما وبيان احكام النوع من ان بين الفقه  
 والمعارفة كما انما سببه لما لا بد من ان المعارفة في الفقه وكذا  
 بمنزلة الفقه في الدليل كما سببه فلا وجه له للفقه فيها فاما حفظ  
 قوله فيما انما يجوز في حاصله انما هو كونه في دفعه ان  
 النوع ثلثه كما جرى في دليل جرى في قبينه ايضا فاما وجه  
 حصر جريانه في دليل انما هو في البعد او كما كان جريانه في قبينه  
 على سبيل الحقيقة وهو من جملته ان يكون عبارة عن فقه كونه  
 جازا في بقا الدليل وانه في تعريفاتها والاشارة في ذلك  
 في مفهومها انما هي شملت تعريفاتها منوع جارية في قبينها  
 ايضا ولا تنفق محسنا فان قلت على تقدير هذا فثبت في  
 تعريفاتها شملت منوع جارية في قبينه ايضا بناء على غير دليل  
 قبينه على ما سببه في جواب من بان في قبينه جاز غير مناسب  
 لغرض التعريف وكذا في جريانه في قبينه حقيقة دون جاز  
 واما الدليل فاما هو في مفهومها بانها جاز في قبينها  
 لقبينه ايضا كونه جاز في منوع المذكور في قبينه فاما في قبينه  
 نفع فلا فائدة معتد بها في فهمه ولذا ليس في قبينه الفقه  
 هذا اقرب شكوك على وفق مذاق الفقه كونه انما هي شملت  
 قول الشارح امالا كقائه بالاصل ما ذكره في قبينه فثبت

في علمه وجه المناقضة فيها  
 في علمه وجه المناقضة فيها  
 في علمه وجه المناقضة فيها  
 في علمه وجه المناقضة فيها  
 في علمه وجه المناقضة فيها



ثم اعلم انه قد مر بعد معرفة الحق في بيان الحق في التبيين  
الاصل في شرح التوحيد كونه في البيت اذا كان في البيت ليس  
كذلك في غيرها كونه في البيت كونه في البيت كونه في البيت  
وشرائط معينة فاذا من حصول تلك التسمية والشرائط لم يرتب  
عليه الحق كما لم يرتب على ذلك في مقدم ما هو الحق منه وكذا  
اذا عور من ما ينافي في تخصيص الحق في التبيين فما لا وجه له  
الوجه كونه في بيان الحق في التبيين حقيقة مع نفع متدبر ايضا  
فالوجه في توفيق الحق اخذها على وجه كونه الحق في حقيقة  
ايضا والا فلا بد من الفرق وتوضيح مقامات الحق بالاستدلال  
الظواهر بثبوت المدعى نفسه فاذا منع باحد الحق الثمانية  
المدعى والا فاثبات الحق وانما التبيين في المقصد بذلك  
لكونه ثبوت المدعى نفسه في حق التبيين كونه  
الظواهر بثبوت ما اذا منع باحد الحق فاثبات ثبوتها فلا بد  
الحق بالاستدلال في حق التبيين كونه في ثبوتها باحد  
الحق وانما الحق الا على التبيين في ثبوتها فلا بد من  
منها في الاستدلال ولا في التبيين والظاهر ثبوت  
مقصودا على التبيين لا عند الاستدلال كونه في حقها  
على ما حققه السيد كونه قدس سره في حاشيته التوحيد في حق  
وتبين قوله لا وجه انما يتعلق به هذا الظرف اي عيب الظرف

مكتوب

الظرف بالاحتياج الى تاويل وتوجيه قيل لا نه اذا تعلق بقوله  
اذا قلت يكون ما بعد قوله بان بقوله مقول مقول مع ان  
مقول المقول ما بعد قوله اذا قلت وانما تعلقه بغيره معلوم  
فلا والله وانما في غير سوا هذه القول اذ لا يلزم تعلقه  
بقوله اذا قلت كما يكون مقول المقول ما بعد مقول ما بعد ما في  
هذا باب يكون الحق في تبيينه للقول الاول بطريق التبيين  
وأيضا يمكن ان يتعلق بقوله ان كنت فاقول بغيره ان كنت  
فاقول بغيره مقول مقول ما بعد ما بغيره مدعى في خصوص  
انما يتعلق بقوله صرت ما انما بنا على ان الحق بالذات  
بالقياس هو الحق والادعاء وذكر ما يثبت الحق او من باب  
تبيينه على ان الحق بالذات في تبيينه في علمه ما انما  
لكنه انما يتم بذكر الحق والحق والمعادنة فذكر ما تقدم  
عليه في قوله لا وجه وجه الحق بكونه في الاحتياج الى توجيه  
والاحتياج الى التوجيه يستلزم فساد كما لا يخفى على صاحب  
الفناء فاما تلك التبيين في سبيل التبيين قوله اي هذا  
بان قوله اي تصوير ما ذكرنا بان قوله في قوله في قوله  
متعلقا بغيره في تبيينه في هذه القواعد بان قوله  
ولا يذهب عليها ان توجيهه تعلقه بالذات وليس انما  
متعلقا تعلقه بالذات في ما في قوله لا وجه فساد حيث قال



والمراد بالعلق الارتباط **قوله** وتولى في من قبيل عطف  
 شيئين على متولى ما ليس واحدا وهو جائز **قوله** لكن لا يلزم  
 قوله وجه عدم الملازمة انه على هذا ينبغي ان يقول فيمنع بان تقول  
 لانت قوله في عطف رتين مرت ما ضا على صيغة عطف فيمنع  
 ان يكون ما يرتبط به ايضا كذلك **قوله** ويقتضي ان يكون  
 في عطف ما يرتبط به بالعلق انما هو بين الارتباط او ارتباط  
 اثنين بين المثال والمثله **قوله** قد برأ من اشارة الى وجه  
 كونه ما بالوجه الارتباط وهو ان قوله وهذا شروع في  
 في مقام تعليل لما قبله كأنه يقال لانت هذا شروع في تمثيل  
 فيمنع هذا الطريق مستبعدا بما قبله ويملك اشارة الى بؤفة  
 بيان الوجه الوسيط انما هو الوجه الاول يكون هذا اعادة  
 وثامسا واما هذا الوجه يكون اعادة وتأكيدا لاوله  
 انما الاول اولى من الثاني وبان يعتبر آخرى فاعرف **قوله**  
 اللهم الا ان يقال في حاصله ان الحق انه شروع في تمثيل  
 جميع المقامات بوجه واحد وان لم ينسحق انه شروع في تمثيل  
 جميع ما ذكر سابقا ايضا باعتبار ان كل واحد من حكم  
 الحكم **قوله** ان من مقامات بوجه واحد وان لم ينسحق انه شروع في تمثيل  
 استنباطا لا مثله لجميع ما ذكر في المقامات كما ذكر في مقام  
 التعليل فيقول قال في التنازع فلما انما امر كتاب وانما قال في

عقود اخذ

ومع التفتت من هذا على هذا  
 في التفتت من هذا على هذا  
 في التفتت من هذا على هذا

لما لا يثبت ان يكون مباداة من مقامات لثبات فاقبل  
 معنوية بالمقامات ومن مقامات الكلام ومثله في المقامات  
 وكل من يظن وقال كليس ما هو المشهور في عطف من الجواب  
 منسوبة الى السيد فتدبر من هذا المقام ان المقامات  
 من ثبات الاله استاذ الحق ابراهيم بن محمد بن ابراهيم  
 الا في ثبات في حيث قال فانما طلب لثبات في المقامات حيث  
 قال لا استاذ انما يمكن ان يقول بذلك في الاية عليهم السلام  
 وقد ثبت بعد في الجوابات من غير توقف على الكلام انتهى  
 وانت فعلم ان لا يلزم من اولى الكلام لكن يستفاد ذلك من  
 موضع آخر من حيث اذ في اولى واستدل عليه بوجهين  
 وبسط الكلام في ذلك الوجهين الحق فلهذا في هذا فظهر  
 ما قد ناه من مقام ليس في ثبات الحق المتفان وانما  
 شره هذا الحق وانما هو فوق **قوله** حاصله ان الكلام في  
 ان قوله استاذ الكلام حقيقة اذ اشارة الى معنى  
 هذا التعليل وبجراه مطوية في الكلام فيمنع بقاء ما هو مطلق  
 وبجلى ما فيه فترقب **قوله** ولما لم يقل في اشارة  
 الى تفتت التعليل فيكون باستلزامه عفا وهو لا دور  
 لفتح وتقرير ذلك جميع مقدمات فاسد لا يستلزم  
 تدور وذلك لان ثبات صفات الكلام بالفتح وبشروط

من مقامات في ثبات  
 كسب الاله في ثبات  
 في ثبات في ثبات  
 في ثبات في ثبات  
 في ثبات في ثبات



الشئ من موقوف على ثبوت صفة الكلام كما صرح به الحق في مقدماتنا  
 في المبلغ حيث قال والاحكام منها ما هو خطاب بما يتوقف  
 على الشئ من وجوب المعلوم والمقوم ومنها ما هو خطاب بما لا يتوقف  
 عليه كوجوب الايمان بالله ووجوب تقدير قوله عليه السلام  
 لا شئ ثبت في الشئ من موقوف على الايمان بوجوده بما أدى وحله  
 وقد مرته وكلامه على التقديرين بنحوه في معنى انه عليه السلام  
 بذلك لم يفرق في قوله في ثبوت من جهة الاحكام على الشئ من  
 لفظه وانتهى قوله **ولكن** انما يجب ما صرح به جواب ثبوت  
 الله في وقوفه انما لا يفرق ذلك وانما يلزم كوكبات ثبوت  
 الشئ من موقوف على ثبوت الكلام وهو من جهة ثبوت  
 الشئ باطام ما انشأه الله كما ينبغي حقيقة وهو ما لا يتوقف  
 على ثبوت الكلام اللفظي لكونه من لفظه والاشارة في  
 الكلام لنفسه انما هو قائم بذاته تعالى يدل عليه عبارة اوكتاف  
 او الاشارة والمراد هنا هو الكلام الحق والوسيلة ان ثبوت  
 الشئ يتوقف على ثبوت الكلام الحق لكونه انشا في الشئ  
 مطلقا يتوقف عليه بل انما يتوقف عليه هو الكتاب واما  
 السنة فلا يتوقف عليها ثبوتها بل يكفي فيها اثبات الفاعل  
 بعينه التقدير واثبات البتة باعد الكتاب من الفاعل  
 مباشرة وذلك لا يخوز ارسا الى ان الشئ من موقوف على ثبوت

في قوله لا شئ ثبت في الشئ من موقوف على الايمان بوجوده بما أدى وحله  
 وقد مرته وكلامه على التقديرين بنحوه في معنى انه عليه السلام  
 بذلك لم يفرق في قوله في ثبوت من جهة الاحكام على الشئ من  
 لفظه وانتهى قوله **ولكن** انما يجب ما صرح به جواب ثبوت  
 الله في وقوفه انما لا يفرق ذلك وانما يلزم كوكبات ثبوت  
 الشئ من موقوف على ثبوت الكلام وهو من جهة ثبوت  
 الشئ باطام ما انشأه الله كما ينبغي حقيقة وهو ما لا يتوقف  
 على ثبوت الكلام اللفظي لكونه من لفظه والاشارة في  
 الكلام لنفسه انما هو قائم بذاته تعالى يدل عليه عبارة اوكتاف  
 او الاشارة والمراد هنا هو الكلام الحق والوسيلة ان ثبوت  
 الشئ يتوقف على ثبوت الكلام الحق لكونه انشا في الشئ  
 مطلقا يتوقف عليه بل انما يتوقف عليه هو الكتاب واما  
 السنة فلا يتوقف عليها ثبوتها بل يكفي فيها اثبات الفاعل  
 بعينه التقدير واثبات البتة باعد الكتاب من الفاعل  
 مباشرة وذلك لا يخوز ارسا الى ان الشئ من موقوف على ثبوت

شئ من موقوف على ثبوت صفة الكلام كما صرح به الحق في مقدماتنا  
 في المبلغ حيث قال والاحكام منها ما هو خطاب بما يتوقف  
 على الشئ من وجوب المعلوم والمقوم ومنها ما هو خطاب بما لا يتوقف  
 عليه كوجوب الايمان بالله ووجوب تقدير قوله عليه السلام  
 لا شئ ثبت في الشئ من موقوف على الايمان بوجوده بما أدى وحله  
 وقد مرته وكلامه على التقديرين بنحوه في معنى انه عليه السلام  
 بذلك لم يفرق في قوله في ثبوت من جهة الاحكام على الشئ من  
 لفظه وانتهى قوله **ولكن** انما يجب ما صرح به جواب ثبوت  
 الله في وقوفه انما لا يفرق ذلك وانما يلزم كوكبات ثبوت  
 الشئ من موقوف على ثبوت الكلام وهو من جهة ثبوت  
 الشئ باطام ما انشأه الله كما ينبغي حقيقة وهو ما لا يتوقف  
 على ثبوت الكلام اللفظي لكونه من لفظه والاشارة في  
 الكلام لنفسه انما هو قائم بذاته تعالى يدل عليه عبارة اوكتاف  
 او الاشارة والمراد هنا هو الكلام الحق والوسيلة ان ثبوت  
 الشئ يتوقف على ثبوت الكلام الحق لكونه انشا في الشئ  
 مطلقا يتوقف عليه بل انما يتوقف عليه هو الكتاب واما  
 السنة فلا يتوقف عليها ثبوتها بل يكفي فيها اثبات الفاعل  
 بعينه التقدير واثبات البتة باعد الكتاب من الفاعل  
 مباشرة وذلك لا يخوز ارسا الى ان الشئ من موقوف على ثبوت

في قوله لا شئ ثبت في الشئ من موقوف على الايمان بوجوده بما أدى وحله  
 وقد مرته وكلامه على التقديرين بنحوه في معنى انه عليه السلام  
 بذلك لم يفرق في قوله في ثبوت من جهة الاحكام على الشئ من  
 لفظه وانتهى قوله **ولكن** انما يجب ما صرح به جواب ثبوت  
 الله في وقوفه انما لا يفرق ذلك وانما يلزم كوكبات ثبوت  
 الشئ من موقوف على ثبوت الكلام وهو من جهة ثبوت  
 الشئ باطام ما انشأه الله كما ينبغي حقيقة وهو ما لا يتوقف  
 على ثبوت الكلام اللفظي لكونه من لفظه والاشارة في  
 الكلام لنفسه انما هو قائم بذاته تعالى يدل عليه عبارة اوكتاف  
 او الاشارة والمراد هنا هو الكلام الحق والوسيلة ان ثبوت  
 الشئ يتوقف على ثبوت الكلام الحق لكونه انشا في الشئ  
 مطلقا يتوقف عليه بل انما يتوقف عليه هو الكتاب واما  
 السنة فلا يتوقف عليها ثبوتها بل يكفي فيها اثبات الفاعل  
 بعينه التقدير واثبات البتة باعد الكتاب من الفاعل  
 مباشرة وذلك لا يخوز ارسا الى ان الشئ من موقوف على ثبوت







هو وجهي كما يظهر بادق التأمل كذا نقل عنه اما ما يورد في الوجه  
 الثاني فهو ان عدم التماثل عندك لا يفيد عدمه نفس الامر  
 وكما لا يفيد ايضا لا يستلزم انتفاء المذموم لا يستلزم انتفاء لادب  
 بل هو اذ كونه في واما ما يورد في الوجه الثاني فهو ان الذي في  
 كلام التوحيد هو نقد الذات واقاعد لمباقة نقد  
 صحت لذات واحدة بكمال وجودين فيسلك فاعلم **قوله** ولا  
 بعد ان يقال في الفرق بين هذا وبين السابق هو اني لم يبق  
 في بعض الصفات السلبية مما لا ينافي بالصفات الموجبة  
 في الصفات المذكورة في قول الشارح والا يلزم ان يكون  
 قوا بصفات موجودة اذلية فاعلم قال الشارح  
 اكثر من ان يرد عليه ان ما بعد من يعلم ان يكون  
 مفضلا عليه اذ ليس ما وكما لا قبلها في اصل الفعل وهو  
 الكثرة ونظيره قول الشارح **4** فاما انك تفتن في ان يدور على  
 ما لم يرد اعني آثارا حسنا - ومثله كثر في كلام هؤلاء  
 فقال الحق المتضاد في شمع الصفات انك كذمت متعلقة بفعل  
 يتضمن اعم من التفضيل في متبادر في الكثرة من احوال جسام متبادر  
 في الكياسة من مدح المرحل على غلة الحسان واردة  
 في كماله قدس سره بان من اذ كانت في تفضيلية فقد  
 استعمل فعل التفضيل بدو في شيئا فلهذا ولا شك في تفضيل

وجهاً الفصحى من هذا القول جميعاً بعيد  
لأن العدد لا ينبغي أن يتجاوز  
لأنه يتجاوز في أثره في الشارع  
وحدود الصفات الكثيرة ولو كانت  
تتفق بذلك إلا اعتبارها يقال وال  
يكون من أثرها في جميع صفات الكوا  
نوعاً موجودة من حيثها فافهم

[illegible]

عنه هذا القلب المعنى المقصود  
نحوه ان الشك في انما يريد تصديقا  
المتقدمين في كسب في متعلق  
الاحتمال في كسب في متعلق  
بأنه في احسن من متعلق







۶  
و جبر الكمال هو ان يكون المراد من  
ذلك هو المستطاب انما بالنسبة الى ما  
سبقه و انما طبعه بما قبله لا بما  
اكثر مما ذكر فيه فانه هو المستطاب

٢٠  
فما فزع بيارض لا مشرك  
الكلام والكسفي والكلام والفظف وان  
لا من حقا في نفسه لا واد في فعله  
كسنة لا يناسب المقادير كما لا يخفى  
على اولى الاغفار ما فاعله من  
الحق

۶۰

عبدالله

[illegible][illegible]

**قال الحق** القضاة في شمع الفلاح  
و في قول الحق بفضها  
منه جسر الكفاية  
في تكملة ما ترجموا  
المراد من قوله  
عن نظرها فانظر  
**مسألة**



[illegible]

وَجَاءَ الْغَمَامُ هَلَاكًا لَنَا أَمَّا اخْتَارَ الْقَوِيَّةَ  
الْقَوِيَّةَ فَمِنْ سَائِلِي عَلَى أَمْرِ زَوْجَتِي الْكَلْبِيَّةِ  
بِغَايَةِ السُّبْحِ فَدَعَا بِنُورٍ جَدِيدٍ  
فَزَادَ هَلَاكًا لَنَا فِيهِمْ

ولا غافنا الله لا نعلم احتمال  
ضعيفا غير هذا وانما هو متحقق  
للقارئ وبما ان كفايته تعلق  
القدر الذي هو كفايته  
وغيره من  
الدين في الكتاب  
التي بيننا على ما ذكر في  
على الكلام

۳. لا تهاصله أنت امرأة  
 الحقيقة كذا اجل غير محتاجه  
 الى ونبه بجلد واما في الفرقه  
 فكانه قوما محتاجين الى الفرقه  
 وكذا في حقيقه يد على خطا هر  
 منها ظاهرا ولا في ذلك  
 انما هو ادراك  
 لا يقين  
 شفق

يكون مشتركا او منفردا بقية **قوله** قد يكون باجزا كذلك  
 بعينه قد **اسم** هذا الكلام فيها ما سبق فراجع اليه  
 لم يكن على ذكر من ذلك **قوله** ولا شك ان ما في هذا  
 قيل وذلك لا يخلو بصفه ان كل ما انت قد ازل  
 وانكم عليه هو الكلام وتفسير الاستدلال انما **اسم** الكلام  
 حقيقة الدائمة هي وكل ما اسند حقيقة الى ذاته هي غرضه  
 ان ليه لا تنقضي ذلك كدليل بان يجري بعينه في خلق ايضا  
 بان يقال انما اسند خلق حقيقة الى ذاته هي وكل ما اسند  
 الى ذاته هي غرضه ان ليه لا تنقضي هذا الدليل غير كدليل **قوله**  
 يعني انما لا تنقضي فيها الا باعتبار الحكم عليه فانه في الاول  
 وفي الثاني خلق ولو قور لا يستدل كل عند كونه على طريقه عتبات  
 لا استثنى هكذا الكلام راوي والاولى اسند الى ذاته لكنه  
 اسند فكان ان ليه لا ينقضي بان يجري بعينه في خلق ايضا بان يقال  
 خلق راوي والاولى اسند الى ذاته لكنه اسند فكان ان ليه  
 هذا الدليل غير كدليل **قوله** يعني انما لا تنقضي فيها الا في قوله  
 المنكرو بعينه فانه تفسيره هو ان الكلام وفي الثاني خلق فليست  
**قوله** ويندفع بهذا الحق وبما يبين عنه بان ما في العاشية  
 بنى على ملا خطه ما سبق لاثبات معنى مد كدليل وهو  
 قوله تعالى وكلوا مما رزقنا من السماء والارض خلق سبع سموات فانه في

وجوب القائل من حيث التباديل  
 بغيره في صورة القيد من الاستثناء  
 في الخلق أيضا فقال كذا كذا  
 كذا من أجل  
 فانه يبينها على من الطريقتين  
 تفاوت في غير ذلك استثناء أيضا  
 كما لا يخفى الا ان من أراد بيان  
 ما اراد به القائل من قوله  
 القيد من الخلق  
 فانه يبينها على من الطريقتين

۹۰ افندی



فصورتين متخالفتين زبدتهما وخلصتهما واحدة وهو الوجه  
 في قولنا كذا قبل الكلام مسند الى ذاته حتى حقيقة لانه  
 القول ذلك وقال الناقص ملحق مسند الى ذاته حتى حقيقة لانه  
 في القرآن ذلك هذا قد برز **قوله** تفصيل الكلام في هذا المقام هذا  
 التفصيل في غرض من شرح المواضع **قوله** فقد تمت الاشارة  
 فقالوا ان المركب من الحروف لقابلية هو الكلام اللفظي ولا يمكن  
 من باب قولنا ايضا ونعترف بحدوثه وعدم قيامه بذاته حتى  
 كماله ثبت امرنا وذلك وهو اللفظ القائم بنفسه فثبت عند  
 بالالفاظ ونقول هو الكلام حقيقة وهو قد يميز قائم بذاته حتى في  
 ينفوس منوى لقياس **قوله** وحوالته المذكور في كلامه من  
 حيث قال فينبغي بان يقال لانسان الكلام مركب من الحروف **قوله**  
 والمنايعة في كبراء وهو ما قد يستنبط الى احد بن جندب يقولون  
 ان كلامه كذا حرف واصوات تقوم انشاء حتى وانما من توالي  
 حروفها وتواليها وكفى الحرف اثني من كل كلمة ربنا بالهوان  
 لثبوت قديم وقد بالفرايد وقالوا ان السمع من اصوات  
 القول والمراد من اسطر الكتاب نفس كلام الله تعالى من قال  
 بعضهم بحال الله وفضل تديان فضل عن المعجزة ومن بعضهم  
 ان الله تعالى كتب به القدرات فانطق حروفها ورواها جودها  
 كلام الله تعالى قد صا و قديما بعد ما كانت حادثة وكفى بذلك

بذلك مشاهد الى جهلهم غرورهم بخبر القياس لا ذل ومنه  
 كبري القياس **قوله** فقد تمت عقولنا في حالوا كلامه من  
 وروى كبريا ليست قائمة بذاته حتى بلب فلفظها انما في غيره كالوجه  
 الحروف او جبريل واليه منعا وحرف في محووا القياس حتى كبريا  
 قد صا في صوفي القياس لا ذل وروى ان الكلام صفة له حتى وهو  
 المنع الذي ذكره من بقوله فينبغي ان يقال **قوله** وانما يثبت  
 في كبراه فاعرفوا انما يثبت في كلامه من حرف واصوات  
 ولكن قالوا ان حادث وزعموا ان قائم بذاته حتى لحي نوح قيام  
 عن اوصاف بذاته حتى قد قالوا به من القياس حتى وقد صا في كبراه  
 القياس لا ذل **قوله** وقال بعض الحقيقتين في بعض نسخ بدل  
 في القياس مائة مفردة في يفتق الكلام في نفسه حاصلها ان الكلام  
 في نفسه فالله ان المراتب من بعض الحقيقتين من بعض كبراه  
 حقيقتين في تلك عشرة بقا لفظ التماثل في شرح العقائد يقال  
 فيه وذهب بعض الحقيقتين يد برهمن وحصول تلك القياسات  
 في وجه التفصيل في الجملة ان لفظ المنع يطلق تارة على مدلول  
 اللفظ واخرى على الاثر فاما في الغير فالشيء لا شعور لما قال  
 الكلام هو المنع كلف في الحروف من انشاء من مدلول اللفظ  
 ومن وهو قد يميز من وانا العبارات فانما يسمى كلاما عارضا  
 لادانته على ما هو كلام حقيقي من صرحوا بانها لفاظ حادثة











